

أوراق ونقاشات مؤتمر

صُعُودُ الرَّادِّيكَ الْيَتَرَالِدِيَّةِ فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ

الأسباب، المؤشرات والاستراتيجيات المضادة



أوراق ونقاشات مؤتمر

صعود الراديكالية الدينية في العالم العربي

الأسباب، المؤثرات والاستراتيجيات المضادة



المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2014/12/5640)
نسخة / مركز الإيداع 218

صعود الراديكالية الدينية في العالم العربي (عمان: 2014)
أوراق ونقاشات مؤتمر: صعود الراديكالية الدينية في العالم العربي – عمان:
مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2014
(119)ص.
ر. إ. : 2014/12/5640.
الواصفات: //الإسلام//الأحوال السياسية//البلدان العربية/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا
المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الناشر مؤسسة فريدريش إيبيرت ، مكتب الاردن و العراق

- مؤسسة فريدريش إيبيرت – مكتب عمان
- صندوق بريد: 941876 عمان 11194 الأردن
- بريد الكتروني: fes@fes-jordan.org
- الموقع الإلكتروني: www.fes-jordan.org

غير مخصص للبيع

مؤسسة فريدريش إيبيرت ، مكتب عمان ©
جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن إعادة طبع ، نسخ أو استعمال أي جزء من هذه المطبوعة من دون إذن
مكتوب من الناشر

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبيرت أو المحرر

- تصميم الغلاف والتنسيق: رمزي العربي
- طباعة: دار الجيل العربي للطباعة والنشر والتوزيع
- الرقم المعياري الدولي (ردمك): 978-9957-484-45-3

أوراق ونقاشات مؤتمر

صعود الراديكالية الدينية في العالم العربي

الأسباب، المؤثرات والاستراتيجيات المضادة

7	تقديم أنيا فيلر-تشوك
	تقييم الوضع الراهن: الراديكالية في صعود أم تراجع
11	• محمد أبو رمان، هل هو ربيع القاعدة؟
26	• بشير عبد الفتاح، الثورات الشعبية وصعود الراديكالية الدينية في العالم العربي
	الحركات الراديكالية في العالم العربي
	لبنان
47	• بيسان الشيخ، احتقان البيئة السنية في لبنان ينتج تطرفا فرديا... لا إرهابا منظما
53	• حازم الأمين، السلفية الجهادية في لبنان
	الأردن
58	• مراد الشيشاني، السلفيون- الجهاديون في الأردن وتأثيرات الصراع في سوريا
	العراق
67	• حيدر سعيد، تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام) في سياقه العراقي
	مصر
84	• عمرو هاشم ربيع، حركات الإسلام الراديكالي في مصر
	تونس
90	• اعليه العلاني، أنصار الشريعة بتونس وتكلفة الظاهرة الإرهابية
	الحركات الراديكالية في أوروبا
107	• الحكم سخني، أسباب وأشكال التطرف عند الشباب المسلم بألمانيا
111	تقرير مناقشات المؤتمر الإقليمي: "صعود الراديكالية الدينية في العالم العربي: الأسباب، المؤشرات، والإستراتيجيات المضادة"
123	نبذة عن الكتاب

أنيا فيلر تشوك

المديرة المقيمة لمؤسسة فريدريش إيبيرت- عمان والعراق

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تصاعدا مستمرا للإسلام الراديكالي. يعد العام 1979 - مع الاجتياح السوفيتي لأفغانستان- بداية حقبة جديدة للإسلام الراديكالي، مما أدى إلى انضمام جهاديين من العديد من البلدان الإسلامية في جميع أنحاء العالم إلى "المجاهدين" في أفغانستان. وتم إنشاء أول شبكة إرهابية مع تأسيس تنظيم القاعدة في نهاية الثمانينيات، والتي لم تقتصر هجماتها على بلدان أو مناطق معينة، بل كان هدفها عالمياً!

ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع في التوجه نحو الإسلام الراديكالي إلى عوامل عدة؛ من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، البحث عن الهوية، والشعور أو التعرض للتمييز إن كان سياسياً أو اقتصادياً، والمعارضة لأيدولوجيات قومية علمانية، والشعور بخيبة الأمل من قبل الأنظمة التي ينظر إليها على أنها مرتدة وفاسدة، وضعف النظم التعليمية. وقد خدمت العديد من البلدان، التي مزقتها الحرب، كأرض خصبة للإرهابيين، مثل أفغانستان والصومال، ومؤخراً العراق وسوريا. كما أن هذه الجماعات الإرهابية طورت آلياتها للدعاية والتجنيد.

ومع صعود الثورات العربية مؤخراً، كان العديد من المراقبين يأملون تراجع تنظيم القاعدة والجماعات التابعة لها. حيث بنى اتجاه من الباحثين افتراضاً أن العديد من أتباع هذه الجماعات سيغير مساره عن التطرف والعنف من خلال ملاحظة أن التغيير قد يحدث بالوسائل السلمية. ومع ذلك، تطورت الأمور على العكس تماماً. فقد استغلت هذه الجماعات الراديكالية خلال السنوات القليلة السابقة الظروف المحيطة في المنطقة للترويج لنفسها، فشهدت القاعدة وفروعها، مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية، ما يسمى بـ "ربيع تنظيم القاعدة"، كما وصفه الدكتور محمد أبو رمان، بعد أن خضعت لفترة من التكيف. كما اتسعت دائرة الشبكة الإرهابية من مرحلة "تنظيم القاعدة" إلى عدة تنظيمات تعمل بشكل مستقل في عديد من الجبهات.

مع هذا الإصدار، تنشر مؤسسة فريدريش إيبيرت العديد من الأوراق التي قدمت في مؤتمر "صعود الراديكالية الدينية في العالم العربي"، الذي عقد عام 2014 في عمان. حيث تقدم هذه الأوراق وجهات نظر مختلفة حول التطرف في أعقاب الثورات العربية والأزمات في المحيط. فيصف محمد أبو رمان تأثير الربيع العربي على الإسلام الراديكالي ويحلل التحولات التي مرت بها التنظيمات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة والجماعات التابعة لها منذ ذلك الحين. ويناقش بشير عبد الفتاح أن الثورات العربية الأخيرة لم تكن عائقاً أمام الإسلام المتطرف إنما، على العكس تماماً، قد نمت هذه التنظيمات وتنوعت منذ ذلك الحين.

وتحلل بيسان الشيخ بيئة التطرف في لبنان على خلفية الانقسام بين السنة والشيعة. ويصور حازم الأمين حالة الشاب اللبناني الذي شارك في هجوم انتحاري ضد السفارة الإيرانية في بيروت في عام 2014. كما يعالج مراد البطل الشيشاني العلاقة خلال المراحل المختلفة بين الجماعات السلفية الجهادية والدولة في الأردن. ويستعرض حيدر سعيد في ورقته مراحل صعود "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" في العراق.

من جهة أخرى، يتفحص عمرو هاشم ربيع صعود الحركات الجهادية في مصر بعد سقوط نظام الرئيس محمد مرسي في تموز 2013. ويفسر اعلية العلاني سبب انتشار الجماعات والأنشطة الإرهابية في تونس في أعقاب الربيع العربي ويناقش الآثار الإقتصادية والأمنية المترتبة على ذلك. كما أطلقت مؤسسة فريدريش إيبيرت سلسلة منشورات حول الإسلام السياسي في 2007 لتسليط الضوء على مختلف اتجاهات وتيارات الحركات الإسلامية وتأسيس خطاب تعليمي في مجال الحركات الإسلامية. ومنذ ذلك الوقت، نشرت مؤسسة فريدريش إيبيرت عشرة كتب في هذه السلسلة تم تداولها على نطاق واسع بهدف توفير المعلومات بهذا المجال تفي المعايير الأكاديمية وتكون متاحة ومفهومة في الوقت ذاته.

نشكركم قراءنا الأعزاء على اهتمامكم المتواصل بمنشورات وأنشطة مؤسسة فريدريش إيبيرت ونأمل أن يضيف هذا المنشور لكم قيمة معرفية جديدة وقراءة ممتعة.

تقييم الوضع الراهن

الراديكالية في صعود أم تراجع

د. محمد أبو رمان

مقدمة

على خلاف التوقعات والمؤشرات الأولية التي تبدّت مع بزوغ ثورات الربيع الديمقراطي العربي شهدت الأعوام الأخيرة صعوداً وانتشاراً لفكر القاعدة والتنظيمات المرتبطة به وتتبّناه، من فصيلة الإسلام السياسي الراديكالي، سواء كانت تلك التنظيمات جزءاً معترفاً به ضمن شبكة القاعدة أو متماهية معها في أسس الخطاب الأيديولوجي الإسلامي، ضمن ما بات يعرف بالتيار السلفي الجهادي.

أصبح هذا التيار "رقماً صعباً" في ساحة الصراع الداخلي السوري، واستعاد قوته وحضوره في العراق فدخل في مواجهة عسكرية مع الجيش العراقي، وتمكّن من إعادة بناء وجوده هناك، بالإضافة إلى المناطق الأخرى التي يتمتع فيها بإمكانات وقدرات كبيرة، مثل اليمن والصومال، بالرغم من الضربات التي وجهت له على مدار السنوات الماضية، وتبدو ملامح وإرهاصات لدور صاعد مماثل في ليبيا مع تدهور الأوضاع السياسية والأمنية.

تكمّن المفارقة أنّ "القاعدة" نفسها شعرت بقلق شديد في بداية حقبة الثورات العربية، وتحديدًا مع نجاح الثورتين التونسية والمصرية، وخشيت قياداتها التنظيمية والفكرية من أن تكون هذه الثورات بمثابة الضربة القاصمة عبر تبني المجتمعات العربية للديمقراطية ولخيار التغيير السلمي، لكن الوضع انقلب تماماً فبدلاً من المخاوف والهواجس التي هيمنت على أنصار القاعدة بالانحسار الشعبي وفقدان أي جاذبية جماهيرية وجدوا مساحة واسعة للعمل في سورية ومصر والعراق، واستطاعوا استقطاب أنصار ومؤيدين جدد كثيرين.

هذه المؤشرات على الانتشار والتوسع تدفع بسؤالين رئيسيين يغطسان وراء الصعود الحالي: السؤال الأول يرتبط بالعوامل والأسباب التي تفسّر هذا الصعود الجديد، أمّا السؤال الثاني فيتعلّق بالمؤشرات المستقبلية في ضوء التطورات الراهنة، فيما إذا كنا نسير باتجاه "تطريف" المنطقة (أي انتشار وتفشي التيار المتطرف) أم أنّ هذه الحالة مؤقتة لن تكون رهاناً مستقبلياً للشعوب والمجتمعات العربية.

تسعى هذه الورقة للإجابة على السؤالين السابقين وما ينبثق عنهما من علامات استفهام وتساؤلات عبر استنطاق القضايا التالية:

أولاً- حالة القاعدة والتيار السلفي الجهادي عشية الثورات الديمقراطية العربية، والتحولت المفصلية التي مرّت بها منذ أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

ثانياً- القاعدة غداة الثورتين التونسية والمصرية

ثالثاً- استعادة الجاذبية والانتشار الجغرافي

رابعاً- رهانات الشعوب أمام مأزق الخيارات

من الوحدة والاتساق إلى الانتشار والتعدد

إذا أردنا اختزال الحالة التي كانت عليها القاعدة عشية الثورات العربية، فسيكون ذلك عبر الإشارة إلى تحولين رئيسيين:

التحول الأول، يتمثل بإعادة هيكلة استراتيجية القاعدة نفسها بعد الحرب الأفغانية التي أدّت إلى مقتل العديد من قياداتها وتشريد أغلبهم واعتقال بعضهم، وخسارة القاعدة لحاضنتها السياسية في أفغانستان، وتقطع الصلات بين القيادة والأتباع والأنصار في خارج أفغانستان، واضطرار زعيمها أسامة بن لادن ومساعديه من الصف الأول إلى الاختباء والتواري بصورة شبيهة كاملة عن الأنظار، ما أدّى إلى ولادة مرحلة جديدة في طريقة عمل هذا التنظيم، ولا نعرف فيما إذا كانت هذه المرحلة جاءت من ثنايا الظروف الواقعية التي فرضت نفسها على التنظيم أم أنها نتيجة تخطيط مسبق. لكن المهم أنّ القاعدة بدأت تتحول منذ تلك اللحظة إلى العمل الشبكي اللامركزي، بعد أن كانت سابقاً تعتمد التخطيط المركزي والمجموعات المغلقة المنظمة بشدة¹.

هذا التحول المفصلي نجم عنه تداعيات ومتواليات من النتائج انتهت إلى أن أصبحت القاعدة نفسها أقرب إلى "رسالة سياسية" أو ماركة عالمية، تكتفي القيادة المركزية في المرحلة الجديدة بدور الموجه والمبارك لانضمام جماعات جديدة، وفي بعض الأحيان التدخل لحسم الخلافات، والتكثيف من أهمية التواصل

¹ لمزيد من التفصيل حول مركزية تنظيم القاعدة وتحوله إلى اللامركزية، أنظر: ديفيد جارتينستين روس و كايل دابروزي، هل لا تزال القيادة المركزية للقاعدة مترابطة؟ ترجمة صادق أبو السعود، مركز القدس للدراسات السياسية على الرابط:

الإعلامي عبر المواقع الافتراضية وشبكة الانترنت، التي أصبحت بدورها أحد الأعمدة الرئيسية التي تعتمد عليها القاعدة في الاتصال والتجنيد وإنتاج الجيل الجديد من أبناء هذا التيار والفكر².

عملياً، انتقلنا من مرحلة القاعدة إلى القواعد، وإذا كانت القيادة المركزية تتمتع بحضور رمزي وتنظيمي محدود في الإشراف والتوجيه، فإن الجماعات الجديدة والمنبثقة عن القاعدة أصبحت أكثر استقلالية وبدأت تفرز قياداتها وأفكارها ونموذجها الخاص، كما حدث في العراق واليمن والصومال ولبنان لاحقاً.

تزايد الاعتماد على الانترنت والملاحقات الأمنية المكثفة الكبيرة ضد نشطاء القاعدة عزز الصيغة اللامركزية الجديدة وساهما في بروز شخصيات قيادية أخرى ملهمة لأنصار التيار وأبنائه، مثل أنور العولقي، وأدّى ذلك إلى نشوء صيغ جديدة للعمل مرتبطة بالمرحلة الثانية، مثل مفهوم "الجهاد الفردي"، عبر الاعتماد على تجنيد شخصيات نوعية تتولى تنفيذ عمليات فردية أو عبر مجموعات صغيرة بأدوات بسيطة وخبرة ذاتية، وهو ما حدث في حالات مثل نضال مالك، وعمر الفاروق وفيصل شاه زاد وغيرهم³.

خلال هذه الفترة (ما بين العام 2001-2011) تراجع دور القاعدة المركزية وظهر على السطح تنظيمات أكثر تأثيراً وفعالية، وفي مقدّمة ذلك قاعدة العراق وقاعدة الجزيرة العربية وقاعدة المغرب والصومال، وبرزت أسماء قيادات جديدة مختلفة في المناطق المختلفة، وحتى في أروقة التنظيم المركزي صار الاعتماد أكبر على الشخصيات الناشطة في العالم الافتراضي، مثل أبي يحيى الليبي وعطية الله المصراطي الليبي.

أما التحول الثاني، فيتمثل بانضمام الزرقاوي في العام 2004 إلى القاعدة، بعدما كان قد أسس تنظيم التوحيد والجهاد في العراق، وصعد تنظيمه هناك حتى أصبح أحد أبرز الجماعات المسلحة، التي تستقطب الأفراد والمؤيدين من أبناء التيار من مختلف أنحاء العالم. ولم يكتف الزرقاوي بذلك بل عمل على توسيع نطاق عمله ليشمل المنطقة بأسرها، بل حتى مجموعات أخرى في العالم، وشارك في تأسيس تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، الذي يمثل تحولاً كبيراً في طريقة عمل تلك الجماعات، إذ انتقل من حرب العصابات والكرّ والفرّ إلى مشروع إقامة دولة تستولي على مساحة من الأراضي، وتطبق أحكام الإسلام، كما يفهمها أبناء التنظيم، وتزامن ذلك مع انتشار كتاب "إمارة التوحش" لأبي بكر ناجي، من أبناء

² أكد زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري في لقاء مع مؤسسة السحاب الإعلامية التابعة لتنظيم القاعدة المركزي في 19 نيسان/إبريل 2014 على أن: "القاعدة رسالة قبل أن تكون تنظيمًا .. فإذا شوهدنا هذه الرسالة فقد خسّرنا حتى لو كنا نتمدد تنظيمياً ومادياً"، أنظر الرابط: <http://www.youtube.com/watch?v=BGdGIhI8HJE>

³ لمزيد من التفصيل حول القاعدة والانترنت والجيل الثالث، أنظر: حسن أبو هنية، القاعدة والجهاد الإلكتروني، على الرابط: <http://www.assakina.com/center/files/12842.html>

القاعدة، الذي ينظر إلى هذه الفكرة في الدولة والمناطق الفاشلة، التي تسود فيها حالة من الفوضى الأمنية والسياسية، ويتمكن التنظيم من إقامة سلطة جزئية على بقعة من الأرض الجغرافية.

بالرغم من انضمام الزرقاوي إلى القاعدة إلى أنه حمل منهجاً مغايراً في بعض أجزائه المهمة لرؤية القاعدة المركزية، ومع أنّ الوثائق، التي اكتشفت في حوزة أسامة بن لادن عند مقتله، لاحقاً (في العام 2011) تؤكد على شعور قيادة القاعدة بالتذمر من سلوك الزرقاوي، ومن عملها على تبديد تأثيره على مسارها، وإجراء مراجعات جوهرية لبعض الأخطاء والممارسات، إلّا أنّ تلك الخلافات لم تظهر إلى العلن إلّا متأخراً، بعدما أصبح هذا المنهج واقعاً ملموساً على الأرض وله مؤيدون كثيرون في أوساط التيار في مختلف أنحاء العالم، ممن أعجبوا بالزرقاوي وخطابه وسلوكه، وهو الخلاف سيظهر بعد ذلك في الساحة السورية بين تنظيم "داعش" (الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام)، التي تمثل امتداداً لهذا النهج، وجبهة النصرة التي تمثل القاعدة بعد المراجعات⁴.

لم يمنع مقتل الزرقاوي في منتصف العام 2006 (في غارة أميركية على مخابئه في العراق) من استمرار منهجه وانتشاره، وقد تبناه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، عبر قياداته المتتالية، وصولاً إلى أبي بكر البغدادي، ووجدنا انعكاس الخلافات بين منهجي القاعدة والزرقاوي في أماكن مختلفة، في الآونة الأخيرة، لكن بداية تلك الخلافات جاءت في الأردن عبر الانقسام بين مؤيدي الشيخ أبي محمد المقدسي، الأستاذ الروحي للتيار وللزرقاوي نفسه من جهة وأتباع الزرقاوي من جهة أخرى.

حضور الزرقاوي في القاعدة أدّى عملياً إلى ما نراه اليوم في بروز الجيل الثالث الجديد من شباب التيار السلفي الجهادي في العالم، فهناك نسبة كبيرة متأثرة بالزرقاوي وتجربته مقابل فئة أخرى ما تزال على خطّ القاعدة، وسنؤجل هذا النقاش إلى القضية الثالثة بعد أن نستعرض أحوال القاعدة غداة الثورات الديمقراطية العربية في الجزء التالي.

لحظة القلق والشك

لم تدهم الثورات العربية الأنظمة الرسمية فقط، التي بدأت تتحسس رأسها بعد سقوط النظام المصري والتونسي، وبعدهما القذافي وعلي عبدالله صالح في ليبيا واليمن، وانتشار الحراك الشعبي مثل الدومينو، إلّا أنّ هذه الحقبة فاجأت القاعدة نفسها، التي شعر قادتها بالقلق، من هذه الموجات الشعبية السلمية التي تطالب بالديمقراطية والتعددية والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد.

⁴ حول جذور وتصاعد الخلاف بين تنظيم القاعدة والفرع العراقي "داعش"، أنظر: حسن أبو هنية، "داعش" و"النصرة" والصراع على القاعدة، على الرابط:

<http://arabi21.com/Story/747197>

صحيح أن الأنظمة العربية مثلت خصماً أساسياً للقاعدة (أطلق عليها في أدبيات الجهاديين مصطلح العدو القريب)، لكن انهيارها لم يأت عبر الجماعات الجهادية ولا ضمن منظورها الأيديولوجي في التغيير، بل جاء مناقضاً تماماً للفرضيات التي تأسس عليها هذا المنظور، مثل حتمية العمل العسكري وعدم جدوى التغيير السلمي من جهة، ورفض الديمقراطية وعدم الاهتمام بالمفاهيم السياسية الاجتماعية مثل التعددية والحرية والعدالة الاجتماعية من جهة ثانية، فهذه الثورات بمثابة "نقد واقعي" تاريخي صارخ لتلك الفرضيات القاعدية.

لم يقف قادة القاعدة ضد التيار الشعبي الجديد مباشرة، لكنهم عملوا سريعاً على "تكييف" خطابهم الأيديولوجي بما يعيد الاعتبار للعمل السلمي؛ أولاً، بوصفه أحد المسارات الممكنة في التغيير والمطالبة، وبما يدفع بالشعوب والثورات لتبني خطاب إقامة الدولة الإسلامية، بدلاً من الديمقراطية. ثانياً، وبما يحول دون تأثر أبناء التيار بهذه الموجة العارمة فيفقد التيار جزءاً كبيراً من زخمه.

وبالعودة إلى تلك الفترة الأولى من الثورات، بخاصة بعد الثورتين التونسية والمصرية، سنجد عدداً من المقالات والبيانات والنداءات المهمة لقيادات القاعدة، مثل أسامة بن لادن وأيمن الظواهري وأبي يحيى الليبي وأنور العولقي وحتى أبي محمد المقدسي تسير جميعاً في تحقيق الأهداف السابقة من عملية التكيف الأيديولوجي، وتشبي بحجم القلق والارتباك في التعامل مع هذه المرحلة الجديدة التي بدأ يتداعى فيها العدو التاريخي للتيار (الأنظمة العربية)، وتؤذن التطورات ب بروز حكومات إسلامية جديدة محلّها، أقرب إلى المدرسة الإخوانية التي تتناقض أطروحاتها الجديدة حول الديمقراطية والدولة والتغيير مع أيديولوجيا القاعدة، لكنها مؤيدة بصناديق اقتراع وحشود في الشارع أتت بها، ما يعني أن فكرة الصدام مع (العدو القريب) لم تعد منسجمة مع التطورات الجديدة، وهو ما يطرح تحدياً كبيراً على هذا التيار⁵.

لم تكن الثورات العربية وحدها بمثابة ضربة لأيديولوجيا القاعدة وقوة التيار سياسياً وتنظيمياً، إذ تعرضت إلى ضربتين أخريين أيضاً، وهما:

الضربة الأولى هي مراجعات الجماعات الجهادية والإسلامية وبعض القيادات المهمة، كما حدث مع كل من جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية في مصر والجماعة الليبية المقاومة في ليبيا، وبعض قيادات السلفية الجهادية في المغرب، ومنظر الجهاد وأميرها سابقاً، وأحد أبرز منظري القاعدة السيد إمام، إذ أعلنوا جميعاً ترك السلاح والتوجه نحو العمل السلمي والدعوي⁶.

⁵ أنظر: د. محمد أبو رمان، أيديولوجيا القاعدة ومحاولة "التكيف" مع الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، على الرابط: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/>

⁶ أنظر: هاني نسيبره، القاعدة والسلفية الجهادية: الروافد الفكرية وحدود المراجعات، منشورات الأهرام، القاهرة، يونيو 2008.

أما الضربة الثانية، فتتمثل في مقتل زعيم القاعدة نفسه أسامة بن لادن بعد أشهر قليلة من بزوغ الثورات العربية في بداية آيار/ مايو 2011، في عملية أميركية في قرية باكستانية، وبالرغم من أنه سرعان ما تمّ الإعلان عن تولي أيمن الظواهري قيادة القاعدة، إلّا أنّ بن لادن نفسه كان يمثل حالة رمزية تحظى باتفاق عريض وكبير لم تتوافر لخليفته الظواهريظهرت أثاره لاحقاً عندما برزت الخلافات بينه وبين البغدادي وانقسم التيار السلفي الجهادي بينهما.

إذاً، كانت المؤشرات الواقعية تشي بأنّ القاعدة كانت في مرحلة قلقه تؤذن بتراجع أكبر بعدما تعرضت لضربات متتالية وخسرت أبرز قياداتها في عمليات أميركية، غالباً، وشهدت تراجعاً في العراق منذ العام 2007، بعد مقتل الزرقاوي ودخول تنظيمه في صدام مع القوى الإسلامية السنية الأخرى، ما أدى إلى تشكيل الصحوات وانحسار قاعدة العراق، بعدما وصلت إلى مرحلة من الصعود المشهود سابقاً، وميّت في مرحلة من "الشك العميق الداخلي" بسبب المراجعات وبعد ذلك الثورات الشعبية التي هزّت أيديولوجيا القاعدة وأثارت أسئلة جدية حول نجاعتها⁷.

إستعادة اليقين وولادة جيل ثالث

نقطة التحول الرئيسة في حقبة الثورات العربية بدت مع الثورة السورية التي انتقلت بعد أشهر من العمل السلمي والمدني إلى استخدام السلاح في مواجهة العنف النظام. ثم بدا واضحاً أنّ التنظيم الجديد المرتبط بالقاعدة، جبهة النصرة، ينمو بهدوء وراء الأضواء، ويتجنب الإعلان عن انتمائه للقاعدة ولا يصطدم بالفصائل المسلحة الأخرى، يمثّل نموذجاً مختلفاً عن التنظيم الذي ولدت فكرته في أحشائه، أي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، ولم يعلن الجولاني عن بيعته للظواهري إلّا في نيسان/ أبريل 2013، بعدما كشف أمير الدولة، أبو بكر البغدادي، عن فكرة الجبهة وتاريخها، وضمّها لتنظيمه، وهو الأمر الذي رفضته جبهة النصرة واستبدلته بالالتزام بالولاء للتنظيم الأم، أي القاعدة المركزية⁸.

تطوّرت الخلافات وانحاز الظواهري إلى الجولاني، وتحوّلت السجلات الإعلامية والفكرية وعملية الاستقطاب في أوساط السلفية الجهادية إلى عداوة شديدة بين الفرقاء، وصلت إلى معارك طاحنة في

⁷ دفعت ثورات الربيع العربي ومقتل بن لادن بعض الخبراء والباحثين إلى استنتاجات متسارعة تبشر بنهاية تنظيم القاعدة، أنظر نموذجاً لهذه الكتابات، الدكتور فواز جرجس، القاعدة الصعود والأفول: تفكيك نظرية الحرب على الإرهاب، ترجمة الدكتور محمد شينا، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الأولى، 2012.

⁸ لمزيد من التفصيل حول جبهة النصرة، أنظر: مصطفى الحمزة، جبهة النصرة لأهل الشام من التأسيس إلى الانقسام، مجلة سياسات، العدد 5، على الرابط: <http://www.dohainstitute.org/release/331736fa-9bc7-4e05-a232-2ed07f9c1cd2>

سورية، واغتيال للقيادات، واتهامات عميقة تكشف بأن حجم الفجوة بين الطرفين أصبح كبيراً، ولم تنجح أغلب الوساطات من الشخصيات المحسوبة على التيار والمقرّبة منه في ردمه.

على أيّ حال يمكن اختزال هذه الخلافات بالقول أنّنا أصبحنا أمام منهجين ومدرستين؛ الأولى تمثلها جبهة النصرة، التي تعكس منهج القاعدة بعد المراجعات الأخيرة، ما يختصره الدكتور إياد القنيبي، أحد أبرز المنظرين في هذه الوساط، بوصفه الجبهة بـ "التيار التجديدي داخل القاعدة"، بينما تنظم الدولة الإسلامية هو امتداد للزرقاوي ومنهجه الأيديولوجي بما يمثّله من مرحلة جديدة في القاعدة نفسها، لكنّه يقف على الطرف الأيمن (الأكثر تشدداً) من القيادة المركزية، ويعكس صعوده طبيعة التحولات لدى الجيل السلفي الجهادي الجديد، الذي أصبح أكثر تشدداً وعنفاً في تبني رؤيته ومحاولة فرض هيمنته وسيطرته والتمادي في العداء مع كل المخالفين، حتى ممن يتبنون الرؤية الإسلامية، وهو الأمر الواضح من سلوكه في العراق وسورية، ورسالة العدناني التي تتهم القيادة المركزية بعدم الموضوع في الموقف من حكم الإخوان في مصر (الذي تصفه بالضال)، والمهادنة مع إيران خلال الأعوام الماضية.

بالضرورة ثمة معالم رئيسة للاختلاف بين الاتجاهين أو التيارين الجهاديين اليوم؛ فالقاعدة بعد المراجعات أصبحت أكثر حرصاً على عدم الاصطدام بالمجتمع المحلي وعدم التوسّع في التكفير مع المخالفين، والتركيز على الصيغة العالمية للصراع مع العدو القريب المتزواج بالعدو البعيد (أي ضد تحالف الأنظمة العربية بالولايات المتحدة الأميركية)، وهو ما ظهر في رسائل الظواهري وفي لقاء أبي محمد الجولاني مع الجزيرة⁹، بينما تنظم الدولة الإسلامية يرى ضرورة فرض سيطرته وهيمنته على المناطق التي يسيطر عليها، عبر ما يسمى باستراتيجية إمارة التوحّش، وبدأ أكثر صرامة وحسماً في الصدام مع المخالفين، حتى من الإسلاميين، تحت وطأة تجربته مع "الصحنات في العراق"، والأهم من هذا وذاك الإغراق في البعد الطائفي من الصدام والصراع مع إيران والقوى الشيعية، بوصف ذلك أولوية في المنطقة العربية، وتحديدأ في الأراضي التي ينشط فيها في كل من العراق وسورية.

لكن بالرغم من أنّ هذا الخلاف فكّك القاعدة وأضعف تماسكها، وقسم أنصارها من أبناء التيار السلفي الجهادي في مختلف أنحاء العالم بين هذين الاتجاهين، إلّا أنّ ذلك لم يكن عاملاً معاكساً لانتشار التيار وتفشّي أفكاره في أوساط من الشباب العربي والإسلامي، ولم يحدّ من قدرته على استقطاب المزيد وتجنيد أعداد جديدة، فأصبحت أعدادهم في سورية والعراق وحدهما تصل إلى عشرات الآلاف، سواء من المهاجرين أو السوريين، ومن كانوا مع تنظيم الدولة (داعش) أو جبهة النصرة أو حتى أي فصيل آخر لا ينتمي إلى القاعدة حركياً، لكنّه يتبنى أيديولوجيا القاعدة وأفكارها بصورة واقعية.

⁹ أنظر لقاء الجولاني مع قناة الجزيرة على الرابط: <http://www.youtube.com/watch?v=uEvikQ6BeZo&feature=kp>

لو قمنا بالتقاط "صورة فوتوغرافية" أفقية لانتشار القاعدة وفروعها والجماعات المرتبطة بها في العالم العربي اليوم سنجد أننا أمام خارطة ممتدة وكبيرة، هذا بالطبع إذا تجاوزنا القاعدة المركزية في باكستان وأفغانستان، المتحالفة مع حركة طالبان، والحركات القريبة منها في آسيا وأفريقيا والتيارات السلفية الجهادية التي تتبنى الأيديولوجيا السلفية الجهادية، لكنها لا تشكل جماعات رسمية مرتبطة بالقاعدة.

بالإضافة إلى العراق وسورية، نشطت القاعدة خلال الفترة الأخيرة في تنفيذ عمليات نوعية في لبنان ضد المصالح الإيرانية وحزب الله عبر كتائب عبدالله عزام، التي تأسست في العام 2004، وكان من المفترض أن تشكل الذراع الإقليمي للقاعدة ونفذت عمليات في شرم الشيخ وجنوب لبنان قبل أعوام، لكن عملها تركّز في السنوات الأخيرة على لبنان بدرجة رئيسة¹⁰.

وفي الأردن ينشط التيار السلفي الجهادي المؤيد للقاعدة، وهو بالرغم من أنه رسمياً لم يشكل منظمة مسلحة، إلا أن أفراداً انخرطوا منذ عقدين في عشرات المجموعات المسلحة السرية في الأردن، والتحق الآلاف منهم في قاعدة العراق وسورية، والجزيرة العربية، فضلاً أنه صدر قيادات عالمية للقاعدة والجهاديين، مثل أبي مصعب الزرقاوي وأبي محمد المقدسي وأبي قتادة الفلسطيني.

أما في فلسطين ومخيمات اللاجئين عموماً فنلاحظ انتشاراً وصعوداً واضحاً لمجموعات مرتبطة بالفكر السلفي الجهادي، وبالقاعدة.

وفي اليمن، أثبت الفرع الإقليمي لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب منذ تأسيسه بأنه الفرع الأكثر خطورة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والأشد مرونة بين الفروع الإقليمية للقاعدة، والأقدر على التكيف والتطور والابتكار، فمنذ الإعلان عن اندماج الفرعين اليمني والسعودي (في كانون الثاني/يناير 2009)، بزعامة اليمني أبو بصير ناصر الوديعي وتنصيب السعودي أبو سفيان سعيد الشهري نائباً له (الذي قتل بهجمات طائرة بدون طيار). كما أظهر التنظيم قدرات فائقة على ابتكار وسائل وأساليب وأدوات قتالية عالية الدقة وشديدة الفتك، وتعتبر ظاهرة "أنصار الشريعة" أحد ابتكاراته، فقد ظهرت جماعة "أنصار الشريعة" في أبين بزعامة جلال بلعدي المرقشي أبو حمزة الزنجباري، وتمكنت من السيطرة على مناطق عديدة في أبين ثم خرجت منها لاحقاً¹¹.

¹⁰ لمزيد من التفصيل حول كتائب عبد الله عزام، أنظر: كتائب عبدالله عزام، الجزيرة نت، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/news/pages/27bc7edc-d2b7-4968-bf14-0f8da2532c8c>

¹¹ حول تنامي نشاط القاعدة في اليمن، أنظر: حسن أبو هنية، هل تنجح الحرب على القاعدة في اليمن، على الرابط: <http://www.m.arabi21.com/Story/746173>

وفي المغرب العربي، برز تنظيم "قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي" عام 2007 بإمارة أبو مصعب عبد الوودود وهو سليل تنظيمات محلية، وساهم سقوط نظام القذافي بتطور القاعدة في بلاد المغرب وانتشار فرعه في إمارة الساحل والصحراء، وتمكنت كتيبة "الموقعون بالدم" بزعامة مختار بلمختار المكنى بـ "خالد أبو العباس" والملقب بـ "الأعور" من تنفيذ هجوم كبير (في يناير/ كانون الثاني 2013) في الجزائر على منشأة "عين أميناس" للغاز، ما أسفر عن مقتل 38 من العمال.

وظهرت جماعة "التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، التي يقودها الأزوادي أحمد ولد عامر المعروف بـ "أحمد التلمسي"، وقد أعلنت الجماعتان عن اندماجهما باسم "جماعة المرابطون" (في 22 آب/ أغسطس 2013)، وتنشط الجماعة في شمال مالي والنيجر وتتخذ حاليا من جنوب ليبيا مركزا لأنشطتها، ووجد مختار بلمختار في بيان الاندماج التأكيد على أن التنظيم الناتج عن اتحاد الجماعتين سيتمسك بالولاء لقادة القاعدة في أفغانستان¹².

في ليبيا، تعود جذور السلفية الجهادية إلى "الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة" التي أجرت مراجعات فقهية لنهجها العنيف قبل سقوط النظام، لكن ظهرت جماعات سلفية جهادية عديدة عقب سقوط نظام القذافي، وبرزت جماعتان رئيسيتان تستخدم كلاهما اسم "أنصار الشريعة"، وهما: "كتيبة أنصار الشريعة" في بنغازي التي يُنظر إليها على أنها المشتبه بها الرئيسي في الهجوم الأخير على القنصلية الأمريكية في بنغازي، التي أسفرت مقتل السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز وثلاثة أفراد دبلوماسيين آخرين (في 11 أيلول/ سبتمبر 2012) وذلك عقب المظاهرات الغاضبة بعد عرض مقاطع من الفيلم المسيء للإسلام، وقد نفى كل من محمد الزهاوي والشيخ ناصر الطرشاني وهما من كبار المسؤولين عن "أنصار الشريعة" في ليبيا أي علاقة لتنظيمهما بالقاعدة، مع الإقرار بالصلة بالإيديولوجية. أما جماعة "أنصار الشريعة" في درنة، فهي بقيادة سجين سابق في غوانتانامو وهو سفيان بن قمو¹³.

وفي تونس، ظهرت جماعة "أنصار الشريعة" بعد الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي ففي آذار/مارس 2011 تم الإفراج عن مجموعة متنوعة من المساجين السياسيين وآخرين مدانين بتهمة الإرهاب بعفو من الحكومة الانتقالية التونسية. وكان من بينهم سيف الله بن حسين المكنى أبو عياض التونسي تحمل إيديولوجية "أنصار الشريعة" في تونس منذ تأسيس التباسا واضحا، فهي تدعو الناس إلى الالتزام

¹² لمزيد من التفصيل حول القاعدة في شمال إفريقيا والساحل، أنظر: أندرو ليوفيتش، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحلفاؤه في مالي، معهد واشنطن، على الرابط: www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/aqim-and-its-allies-in-mali.

¹³ حول الجماعة الليبية المقاتلة وأنصار الشريعة في ليبيا، أنظر: وسيم نصر، من هم أنصار الشريعة في ليبيا؟، على الرابط: <http://www.france24.com/ar/20140530-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%86%D8%BA%D8%A7%D8%B2%D9%8A-%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D8%AD%D9%81%D8%AA%D8%B1>

بالإسلام "القويم" في الداخل التونسي من جهة، وتعرض الأفراد على الانضمام إلى الجهاد في الخارج من جهة أخرى.

لاحقاً أصبح أبو عياض زعيم "أنصار الشريعة" في تونس العدو الأول للدولة بعد اتهامه بالتحريض على تظاهرات الجمعة أمام السفارة الأميركية في تونس، وتحولت إلى أعمال شغب اسفرت عن مقتل أربعة اشخاص وجرح العشرات وإحراق نحو 60 سيارة في حرم السفارة وإنزال العلم الأميركي ورفع علم الخلافة¹⁴.

في مصر، تعد جماعة "أنصار بيت المقدس" من أبرز الجماعات الجهادية في سيناء وهي تنتمي إلى "مجلس شورى المجاهدين في أكناف بيت المقدس"، الذي تشكل من ائتلاف مجموعة من الحركات الجهادية. ظهرت جماعة "أنصار بيت المقدس" إلى العلن (في 5 شباط/فبراير 2011) مع أول عملية لها بتفجير خطوط الغاز في سيناء، وقد تنامت الجماعة بشكل لافت وأظهرت قدرتها على التكيف والتطور وتنفيذ عمليات مركبة ومعقدة، فمنذ تدخل الجيش المصري (في 3 تموز/ يوليو 2013) في الحياة السياسية، تمكنت الجماعة من تنفيذ أكثر من (300) هجوما مسلحا على أهداف مختلفة وبأساليب متنوعة، وقد ادرجتها الولايات المتحدة على قائمة المنظمات الإرهابية (في 9 إبريل/ نيسان 2014)¹⁵.

أما في الصومال فبرزت "حركة الشباب المجاهدين" بإمارة مختار عبد الرحمن أبو الزبير، كأحد أذرع القاعدة الصلبة في شرق إفريقيا، سطع نجم الحركة عام 2005 أثناء قيام حكم المحاكم الإسلامية في جنوب الصومال، وكانت الحركة أبرز مكونات اتحاد المحاكم الإسلامية. وتبوأ كوادرها معظم المناصب التنفيذية في المحاكم الإسلامية، لكن حركة الشباب انفصلت عن المحاكم عام 2007 عقب الإعلان عن ميلاد "تحالف إعادة تحرير الصومال"، الذي كان يقوده الرئيس السابق شريف شيخ أحمد، إذ كان في الوقت نفسه رئيسا لاتحاد المحاكم الإسلامية، فرفضت الحركة توجهات التحالف الجديد بالتفاوض مع الحكومة الصومالية آنذاك في مبادرة قادتها الأمم المتحدة.

أدرجت الولايات المتحدة حركة الشباب في قائمة المنظمات الإرهابية (في شباط/فبراير 2008) نظرا لصلاتها المفترضة بتنظيم القاعدة. وقتل عدد من قيادات حركة الشباب في غارات جوية أميركية بطائرات

¹⁴ حول أنصار الشريعة في تونس وتحولاتها، أنظر: هارون ي. زليلين، شباب التوحيد الحلة الجديدة لأنصار الشريعة في تونس، معهد واشنطن، على الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/shabab-al-tawhid-the-rebranding-of-ansar-al-sharia-in-tunisia>

¹⁵ حول جماعة أنصار بيت المقدس، أنظر: حسن أبو هنية، جماعة أنصار بيت المقدس، عقدة جهادي سيناء، على الرابط: <http://t.arabi21.com/Story/724684?categoryId=2&category=%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA§ion=%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%20%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%2021§ionId=299&title=a>

بدون طيار في جنوب الصومال؛ ومن أبرزهم آدم عيرو الملقب بالمعلم (في 1 آيار/مايو 2008)، وصالح نبهان (في 14 أيلول/سبتمبر 2009).

تسيطر الحركة حالياً على مساحات واسعة في وسط وجنوب الصومال، وتخوض مواجهات شبه يومية ضد قوات الحكومة الصومالية وقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وقد أعلنت "حركة الشباب المجاهدين" (في شباط/فبراير 2012) عن انضمامها لتنظيم القاعدة وبيعة الظواهري.

أعلنت الحركة مسؤوليتها عن الهجمات في العاصمة الأوغندية كمبالا (في 11 تموز/يوليو 2010)، التي راح ضحيتها عشرات الجرحى والقتلى أثناء مشاهدتهم بطولة كأس العالم، كما أعلنت عن تبنيتها عملية السيطرة على المركز التجاري "ويست جيت" بنيروبي عاصمة كينيا، حيث استمر الهجوم على مدار ثلاثة أيام حتى 24 أيلول/سبتمبر 2013، الذي أسفر عن مصرع 72 شخصاً على الأقل¹⁶.

بالنتيجة؛ خارطة القاعدة ما تزال في طور التوسع والانتشار والصعود، بصورة مطردة، وذلك لا يتنافى من أنها تتعرض في أوقات معينة في أماكن مختلفة للانكماش والتراجع، لكن الخط العام تصاعدي وامتدّد، وربما هذا يقودنا إلى الجزء الأخير من هذه الورقة في البحث عن الأسباب والعوامل التي تقف وراء ذلك وما تحمله المؤشرات من توقعات المستقبل.

التوجه نحو الراديكالية ورهانات الشعوب

ثمة عوامل اجتماعية-اقتصادية تقوم بدور المتغير المساعد في تفسير صعود الجماعات الإسلامية الراديكالية (التي تدور في فلك القاعدة أيديولوجياً وحركياً)، فانتشار هذا التيار يأتي عادةً في الأماكن والتجمعات التي ينتشر فيها الفقر وتعاين من البطالة وتهيمن عليها مشاعر الحرمان الاجتماعي وغياب العدالة الاجتماعية مثل الأحياء الشعبية والعشوائيات والأطراف النائية في العديد من الدول، وتُعزّز هذه "البيئة الحاضنة" بوجود حالة انفلات أمني أو استقطاب طائفي وديني.

لكن هذه المقومات تبقى ثانوية أو عاملاً مساعداً يتعزّز تأثيرها بالتزاوج مع عوامل رئيسة ومفتاحية في تفسير صعود التيار الراديكالي وفي مقدمتها الشعور بالتهميش والإقصاء، مع تعدد أبعاد ذلك الشعور سواء كان سياسياً أو دينياً أو اجتماعياً أو طائفيّاً. فالتهميش يسهّل إيجاد روافع اجتماعية صلبة للقاعدة والخطاب الراديكالي، وإذا ما ترافق ذلك مع صراع مسلّح غير متكافئ أو احتلال خارجي مع انغلاق آفاق الحل السلمي، فستصبح هذه "الساحة" مرشحاً مثالياً لانتشار هذا التيار وصعوده وقدرته على التجنيد والتعبئة

¹⁶ لمزيد من التفصيل حول حركة الشباب المجاهدين في الصومال، أنظر: محمد أحمد عبدالله، حركة الشباب المجاهدين في الصومال إلى أين، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: <http://studies.aljazeera.net/reports/2012/10/2012101473613127317.htm>

والتأثير، وربما تتحول إلى بؤرة جاذبة للمتطوعين من الخارج، كما حدث في العراق وسورية بصورة جلية وواضحة.

قدرة التيار الراديكالي على "الاستثمار" في هذه البيئة ملحوظة، خاصة في المناطق التي يكون فيها المجتمع المدني ضعيفاً، وتسود فيها علاقات اجتماعية عشائرية، مثل المناطق الشمالية الغربية في باكستان والأندلس في العراق، والتحالفات مع العشائر في مناطق سورية، وفي الصومال واليمن والصحراء المغربية وصحراء سيناء.

من ذلك نصل إلى القول أنّ نمو هذا التيار وصعوده لا يأتي من فراغ بل من توافر بيئة حاضنة اجتماعية، ويأتي دور الخطاب الأيديولوجي مكملًا ومفسّرًا لهذه الظروف الواقعية، فهذه الحركات هي أقرب لأن تكون حركات احتجاج اجتماعي ذات أيديولوجيا دينية، فهي مخرجات للعامل الاجتماعي الواقعي أولاً، قبل الحديث عن العامل الأيديولوجي، الذي يتفاعل مع هذه البيئة نشاطاً أو ركوداً، وهنا – تحديداً – تكمن مشكلة استراتيجيات مكافحة الإرهاب والحلول الأمنية إذ أنّها تتعامل مع المخرجات والنتائج من دون أن تواجه الشروط والمدخلات والحديث التي أدت إلى هذه النتائج وساهمت في صعود هذا التيار كمحصلة لتفاعل الظروف الواقعية لا مولداً لها.

بالعودة إلى حقبة الثورات العربية، فسنجد أنّ الثورتين المصرية والتونسية خلقتا حالة الشك والتوجس لدى قيادات القاعدة، والقلق من فقدان الأنصار والمؤيدين بعدما أثبتت تلك الثورتان بأنّ التغيير السلمي ممكن، وأنّ المطلب الجماهيري هي ديمقراطية تعزز من كرامة الإنسان وحرياته وحقوقه وحقه في اختيار الحاكم، وبدأ يصعد منذ تلك الفترة مفهوم "أنصار الشريعة"، الذي مثّل إحدى محاولات "التكيف" الأيديولوجي للقاعدة للتعامل مع المرحلة الجديدة ومعطياتها والانتقال من العمل السري والعنقودي إلى الجماهيري والشعبي، وردّ الاعتبار للعمل السلمي، مع عدم التراجع تماماً عن مفهوم العمل المسلح.

إلا أنّ المرحلة التالية من الثورات العربية التي تعمّرت ولادتها وطالت مثل اليمن وليبيا وتحولت إلى صدام مسلح وتوازت مع دخول الأجندات الدولية والإقليمية على مسار التسويات السياسية ما خفّف وفرمل من دة وتأثير اللحظة الأولى للحقبة الجديدة، وخلق شكوكاً في عبور الشعوب العربية إلى عصر الثورات الديمقراطية وإنتاج أنظمة سياسية ديمقراطية تعددية عبر العمل السلمي الشعبي.

نقطة التحول الجوهرية، كما ذكرنا سابقاً، جاءت مع الثورة السورية، التي تحولت لاحقاً إلى صراع مسلح يتلبّس بالأبعاد الطائفية والاستقطاب العلماني-الديني، وسط تلك ومماثلة من المجتمع الدولي وصدام وتضارب المصالح الدولية والإقليمية، والدخول في حالة من الفوضى الأمنية والسياسية في سورية، فهذه الظروف شكّلت التربة الخصبة المناسبة لنمو "بذرة القاعدة" هناك، بينما لم يكن لها أي حضور ملحوظ وكبير سابقاً، ومع مرور الوقت وتدهج الصراع واستسلام المجتمع لحالة الإحباط واليأس من المجتمع الدولي وعجز المعارضة السياسية عن تقديم نموذج قيادي شعبي بالتوازي مع ضعف الجيش الحرّ

كل ذلك سهّل من صعود القاعدة وعزّز من انتشارها في سورية، بل أصبح فرعها المتنافسان والمتصارعان من أبرز الجماعات المسلّحة.

تجاوزت تداعيات الثورة السورية الحدود إلى العراق، إذ عاد تنظيم الدولة الإسلامية إلى النشاط والفعالية، ودخل في مواجهات مسلحة عنيفة مع الجيش العراقي، وتمكن من القيام بعمليات نوعية في العديد من المحافظات، ومن الواضح أنّه استعاد قدرته على التعبئة والتجنيد وترميم حاضنته الاجتماعية السنية من جديد، بعدما تراجع مشروع الصحوات وضعف التيار السني الذي كان يدعو إلى الاندماج في النظام السياسي الجديد، وعادت الأزمة الطائفية لتظلّل البلاد.

إذا نظرنا إلى كلّ من العراق وسورية ولبنان سنجد أنّ فيها مجتمعات سنيّة ثلاثة (والوصف السني بالمعنى السياسي والديمقراطي) تشعر بتهديد هويّاتي ثقافي عميق، ولا تملك غطاءً سياسياً محلياً أو إقليمياً يمتلك معادلة موازين القوى التي تميل لصالح الأطراف الأخرى، ما يعزز من النزعة الطائفية ويجعل القاعدة أحد الرهانات المطروحة على طاولة المجتمع السني في ظل حالة الفوضى الأمنية والعسكرية وفقدان الأمل من وجود حلفاء من الخارج لتعديل هذا الميزان المختل.

ساهمت المذابح ومشاهد الدماء والروايات القادمة من سورية عن حجم الدمار والتدمير وقصص القتل والتعذيب في تعزيز مشاعر الغضب عند أبناء التيار السلفي الجهادي وآخرين من الشباب العربي المتعاطف مع الشعب السوري وتحفيز أعداد كبيرة منهم للذهاب إلى هناك، فوجدنا المئات من الليبيين والمغاربة والتونسيين والسعوديين والعراقيين والأردنيين والمصريين، حتى من البلقان وأوروبا يذهبون إلى ساحات القتال في سورية، ومن الطبيعي أن يكون المرشّح الأول لاستقبالهم وتجنيدهم إما تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو جبهة النصرة.

بالرغم من أنّ سورية باتت قبلة الجهاديين وسبباً رئيساً في تعزيز قوة التيار الراديكالي وصعوده الإقليمي، إلّا أنّ ما حدث في مصر بعد تدخل الجيش في الحياة السياسية ستكون أثاره أكثر قوة وتأثيراً في تعزيز الرهان الراديكالي الإسلامي في المنطقة العربية، والدفع بأعداد كبيرة من الشباب نحو جماعات تنتمي لفصيلة القاعدة والتيار السلفي الجهادي.

خطورة ما حدث في مصر تتمثل في إلغاء أي خطّ فاصل بين الإسلام السياسي المعتدل، الذي يؤمن باللعبة السياسية، ويدّعي قبوله بالديمقراطية من جهة وبين التيارات التي ترفض ذلك ابتداءً، وتعلن بأنّ الخيار هو إقامة دولة إسلامية ولو بقوة السلاح، فمحو هذا الخط يدفع بالشباب المتحمس من التيار الإسلامي عموماً، ومن يتعاطف معهم، إلى أحضان الفكر الراديكالي ويجعل منه رهانهم الواقعي.

ما يؤكّد على هذه النتيجة هي الرسالة التي وجهها زعيم القاعدة، أيمن الظواهري، مباشرة بعد الإطاحة بالرئيس المصري السابق، محمد مرسي (من قيادات جماعة الإخوان المسلمين)، بعنوان صنم العجوة الديمقراطي، إذ يستثمر هذا الحدث للبرهنة على أنّ رهان القاعدة على العمل المسلح وإقامة الدولة

الإسلامية والعداء مع الغرب والمؤسسات العسكرية هو الصائب، وليس رهان الإخوان المسلمين على الديمقراطية والتغيير السلمي¹⁷.

ليست مهمة هذه الورقة تقييم ما حدث في مصر أو الحكم عليه، لكن تحديد تأثير مخزجات ذلك ونتائجه على انتشار التيار الراديكالي ونشاطه مستقبلاً، عبر طرح سؤال أساسي: إذا وُضعت أغلب الحركات الإسلامية السياسية في حزمة الحظر والإقصاء واعتبرت إرهابية ومتطرفة، وكان مصير الآلاف من أبنائها إلى السجون والمعتقلات وأحكام الإعدام والملاحقة الأمنية، فما هو الخيار الآخر البديل غير الرهان على العمل المسلح والسري، طالما غاب أو تلاشى الأفق السياسي للعمل المدني السلمي لمئات الآلاف من الشباب المتدين بخطاب هذه الحركات؟

تاريخياً ارتبط صعود الإسلام المسلح والعمل السري وبناء الخطاب الأيديولوجي الراديكالي بمرحلة السجون والمعتقلات والمدن والاستقطاب الإسلامي- العلماني، لكن خطورة هذه الظروف اليوم أخطر مما سبق، إذ أنها تأتي بعدما تَمَّت تجربة المسار الديمقراطي بالنسبة للإسلاميين وانتهوا إلى تدخل العسكر، ما يعزّز من الوجه الآخر للإسلام السياسي ويدفع نحو محاولة الانتقام والتغيير العنيف في مواجهة الألة العسكرية القوية للجيش المصري.

وكما هي الحال في سورية، فإنّ تأثير وإيحاء الحالة المصرية سينتقل إلى المجتمعات والدول الأخرى، ويستثمر من قبل أصحاب الفكر السلفي الجهادي للترويج بعدم جدوى المسار الديمقراطي وبصواب رهاناتهم السياسية والأيديولوجية.

في نهاية اليوم، تشتبك مثل هذه الظروف الاستثنائية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لتشكل بيئة خصبة لصعود خطاب راديكالي اجتماعي يحاكي حالة الإحباط وخيبة الأمل وعجز الأنظمة العربية عن تأمين المتطلبات الأساسية على صعيد الكرامة الإنسانية والحقوق السياسية ومواجهة الأزمات التنموية ومعضلات الفقر والبطالة والضغط السكانية الشديدة.

الخاتمة

من الصعوبة الاعتماد على المؤشرات الراهنة في بناء معادلة دقيقة لاستشراف المرحلة القادمة، فإذا اعتمدنا على ما يحدث في المشهد الراهن واحتمالاته من استمرار الصراع الداخلي السوري وإقصاء الإخوان المسلمين في مصر ونمو الفوضى الأمنية في ليبيا، فإنّ ذلك يقودنا إلى خلاصة واضحة بأنّ التيار

¹⁷ أنظر نص الخطاب على الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=iB4_SBGD24A

الإسلامي الراديكالي سيجتاح المنطقة العربية في السنوات القادمة، مع توافر الظروف المناسبة له اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً؛ لكن هذا المسار المتوقع قد يصطدم بمفاجآت غير متوقعة تفرم له أو تمثل نقطة تحول معاكسة، كما حدث في العراق عندما ظهرت الصحوات واصطدمت القاعدة بالمجتمع السني وانتهت الأمور إلى تراجع وانكماش القاعدة بعد مرحلة صعود ونمو في السنوات السابقة على ذلك.

القاعدة أو الفكر السلفي الجهادي عموماً هو صنوان الأزيمة الراهنة متعددة الأبعاد في العالم العربي، كما ذكرنا سابقاً، وهو خيار مرهون بانسداد الأفق والشعور بالإحباط واليأس وخيبة الأمل لدى نسبة من الشباب العربي والمسلم يتم التعبير عن تلك المشاعر الساخطة عبر الانتماء أو تبني هذا الرهان الراديكالي، لكن من الصعوبة بمكان أن نتصور إمكانية التعايش بين الشعوب العربية وهذا النمط الأيديولوجي والسلوكي، لمدة طويلة، أو في حالات طبيعية، خاصة أنه يتناقض مع شروط الاندماج في الحداثة والعولمة أو حتى التعايش والتكيف معها.

بالنتيجة هذا الفكر لا ينمو أو يصعد في ظل أنظمة ديمقراطية تعددية يسود فيها حكم القانون وقيم الحاكمية الرشيدة ويشعر فيها الناس بالعدالة والمساواة أمام القانون ولا يتم تهميش أو إقصاء شريحة سكانية ومجتمعية لأسباب دينية أو طائفية.

في المقابل، يمثل التيار الراديكالي أحد روافد الاتجاه المحافظ دينياً في العالم العربي، الذي يتبنى الخيار الإسلامي الأيديولوجي، والنجاح في حصار هذا التيار وتحجيمه يكمن في تعزيز التيار المعتدل وإدماجه في المعادلة السياسية ودفعه نحو الالتزام بالمسار المدني الديمقراطي التعددي.

الثورات الشعبية وصعود الراديكالية الدينية فى العالم العربى

بشير عبد الفتاح

ربما تراءى لمراقبين كثر بأن الثورات العربية قد هيأت الأجواء لتدشين عملية وقف المد الإسلامى الأصولى الراديكالى فى البلدان العربية، خصوصا تنظيم القاعدة بأفرعه وطبعاته المختلفة، على اعتبار أن تلك الثورات السلمية قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك، فشل الفكر الجهادي والقاعدي، بعدما استطاعت أن تحقق في وقت وجيز ما فشلت فيه التيارات الإسلامية الراديكالية على مدى ثلاثين عاما، من تغيير لبعض الأنظمة العربية التي استعصت على المساعى الدؤوبة والمزمنة لتلك التيارات. وعزز من احتمالات صحة هذا الطرح سلسلة الضربات الفكرية القوية التى وجهت إلى تنظيم القاعدة قبل قيام الثورات العربية، والمتمثلة فى المراجعات الفكرية، التي قام بها العديد من التيارات الجهادية فى المنطقة العربية، والتي بدأت من مصر على يد الجماعة الإسلامية، ثم تبعتها مراجعات تنظيم الجهاد المصري، والتي تلتها مراجعات شتى من قبل تنظيمات وحركات إسلامية راديكالية فى العديد من الدول.

غير أنه اتضح بمرور الوقت أن الوضع ليس كما كان يظن أولئك المراقبون، حيث لوحظ، عقب اندلاع الثورات العربية، تنامى النشاط الكبير لتنظيم القاعدة فى بقاع شتى من العالم العربى كشمال إفريقيا عبر تنظيم "القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى"، والجزيرة العربية واليمن من خلال "تنظيم القاعدة فى جزيرة العرب" وسيناء المصرية، على نحو ما تجلى فى "أنصار بيت المقدس" و"أجناد مصر" وغيرها.

وفي حين جاء صعود الإسلام الراديكالى فى الدول العربية خلال النصف الثانى من القرن الماضى نتيجة لحزمة من العوامل المزمنة، التى كان من أبرزها: ضعف الأحزاب السياسية المدنية وانتشار الأمية، شيوع العوز الاقتصادى، الفهم المبتور لمبادئ الإسلام، وضيق الشعوب بالأيديولوجيات والأنظمة العلمانية المتعثرة، فقد دلفت عوامل أخرى إلى تلك الحزمة من العوامل على خلفية الثورات العربية، ساعدت بدورها على تعاظم نشاط وانتشار تلك التنظيمات والحركات الإسلامية الراديكالية، ومن أهم تلك العوامل:

1. توفر الحاضنة المواتية للإرهاب

دائما ما تبحث الجماعات والتنظيمات الإرهابية عما يسمى "بالبيئة الآمنة" أو "الحاضنة الملائمة"، التى توفر لها أجواء ملائمة لنشاطاتها. ولما كان هناك ارتباط هيكلي ومؤسسي كبير وتداخل بنيوي بين الأنظمة الحاكمة والدولة فى العالم العربى، فقد أفضت مساعي إسقاط وتفكيك تلك الأنظمة من خلال الانتفاضات الشعبية إلى إرباك الدول العربية، التي شهدت هذه الانتفاضات أو الثورات، أمنيا وسياسيا على غرار ما جرى فى مصر وسوريا وليبيا واليمن. الأمر الذي ساعد بمرور الوقت على توفير البيئة الملائمة لنمو الإرهاب والتطرف، إذ بدأت تتمدد الجماعات الإرهابية، التى كانت قد نجحت قبل الثورات العربية فى إيجاد

مرتكزات لها ببعض دول المنطقة، كتنظيم القاعدة بكل أفرعه المختلفة في جزيرة العرب وبلاد المغرب الإسلامي وشمال أفريقيا، بقوة ونشاط في ظل حالة الفراغ الأمني التي ألقت بظلالها على عدد من دول المنطقة من صحراء سيناء إلى ليبيا وتونس وسوريا واليمن.

فبعدما انهارت الأجهزة الأمنية بتلك الدول، أو كادت، تحت وطأة الزلزال الثوري، وبمجرد تصدع البلاد على أثر اندلاع الصراعات السياسية وبزوغ أجواء الاستقطاب السياسي الحاد بين الفرقاء السياسيين، وجدت التنظيمات الإسلامية المتطرفة والجماعات الإرهابية في صحاريها المترامية الأطراف وجبالها الوعرة بيئات حاضنة ومثالية لتمدها وانتشارها وإيجاد ملاذات آمنة لمعسكراتها ومعاقليها بمنأى عن قبضة الدولة وسطوة جيوشها النظامية وأجهزتها الأمنية.

ورغم أن دولة كالعراق لم تشهد ثورة شعبية كبعض مثيلاتها في العالم العربي، إلا أنها شهدت توسعا في نفوذ تنظيمات إسلامية متطرفة كانت موجودة هناك حتى قبل اندلاع الثورات العربية كـ"داعش". حيث أعلن قبل أيام عن سقوط مدينة الموصل كلها، شمال بغداد، ومبنى محافظة نينوى وبعض القنوات الفضائية، في أيدي التنظيم، الذي أزال الحدود بين العراق وسورية في معبر اليعربية، كما يسيطر على أجزاء عدة من البلاد ويسعى إلى توسيع دائرة نفوذه.

وفي ليبيا، أفضى سقوط نظام القذافي إلى توفير بيئة ملائمة لتنظيم القاعدة. فعلاوة على احتمالات تمدد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في ربوع الدولة الليبية، كشفت مصادر ليبية مسؤولة، أن زعيم القاعدة الحالي أيمن الظواهري أرسل إرهابيين من ذوي الخبرة إلى ليبيا، بغرض بناء قوة قتالية جديدة، وفتح جبهة أخرى بشمال إفريقيا إضافة إلى تنظيم ما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث أوضح المصدر أن الظواهري خص أحد الإرهابيين المخضرمين والذي كان معتقلا سابقا ببريطانيا بتهمة الإرهاب ووصفه ذات المسؤول بأنه ملتزم بمبادئ تنظيم القاعدة العالمي، بهذه المهمة.

وقد عمد أيمن الظواهري إلى استثمار الفجوة التي تركها انهيار نظام القذافي، من أجل بسط سيطرة تنظيم القاعدة على المساحات الشاسعة التي أصبحت غير مؤمنة والتي يمكن من خلالها فتح جبهات جديدة لإعادة بناء قوة إضافية بالمنطقة، دعما لما يعرف بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي الذي أصبح يركز نشاطه حاليا في صحراء دول الساحل. وأكد المصدر الليبي؛ أن الإرهابي الذي كلفه زعيم القاعدة الجديد بخلق قوة إضافية بليبيا، قد تمكن من تجنيد ما يزيد عن 200 عنصر في صفوفه، متخذا من منطقة الحدود الشرقية الليبية مع مصر ملاذا آمنا.

ولقد كان لسقوط نظام القذافي تداعيات هائلة ليس على ليبيا فحسب، بل على إقليم شمال إفريقيا ودول الساحل ومناطق الصحراء الكبرى، التي ينشط فيها تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، إضافة إلى المتمردين الطوارق. وقد أعلنت تونس في شهر شباط/فبراير 2012 تفكيك تنظيم إرهابي تدرب في ليبيا ويسعى إلى إقامة إمارة إسلامية في تونس. كما أكدت المصادر الأمنية التونسية أن العديد

من الجهاديين التونسيين يتوجهون إلى ليبيا لتلقي تدريبات في معسكرات يتبع بعضها لـ "أنصار الشريعة" ولكن تحت إشراف تنظيم أنصار الشريعة الليبي الذي ينسّق مع "أنصار الشريعة" بتونس.

وفى ذات السياق، تأججت مخاوف دول كالجزائر وموريتانيا، ومالي، والنيجر، من عودة الطوارق المقاتلين في صفوف كتائب العقيد القذافي، والذين يقدر عددهم بنحو 800 مقاتلاً إلى بلدانهم، بعد أن جندت القوات الليبية في عهد القذافي وبشكل جماعي طوارق من مالي والنيجر من المتمردين السابقين، واستخدمتهم كجنود مرتزقة لقتال الثوار الليبيين. وتثير عودة هؤلاء المقاتلين بأسلحتهم خوفاً في منطقة الساحل الإفريقي، لأنهم يهددون استقرارها، من خلال العمليات التي يمكن أن يقوموا بها ضد حكوماتها وشعوبها على السواء.

أما مصر، فقد أضحت بعض صحاريها وجبالها بعد الإطاحة بمبارك ساحة ملائمة لتسلل تنظيم القاعدة، حيث برز تنظيم القاعدة في سيناء، تحت مسمى "أنصار الجهاد في سيناء"، ما ينذر بعودة العنف الديني المسلح من جديد، وكذلك العمليات الإرهابية التي عانتها مصر فترة طويلة من الزمن، بعدما تم القضاء عليها. وقد تجلّى الظهور الإعلامي الرسمي للقاعدة في مصر عبر بيان صدر عن جماعة أطلقت على نفسها "جماعة أنصار الجهاد في سيناء"، وهو بيان مبايعة لزعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري صدر بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2012.

ويعد تنظيم "أنصار الجهاد في سيناء" أحد نماذج تنظيم القاعدة المنتشر في الآونة الأخيرة، والذي لم يعد هو ذاته تنظيم القاعدة وقت تأسيسه، حيث إن مسمى القاعدة المنتشر في عدد من دول العالم ليس تنظيمياً واحداً وتحت قيادة واحدة، وإنما هناك ثلاث صور أو أشكال للقاعدة هي:

- القاعدة الأم (المركزية) وهي التنظيم الأصلي الذي أسس تحت مسمى "الجمعة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين" الذي كان يقوده أسامة بن لادن، ومن بعده أيمن الظواهري.
- فروع القاعدة، وهي التي صدر أمر بإنشائها بأمر مباشر من أسامة بن لادن، والنموذج الوحيد لها هو "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب"، والذي يعد امتداداً فكرياً وأيديولوجياً لتنظيم القاعدة المركزي.
- نماذج القاعدة، وهي الصورة الثالثة من صور القاعدة، والتي يندرج تحتها تنظيم "أنصار الجهاد في سيناء"، وهي تلك التيارات المنتشرة في عدد من الدول الإسلامية، وتنتهج نهج القاعدة وتعد أسامة بن لادن زعيماً روحياً لها، ولكنها لم تنشأ بأمر من بن لادن، وليست لها أية علاقة بالقاعدة الأم، وأشهر الصور على هذه النماذج هي "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي". وكانت أهم العمليات التي قام بها "أنصار الجهاد في سيناء" هي تفجيرات المتتالية لخط الغاز المؤدي إلى إسرائيل عبر محافظة شمال سيناء، وكذلك تفجير إيلات، التي قتل فيها ثمانية جنود إسرائيليين.

ويسعى تنظيم "أنصار الجهاد في سيناء" إلى إقامة إمارة إسلامية هناك، حيث طالب في بيانه بأن تكون سيناء إمارة إسلامية، وأن يكون الإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع، وذلك عن طريق طرد الجيش

والشرطة من سيناء، والاستيلاء على جميع المقار الأمنية، والضغط على الحكومة المصرية من أجل إلغاء الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، والتدخل لفك الحصار على غزة.

ويرتبط تنظيم "أنصار الإسلام في سيناء" بعلاقة وثيقة بتنظيم "جيش الإسلام الفلسطيني" الموجود في غزة، حيث ثبت من واقع تحقيقات الأجهزة الأمنية المصرية أن "تنظيم أنصار الجهاد" في سيناء مدعوم من جيش الإسلام في قطاع غزة، والذي لعب دوراً مهماً وأساسياً في تجنيد وتدريب عناصر "أنصار الجهاد" في سيناء، الذين تلقوا تدريباً قتالياً على أعلى مستوى في قطاع غزة قبل وبعد الثورة مع جيش الإسلام في منطقتين بقطاع غزة، هما تل سلطان برفح الفلسطينية، وخان يونس. وكانت أعداد قليلة من أعضاء التنظيم قد تلقت تدريباً في قطاع غزة قبل الثورة على جميع فنون القتال، واستخدام مدافع الهاون، وجميع أنواع الأسلحة والتدريب، وتجميع المتفجرات وتفكيكها وتفجيرها بالأسلاك الكهربائية، وذلك من خلال تسلهم إلى غزة عبر الأنفاق.

أما تونس، فشأنها شأن سائر دول الثورات العربية، شهدت بعد إسقاط نظام بن علي صعوداً واضحاً للإسلام الجهادي الراديكالي ممثلاً في تيار السلفية الجهادية، الذي بدأ يلوح في أفق الدولة التونسية منذ انتصار ثورتها في 14 كانون الثاني/يناير 2011، وإطلاق مئات العناصر السلفية الجهادية المرتبطة بتنظيم "القاعدة" أو بفروعها من السجون التونسية، وفي ظل الفراغ السلطوي الذي كان قائماً في تونس طوال المرحلة الماضية، إضافة إلى هشاشة الحكومة المؤقتة، وبعدها فرض تيار "السلفية الجهادية" نفسه عددياً وعملياً في الطيف الإسلامي السلفي التونسي بعد التجربة الأفغانية ثم المواجهات المسلحة التي حدثت بين هذا التيار وعدد من الأنظمة العربية: المصرية، والسورية، والجزائرية، إبان عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

ويرى خبراء أن السلفيين الجهاديين التونسيين، هم جزء لا يتجزأ من شبكة دولية مرتبطة بتنظيم "القاعدة" وأخواتها، فتسمية "أنصار الشريعة" هي نفسها التي يعمل تحت لوائها أيضاً السلفيون القاعديون في اليمن. كما أن أسلوب السيطرة على مدن صغيرة وإبعاد السلطات المحلية منها لإعلان تطبيق الشريعة، هو ذات النهج المستخدم في اليمن وتونس على السواء. وقد أصبح اسم "جماعة أنصار الشريعة" مألوفاً تقريباً، وباتت وسائل الإعلام المرئية تتحدث عن الهجمات القاتلة التي يقوم بها في بعض الأحيان ضد السفارات الأمريكية في تونس وليبيا ومصر واليمن، باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية متهمة في قضية الفيلم المسيء إلى الإسلام "براءة المسلمين".

ويمثل بروز ما يسمى بـ "أنصار الشريعة" في أكثر من دولة عربية، في حقبة الثورات الديمقراطية العربية، طوراً جديداً من أطوار السلفية الجهادية ورهاناتها الإستراتيجية. فبعدها بدت أيديولوجيا "القاعدة" (التي تقوم على فرضيات الدمج بين العدو القريب والبعيد، واختيار العمل المسلح سبيلاً وحيداً للتغيير، والاعتماد على "عولمة الجهاد" لكسب الرأي العام) عاجزة عن الإجابة على أسئلة لحظة الثورات الديمقراطية وما أفرزته من نتائج لا تنسجم مع فرضياتها، قام منظرو وقياديو السلفية الجهادية في العالم العربي

بإعادة هيكلة أولويات التيار ورهاناته وخياراته عبر ما يمكن أن نطلق عليه عملية "تكييف أيديولوجي"، للفلفة هذه الثغرات الكبيرة من جهة، ولإطلاق مرحلة جديدة تنسجم مع المعطيات الجديدة، من دون التخلّي عن "البنية الصلبة" لأيديولوجيا التيار، التي تقوم على مبدأ الحاكمية والإصرار على تطبيق الشريعة الإسلامية، ورفض اللعبة الديمقراطية، مع التراجع عن اعتبار العمل السلمي مرفوضاً أو عبثياً، إذ تمّت إعادة الاعتبار له، وإعادة الاهتمام كذلك في الشأن المحلي وموضوعة تحكيم الشريعة، ما يعني ضمناً تراجعاً عن المرحلة الماضية (منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي).

وبينما وجدت السلفية الجهادية في تونس قبل الثورة إلا أن ظهورها المفاجئ بهذا الشكل المتضخم بعدها يعود إلى أسباب عديدة ساهمت في بروزها كظاهرة وتناميها:

أولاً، عودة قسم كبير من الشعب التونسي إلى الإسلام باعتباره الملجأ الروحي الحصين للقيم الأخلاقية، وتنامي النزعة المحافظة في داخله، ولاسيما في أوساط الطبقات والفئات الشعبية التي لا تتمتع بمستوى تعليمي متقدم، على أثر وصول النموذج البورقوبي إلى أزمته البنيوية الشاملة، ومن بعده بن علي، الذي كان يمثل جيل الذئاب الشابة داخل المدرسة البورقوبية عينها، والذي استعاد النظام البورقوبي في صورة نظام بوليسي تسلطي صرفٍ لكنه مغلف برداء حدائثي بورقوبي تقليدي عام.

ثانياً، تنامي الظلم الاجتماعي وتكريس التفاوتات الشديدة في الدخل والثروة بين الفئات الاجتماعية، وبين المناطق الساحلية والمحافظات الداخلية الممتدة من الشمال الغربي إلى الجنوب. فقد اقترن حكم بن علي البوليسي بحالة حادة من الإخفاق التنموي الذي كاد يقضي على الكرامة الإنسانية للغالبية العظمى من الشعب التونسي. ويتجلى هذا الإخفاق في عددٍ من الظواهر السلبية، مثل تفشّي البطالة في أوساط الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، أو الذين تخرجوا مبكراً من المعاهد الثانوية ولم يلتحقوا بالجامعات، واستشراء الفقر، وما يترتب عليهما من تفاقم الظلم في توزيع الدخل والثروة.

ثالثاً، الهشاشة الأمنية وضعف وجود الدولة خاصة في الأحياء الشعبية التي جعلت بعض الأطياف السلفية، خاصة الجهادية تُعوّض الدولة وتُقيم "سلطتها" المحدودة على مناطق تعتبرها شبه محررة. وقد تحدث رئيس الحكومة والأمين العام لحركة النهضة حمادي الجبالي في حوارهِ الأخير على قناة "العربية" في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 عن مساعي بعض السلفيين الجهاديين لإقامة إمارة إسلامية في بعض الأحياء الشعبية. وقبله بأشهر، اتهم وزير الداخلية النهضائي علي العريض، بعض السلفيين بالإعداد للإمارة الإسلامية عقب أحداث بئر علي بن خليفة في شباط/ فبراير 2012. وكانت هذه العناصر السلفية تنشط في الخفاء خلال عهد بن علي، وبعد نجاح الثورة التونسية في 14 كانون الثاني/ يناير 2011، تحررت هذه العناصر وظهرت للعلن وأصبحت لها اجتماعات دورية بالمساجد وسيطرت على الكثير منها.

رابعاً، وجود مناخ من الحرية بعد سقوط النظام الديكتاتوري السابق، ووقوف حكومة الباجي قايد السبسي التي تشكلت في شهر شباط/ فبراير 2011، على الحياد إبان اندلاع الحرب الأهلية في ليبيا،

الأمر الذي سمح للجماعات الإسلامية المسلحة والمتشددّين الإسلاميين نقل الأسلحة والذخيرة بمختلف أنواعها إلى تونس، وتخزين جزء من تلك الأسلحة والذخيرة في مناطق عديدة تقع داخل التراب التونسي.

خامساً، دخول كميات من السلاح والذخيرة إلى تونس بعد سقوط نظام القذافي في ليبيا، ما قاد إلى خلق حالة من الانفلات الأمني والعسكري في المنطقة الشرقية لشمال أفريقيا، أصبح معها من الصعب التحكم في الحدود التقليدية لبلدان مثل ليبيا وتونس وحتى الجزائر التي تشترك في الحدود مع هذين البلدين. فقد ساعد الانفلات الأمني بالقطر الليبي تلك الحركات على ربط علاقات مع بعض التيارات الإرهابية الليبية والجزائرية وكذلك بعض تجار السلاح وتمكنوا من إدخال السلاح دون أن يتفطن لهم رجال الأمن وذلك باستعمال بعض الحيل والخطط. وأشارت بعض المصادر الأمنية أن من بين هذه العناصر هناك من اتهم في قضية اقتحام السفارة الأمريكية وقد أطلق سراحه مؤخراً.

ويرى الباحث التونسي المختص في شؤون الجماعات الإسلامية صلاح الدين الجورشي: إن المتابع لتطور الحركة الجهادية في تونس لا يتفاجأ بمثل هذه المعلومات التي تتحدث عن تزايد عدد التونسيين في صفوف الحركات الجهادية المنتشرة على امتداد المنطقة العربية، مضيفاً: إن عدداً من التونسيين انخرطوا في هذه الشبكات الجهادية منذ فترة طويلة وتجاوزوا مستوى الانخراط حتى إن البعض منهم أصبح يحتل مواقع قيادية بهذه التنظيمات. ويؤكد هذا الوجود التونسي في صفوف الشبكات الجهادية أن تونس قد تحولت فعلياً إلى ملاذ آمن لتنظيم القاعدة والحركات المرتبطة به، حيث تستطيع هذه التنظيمات الجهادية التي تمارس العنف، أن تستقطب الشباب التونسي العاقل عن العمل، والذي لا يتمتع بمستوى تعليمي متقدم لكي ينخرط في عمليات إرهابية، تضر كثيراً بسمعة تونس.

ولما كانت الجماعات "السلفية الجهادية" في تونس، وغيرها من البلدان العربية، لا تريد أن تظهر وكأنها متناقضة مع الثورات الديمقراطية العربية في كل من تونس، ومصر، وليبيا، بل تحرص على تأكيد خطاب "التكيف الأيديولوجي" لتنظيم القاعدة، الذي يقرب "وحدة المعركة" التي يخوضها عالمياً مع الولايات المتحدة الأمريكية ومسار الثورات الشعبية التي تحرر إرادة الشعوب من الأنظمة. لذا، فإن الهدف المعلن الذي تبديه "السلفية الجهادية" في تونس، يكمن في "تطبيق حكم الله" (الشريعة الإسلامية)، وبالذهاب بالثورة الديمقراطية التونسية نحو إجهاض أهدافها الإستراتيجية، لاسيما بناء الدولة الديمقراطية التعددية، دولة القانون، وانتهاج خيار اقتصادي واجتماعي جديد يقوم على التنمية المستدامة والقطع مع نهج الليبرالية الاقتصادية المتوحشة، والتي يدعمها الإسلاميون، والتي تقود إلى إعادة إنتاج التبعية للغرب، ولكن هذه المرة في ثوب إسلامي، وتحريف مسار الثورة التونسية نحو البحث عن الهوية، والصفة الإسلامية، لتتقاطع مع أهداف "القاعدة"، التي تتمثل في وجود أنظمة ليست حليفة للغرب، ولا معادية للحركات الإسلامية المتطرفة، وتكون أكثر تقارباً مع أفكار "القاعدة".

وفي سوريا، وبينما سمح الأسد بتحويل بلاده إلى مرتع للإسلام الجهادي من كل نحو وصوب في محاولة منه لتشويه الثورة الشعبية التي كانت تطالب بإسقاطه، والتي لم تكن في مستهلها ثورة

إسلامية جهادية أو طائفية بأي حال، أرجعت تقارير غربية تدفق الجهاديين إلى سوريا إلى عوامل شتى: أولها، سهولة السفر إلى سوريا، فمعظم المقاتلين يستقلون الطائرة إلى تركيا، ومن هناك إلى سوريا برا، فتركيا تعتبر وجهة سياحية بارزة لا تثير الشبهات، ومعظم المسافرين إليها لا يحتاجون إلى تأشيرات سفر. أما العامل الثاني، فيكمن في سهولة العيش ببلد مثل سوريا يشكل عاملاً مهماً مقارنة بالجبال أو الصحاري في أفغانستان أو اليمن أو الصومال أو مالي، إضافة إلى تصاعد المشاعر الطائفية بسبب وحشية الصراع والاستفزاز الذي يشكله دخول مقاتلين موالين للأسد من إيران وحزب الله والعراق ودول أخرى.

وثالثها، مساهمة الصدى العاطفي للقضية السورية في جذب الجهاديين من شتى أنحاء العالم، كردة فعل على الوحشية المفرطة والمجازر التي يرتكبها نظام الأسد بشكل متكرر. فخلال الأعوام الأخيرة، ساهم العنف الشرس الذي استخدمه نظام الأسد ضد الاحتجاجات التي بدأت سلمية، في منح زخم لتنظيم "القاعدة" في البلاد. واليوم تحوّلت التظاهرات إلى حرب مذهبية تضع في بعض الحالات "الأمّة السنيّة" في مواجهة ما يُسمونه نظام "نُصيري"، الأمر الذي يشكّل عاملاً استقطاب قوياً للمقاتلين الجهاديين من الأردن ولبنان وفلسطين المجاورة.

ورابعها، توظيف الفتاوى الدينية: فبعد أشهر من انطلاق الانتفاضة السورية، بدأ المدوّنون على المواقع الإلكترونية السلفية يطلبون من الفقهاء الجهاديين إصدار فتاوى تتيح لهم الانضمام إلى الحركة الاحتجاجية. وقد نصح الشيخ أبو المنذر الشنقيطي المدوّنين بالانضمام إلى الاحتجاجات شرط تجنّب الدعوة إلى الديمقراطية أو رفع أي شعار علماني آخر. وفي نهاية العام 2011، دعا أسامة الشهابي، أمير "فتح الإسلام" في لبنان، إلى النضال المسلّح في سوريا عبر المنتدى الإلكتروني "شموخ الإسلام". وبعد ذلك، نشر الشيخ الشنقيطي فتوى عبر "منبر التوحيد والجهاد" أجاز فيها استعمال العنف ضد نظام الأسد. وفي شباط/فبراير 2012، دعا زعيم تنظيم "القاعدة"، أيمن الظواهري، المقاتلين في العراق والأردن ولبنان وتركيا إلى التحرك دعماً لمن سُمّاهم "إخوانهم في سوريا". وفي الوقت نفسه تقريباً، أصدر الشيخ السلفي أبو محمد الطحاوي فتوى دعا فيها إلى الجهاد في سوريا.

وفي كانون الثاني/يناير 2012، أعلنت "مؤسسة المنارة البيضاء للإنتاج الإعلامي" عن إنشاء تنظيم جهادي جديد يُدعى "جبهة النصر" بقيادة أبو محمد الجولاني، الذي يُعتَقَد أنه مواطن سوري من مرتفعات الجولان. يستقطب في شكل خاص المقاتلين الأردنيين الذين يقودون عدداً كبيراً من ألويتها، بحسب الصحافي في جريدة "الحياة"، تامر الصمادي الذي تحدّث عن مقتل مايزيد عن 25 أردنياً خلال القتال إلى جانب "جبهة النصر" في سوريا. وفي حين أنه ليس لجبهة النصر أي انتماء علني إلى تنظيم القاعدة، منح الجولاني البيعة لأبو حمزة، أحد أمراء "تنظيم القاعدة في دولة العراق الإسلامية". أما الجهاديون الراغبون في الانضمام إلى "جبهة النصر"، فعليهم الحصول على التزكية، أي كفالة شخصية من قادة الجبهة تضمن التزامهم الديني ومهاراتهم العسكرية.

ويبدو أن غالبية الجهاديين الذين يقاتلون في سوريا هم من البلدان المجاورة، مثل الأردن والعراق، وبدرجة أقل، لبنان، ووفقاً للداعية السلفي اللبناني عمر بكري، هناك أيضاً فِرَق صغيرة من ليبيا وتونس، وكذلك من بلجيكا وفرنسا والسويد، ومعظم عناصرها ينحدرون من منطقة شمال أفريقيا. وينتمي الجهاديون القادمون من لبنان إلى جيل جديد. وتقول مصادر سلفية في طرابلس، التي تشكّل معقلاً لواحدة من أكبر المجموعات السلفية في لبنان، إن الأئمة السوريين يشجّعون أيضاً شباب المدينة على الانضمام إلى النزاع. ويبدو أن هذه النزعة موجودة أيضاً داخل المخيّمات الفلسطينية في لبنان، ولاسيما عين الحلوة وبرج البراجنة وشاتيلا. فقد أوردت مصادر أن أعضاء سابقين في "كتائب عبدالله عزام" و"فتح الإسلام" و"جند الشام"، وكذلك بعض العناصر الذين كانوا ينتمون سابقاً إلى "عصبة الأنصار" و"حركة الجهاد الإسلامي"، توزّعوا على خمسة فصائل يتألف كلٌّ منها من 25 عنصراً.

وقد اتسعت دائرة المجاهدين في سوريا لتشمل الأوروبيين، حيث زعم تقرير في صحيفة "الإنديبندنت" البريطانية أن أكثر من 100 بريطاني ذهبوا إلى سوريا، بينما أعطت صحيفة "لو فيجارو" الفرنسية تقديراً بأن ما يتراوح بين 50-80 شخص قد ذهبوا من فرنسا؛ وتحدثت "دير شبيغل" الألمانية عن عشرات الألمان، وذكرت صحيفة "يولاندس بوستن" الدانماركية عن ذهاب 45 دنماركي. أما هولندا فقد رفعت مستوى التهديد التي تواجهه من الإرهاب إلى درجة كبيرة على أساس قيام مخاوف من أن من بين ما يقدر بـ 100 فرد يُعتقد أنهم سافروا إلى سوريا، قد يعود بعضهم إلى هولندا وينخرط في هجمات إرهابية.

ومن شأن اجتذاب النزاع السوري مزيداً من المقاتلين من مختلف أنحاء المنطقة أن يساعد على نشر مخطّط القاعدة الإقليمي، الذي بقي هدفه كما هو ولم يغيّرهُ الثورات العربية خوض الجهاد في كل "الدول الكافرة". وبغضّ النظر عما إذا كان تنظيم القاعدة يملك الوسائل الفعلية أو العدد الكافي من الأتباع لتحقيق هذا الهدف، فإن اكتساب الجهاد طابعاً معولماً أكثر فأكثر قد يؤدي إلى زعزعة استقرار البلدان الهشة، وهو الأمر الذي يثير المخاوف في أرجاء المنطقة.

2. تطور آليات تجنيد المقاتلين في التنظيمات الراديكالية

برغم تنوع الإحصاءات والأرقام بشأن تعداد المقاتلين الأجانب في سوريا وتوزيعهم على المنظمات والجماعات المسلحة من أمثال "داعش" و"جبهة النصرة" و"القاعدة" وغيرها، تذهب غالبية المصادر الغربية إلى أنه تم تجنيد أكثر من 12 ألف مقاتل من 81 دولة حول العالم، حتى أن المجتمع الدولي بات يتحسب لما بعد عودتهم إلى بلادهم واحتمالات إقدامهم على عمليات عنف، أو تأثرهم ببيئة العنف التي كانوا يحاربون خلالها في سوريا. حيث تظهر العديد من الدراسات أن الأفراد الذين تلقوا تدريباً في الخارج أو لهم خبرة في القتال تورطوا بشكل بارز في عمليات إرهابية داخل الأراضي الأوروبية. وعلوة على ذلك، وفقاً لدراسة نشرت مؤخراً من قبل الأكاديمي النرويجي توماس هيجمار، إن الإرهابيين الذين اكتسبوا خبرات في الخارج هم أكثر فتكاً وخطورة وحكمة من أولئك التابعين لخلایا محلية بحتة.

فمن جانبه، أورد تقرير لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، أن عدد المقاتلين الأجانب الذين دخلوا إلى سوريا يفوق بمستويات عدد أولئك الذين اتجهوا إلى العراق وأفغانستان في السابق، مشيراً إلى أن شبكات تجنيد المقاتلين في سوريا تستفيد من هاتين التجريبتين. وأكد التقرير أنه منذ توافد المقاتلين الأجانب إلى سوريا في أواخر عام 2011، تتطابق مئات المصادر بلغات متعددة في تقدير عددهم بأكثر من 9 آلاف مقاتل يتوزعون على 80 دولة. ومقارنة مع أبرز عمليتي تجنيد لمقاتلين أجانب حدثتا في التاريخ الحديث، وجد التقرير أن عدد المقاتلين الذين اتجهوا إلى أفغانستان خلال 13 عاماً، أي بين عامي 1979 و1992، لم يتجاوز خمسة آلاف شخص، وإلى العراق بين عامي 2003 و2007 أربعة آلاف شخص، بينما تخطى عدد المقاتلين الذين اتجهوا إلى سوريا إثني عشر ألفاً خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز عامين.

وقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً محورياً في تجنيد الجهاديين بسوريا، حيث أسهم وجود شبكات تجنيد متمرسة حصلت على خبرات كبيرة من تجارب سابقة بالعراق وأفغانستان، مستخدمة وسائل تواصل اجتماعي تعتبر عنصر التجنيد الأكثر أماناً وانتشاراً، في حشد آلاف المقاتلين من مختلف بقاع العالم بعدما بات من السهل الدخول إلى موقعي "تويتر" و"فيسبوك" للتواصل مع مجندين محتملين أو بث أفكار معينة.

ويمكن القول إن المنطقة قد عرجت إلى عصر "الإرهاب الإلكتروني" (Cyber Terrorism) الذي يتجلى في عدة مظاهر، منها: تجنيد العناصر الإرهابية والمتطرفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وفي بلاد الغرب ذكرت المصادر أن 700 أوروبي ذهبوا إلى القتال في سوريا، بسبب تأثرهم بوسائل التواصل الاجتماعي. وفي تونس أعلن رئيس الوزراء أنهم استحدثوا خلية ضد الإرهاب الإلكتروني، ووضعوا لها إطاراً قانونياً، لافتا إلى وجود جماعات متطرفة على الإنترنت تحاول استمالة الناس أو تمرير ثقافة الموت إليهم. وهناك ثانياً، التهديد الإلكتروني، ثم القصف الإلكتروني: مثل توجيه مئات الآلاف من الرسائل إلى مواقع شبكات المعلومات بحيث تضعف قدرتها على استقبال رسائل من المتعاملين معها، ما يؤدي إلى وقف هذه المواقع. وثالثاً: تدمير أنظمة المعلومات، مثل: إدخال الفيروسات التي تضر بأجهزة الكمبيوتر والمعلومات المخزنة فيها. ورابعاً التجسس الإلكتروني مثل التلصص وسرقة المعلومات. وتعدد أهداف السرقات وحالات التلصص من معلومات اقتصادية إلى سياسية وعسكرية وحتى شخصية.

ولقد أدى احتدام الصراع السوري واستعصاؤه على الحسم إلى تأجيج صراع افتراضي موازي علي شبكات التواصل الاجتماعي بين فصائل المقاومة من جانب والكثائب الإلكترونية لنظام الأسد من جانب آخر فضلاً عن الصراعات بين فصائل المقاومة ذاتها، حيث نجحت كتائب الأسد الإلكترونية في إغلاق ما لا يقل عن 550 صفحة فيسبوك تخص فصائل المقاومة المختلفة ومن بينها الصفحات الجهادية حتى نهاية كانون الثاني/يناير 2014 والتي كانت تستغل الفيسبوك لنشر لغة الكراهية أو بث صور أو مقاطع لجرائم العنف الجماعي.

ولقد تصاعد اعتماد التنظيمات الجهادية في سوريا على شبكات التواصل الاجتماعي لاستقطاب كواد جديدة وتبادل الخبرات الميدانية والترويج للأفكار الجهادية في ظل افتقاد المجال الافتراضي لضوابط تكفل تنظيم تدفق المعلومات والتحقق من الهوية الحقيقية للفاعلين. ويمكن اعتبار هذه الطفرة في التجنيد عبر مواقع التواصل الاجتماعي بمثابة تحول جوهري غير مسبوق لم يشهده أي صراع أهلي سابقاً سواء على مستوى تعدد المواقع والمنتديات الناطقة باسم التنظيمات الجهادية وتنوع الرسائل التي تبثها للمتعاطفين أو حجم ونوعية المعلومات التي توفرها عن تكتيكاتها القتالية وقدرتها على التكيف مع بيئة الصراع الأهلي الممتد.

واتجهت التنظيمات الجهادية في سوريا لتوظيف مختلف مواقع التواصل الاجتماعي لتجنيد المقاتلين حول العالم وتعزيز قدراتها العسكرية بمواجهة نظام الأسد من خلال استقطاب كواد جديدة وتبادل الخبرات بين فصائل المقاتلين فضلاً عن الإعلان عن انتصاراتها الميدانية والجرائم التي ترتكبها قوات النظام السوري بحق المدنيين في ظل اختلال التوازن العسكري لصالح النظام بسيطرته على 11 مدينة رئيسية في سوريا مقابل سيطرة فصائل المعارضة على مدينتين فحسب وترجح استمرار الصراع في سوريا إلى أن يصل لنطاق الحرب الأهلية الممتدة.

وفي هذا الصدد، أكدت دراسة صادرة عن المركز الدولي لدراسة التطرف بالجامعة الملكية بلندن منتصف نيسان/ أبريل 2014 تصاعد اعتماد التنظيمات الجهادية في سوريا على مواقع التواصل الاجتماعي في تجنيد متطوعين، حيث استقطبت تلك التنظيمات ما لا يقل عن 11 ألف مقاتل أجنبي من بينهم 1900 متطوع من دول أوروبية، ويأتي على رأس القائمة مواطنين فرنسيين وصل عددهم لحوالي 421، تليها بريطانيا بحوالي 366 وحوالي 269 من بلجيكا و249 من ألمانيا، حيث أكد التقرير على أن الصراع الأهلي الدائر في سوريا يعد الأول من نوعه تاريخياً في استقطاب المقاتلين عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

وأشارت الدراسة إلى أن تتبع صفحات 190 مقاتلاً غربياً في سوريا كشفت عن دور محوري لبعض الدعاة في الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا في الترويج للأفكار الجهادية وتحفيز شباب المسلمين بالدول الغربية على التوجه للجهاد في سوريا، وتوصلت الدراسة إلى أن 61.5% من بين الحسابات الأنشط في تجنيد المتطوعين تتبع تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" - داعش وحوالي 17.5% من الحسابات تتبع جبهة النصرة بينما لا يتجاوز نصيب الجيش السوري الحر ولواء التوحيد وأحرار الشام حوالي 2% من تلك الحسابات الإلكترونية.

وتفاوتت مدى استجابة الإقبال على الأفكار التي تروجها الصفحات الجهادية بين مرتاديها من المتعاطفين حيث وصلت هذه النسبة إلى 25.4% في بريطانيا، تليها فرنسا بنسبة 14% وألمانيا بنسبة 12.3% والسويد بنسبة 8.8% وهولندا بنسبة 7% وبلجيكا بنسبة 5.3% بينما تمثل دول أوروبا الشرقية

خاصةً ألبانيا والبوسنة وبلغاريا وكوسوفو ومقدونيا وصربيا، مجتمعة 6.1% من المستجيبين لخطاب الجهاد في سوريا.

على مستوى آخر، رصد تقرير صادر عن معهد الشرق الأوسط لدراسات الإعلام بواشنطن في 18 نيسان/أبريل الماضي تحولاً هيكلياً في نمط الخطاب الذي توجهه التيارات الجهادية بهدف اجتذاب المتطوعين، إذ تصاعد التركيز على صناعة صورة أكثر جاذبية عن الجهاد في سوريا بالتركيز على قدرة ممارسة حياتهم العادية مثل استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة والإفادة من بعض المزايا مثل غنائم الحرب وتيسيرات الزواج وإمدادات الطعام والسيارات الخاصة فضلاً عن التركيز على تصوير لحظات تلقائية تتضمن أنشطة اجتماعية عفوية جذابة ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر وانستجرام ويوتيوب.

في السياق ذاته توصلت دراسة أخرى صادرة عن جامعة دبلن في كانون الثاني/ يناير 2014 إلى أن عام 2013 قد شهد تصاعداً في التغريدات حول الصراع الأهلي في سوريا بنسبة 75%، فضلاً عن تأسيس 619 حساب على موقع يوتيوب تم من خلالها بث آلاف مقاطع الفيديو عن الأنشطة الميدانية لكل من فصائل الجيش السوري الحر والتنظيمات الجهادية، من بينها حازت الفيديوهات المتعلقة بجرائم نظام الأسد ضد المدنيين على ما يقارب حوالي 1.7 مليون مشاهدة.

وتكشف مراجعة أنشطة الحركات الجهادية على مواقع التواصل الاجتماعي عن زخم متصاعد في غايات وأهداف هذا التحول الجوهري في استغلالها للمجال الافتراضي. وفي هذا الإطار تعتمد الحركات الجهادية على مواقع التواصل الاجتماعي والمننديات في أداء وظائف متعددة أهمها ما يلي:

1. الإعلام الجهادي: حيث تقوم بعض الصفحات بنشر الأخبار عن التنظيمات الجهادية والعمليات التي قامت بتنفيذها والرد على الاتهامات بارتكاب جرائم حرب بحق المدنيين أو جرائم تطهير طائفي، ولعل من أبرز الصفحات التي تؤدي هذه المهام الحسابات الرسمية لكل من جبهة النصرة وداعش وجماعة أنصار الشام بالإضافة إلى شبكات إخبارية متخصصة مثل وكالة الأنباء الإسلامية (حق) وموقع "قضايا" و"أخبار الأمة" وصفحات "ابن تيمية" للإعلام ومؤسسة "الفاروق" الإعلامية وشبكة "مراسلون" ومنتدى "المنبر الإعلامي" وورشة "شموخ الإسلام".

2. اجتذاب التعاطف: تعتمد مننديات استقطاب المتعاطفين على بث صور ومقاطع فيديو لجرائم نظام الأسد بحق المواطنين السنة وتوظيف مقولات الطائفية والانتماء الديني في دفع المتعاطفين للتطوع سواء بالدعم المادي أو الانضمام لصفوف المقاتلين الأجانب في سوريا، وفي هذا الصدد أشارت دراسة معهد دراسات التطرف إلى أن بعض الدعاة مثل الداعية الأمريكي الفلسطيني الأصل أحمد موسى جبريل والداعية الاسترالي موسى سير انطونيو يؤديان أدوارا

محورية في دفع المتعاطفين للتطوع إلى جانب التنظيمات الجهادية سواء بالتشجيع لدعم المقاومة والتصدي لجرائم الأسد أو الترويج لإقامة دولة الخلافة انطلاقاً من سوريا.

3. الدعم الأخلاقي: تتضمن مهمة نشطاء التنظيمات الجهادية على الانترنت الترويج للأخلاقية دور التنظيمات الجهادية في سوريا وتوافقها مع الضوابط الشرعية سواء من خلال نفي بعض الأخبار عن انتهاكات وجرائم يرتكبها بعض المنتمين لها أو تبريرها عبر إعادة صياغة الأحداث وتقديم الأسانيد الداعمة لتلك الأحداث. وفي هذا الصدد يشير دليل حسابات المجاهدين على تويتر الصادر عن شبكة شموخ الإسلام الجهادية إلى وجود فئة من الناشطين تسمى "أنصار الجهاد" مهمتها الأساسية تقديم الدعائم الأخلاقية والشرعية لأنشطة الجماعات الجهادية والرد على المعارضين لها والتصدي للكتائب الالكترونية لنظام الأسد.

4. التحفيز السياسي: يركز خطاب التنظيمات الجهادية في شبكات التواصل الاجتماعي على اختلال التوازن السياسي والعسكري في سوريا لصالح نظام الأسد لاستنهاض المتطوعين للتوجه لسوريا والانضمام للكتائب الجهادية. ويتم توظيف مقولات من قبيل أن فصائل المقاومة السورية تواجه جيش نظامي بكامل عتاده دون أن تمتلك الأسلحة الكافية لتحقيق التوازن العسكري أو استعراض مدي الدعم العسكري والسياسي الذي يحظى به نظام الأسد من إيران وحزب الله وروسيا مقابل ضعف الظهير السياسي للمقاومة في سوريا.

5. تبادل الخبرات: تعتمد التنظيمات الجهادية على بعض المساحات الافتراضية غير المطروقة والبعيدة عن بؤرة الاهتمام في التواصل بين خلايا التنظيمات لتبادل الخبرات والتدريب على بعض التكتيكات القتالية، حيث رصدت السلطات البريطانية في مطلع شباط/ فبراير الفائت أن بعض المقاتلين البريطانيين استخدموا موقع "آسك.أف.إن" في تقديم نصائح للمتطوعين الجدد حول الاحتياطات الصحية وأمن الحدود ومتطلبات اللغة للتعايش في سوريا، كما يستغل المنتمين للتيارات الجهادية في سوريا بعض المساحات الافتراضية المغلقة صعبة التتبع للتواصل بين فروع التنظيمات أو لتلقي توجيهات من قيادات فكرية وعقائدية أو التنسيق بين مجموعات الناشطين الالكترونيين.

6. التواصل الشخصي: تركز طائفة من المقاتلين الأجانب في سوريا على توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج لرسائل طمأنة للمتعاطفين بأن الانضمام لصفوفهم لن يفرض عليهم قيود حياتية معقدة على مستوى متطلبات الحياة الأساسية من خلال خلق صورة جاذبة للجهاد في سوريا بتصوير مواقف طريفة أو لحظات اجتماعية بين أعضاء كتائب المقاتلين فضلاً عن التأكيد على توافر الإمدادات الغذائية وأماكن الإقامة المجهزة وفرص الزواج وغيرها من المزايا التي تتوافر للمقاتلين في سوريا وخلق نماذج من المقاتلين يسعى المتعاطفين لمحاكاتها بالتوازي مع

الرسائل التقليدية الخاصة بنصرة المستضعفين والتصدي لتدنيس المقدسات وتحرير سوريا وإقامة دولة الخلافة انطلاقاً منها.

ويمكن القول إن صراع الفضاء الإلكتروني لم يحسم لصالح نظام الأسد في ظل استمرار نشاط التنظيمات الجهادية لاستقطاب المتطوعين للانضمام لصفوفهم واستخدامها لشبكات إجتماعية بعيدة عن يد كتائب نظام الأسد ولا يمكن إغلاقها. ويظل نشاطها مؤثراً بالنظر إلى ضبط السلطات الأمنية في الدول الأوروبية لعدد كبير من المتطوعين؛ حيث ضبطت السلطات البريطانية حوالي 30 من المتورطين في قضايا ترتبط بالإرهاب على خلفية الصراع في سوريا على مدار العام الماضي واعتقلت السلطات الأسبانية شبكة لتجنيد الشباب للجهاد في سوريا قبيل نهاية آذار/ مارس المنصرم، بينما أشار وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في 20 نيسان/ أبريل الماضي إلى أن حوالي 500 فرنسي قد انضموا لصفوف المقاتلين الأجانب في سوريا.

ومن شأن انتشار تجنيد المتطوعين عبر الانترنت أن يفرض تهديدات حقيقية لحرية الرأي والتعبير حول العالم، حيث فتحت وطأة الخوف من انتشار أفكار دينية متطرفة بين الشباب على نطاق عالمي وامتداد تأثيرات الصراع في سوريا على نطاق غير محدود بسبب ظاهرة المجاهدين العائدين من جبهة الصراع السوري وإمكانية انضمامهم لخللياً جهادية في دولهم استغلالاً للمهارات القتالية التي اكتسبوها في العمليات العسكرية. وقد تضطر الحكومات لتبني بعض إجراءات تستهدف تقييد المجال الافتراضي ورقابة شبكات التواصل الاجتماعي والحد من مستوى الخصوصية المتاح للمستخدمين بهدف مواجهة هذه التهديدات.

3. التوظيف السياسي للإسلام الراديكالي

كان من بين أهم العوامل التي ساعدت على تعاظم حضور الإسلام الراديكالي في المنطقة بعد الثورات العربية هو لجوء أطراف الصراع السياسي من أنظمة حاكمة ومعارضة إلى توظيف ورقة الجماعات الإسلامية المتطرفة في صراعاتهم السياسي المحموم.

فمن جهتها، وانطلاقاً من ثقها في هلع الغرب مما اصطلح على تسميته في الأدبيات الغربية "إرهاب الإسلام المتطرف"، عمدت بعض الأنظمة العربية خلال السنين التي لحقت الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 إلى تفزيع الحكومات والشعوب الغربية من صعود الإسلام السياسي، الذي كان يهدد استقرار تلك الأنظمة، محذرين الغرب من كونه معمل التفريخ للإسلام الجهادي المتطرف.

وما إن اندلعت الثورات الشعبية ضدهم، حتى هرعت تلك الأنظمة إلى اللوذ بالفزاعة الإسلامية لتشويه تلك الثورات واستجداء الدعم الغربي لمواقفهم المترنحة أمام الطوفان الشعبي الجارف المطالب بإنهاء حكمهم وإسقاط طغيانهم. حيث عمد رؤساء عرب من أمثال معمر القذافي وبشار الأسد وعلي صالح إلى تصوير تلك الثورات على أنها هجمات مغرضة لتنظيم القاعدة ضد أنظمتهم وليست ثورات شعبية تنشد

الحرية والديمقراطية والتنمية الشاملة والمتوازنة في مسعى من أولئك الرؤساء لاستجداء الدعم الغربى لبقائهم وتبرير أعمال العنف التى يمارسونها لقمع تلك الثورات بغية تمديد بقائهم فى الحكم.

لذلك، لم يكن مستغرباً أن يهدد مبارك فى مصر بأن البديل له حالة سقوطه هو الفوضى أو الإسلام الراديكالي ممثلاً فى الإخوان المسلمين، أو أن ينفي القذافى وجود ثورة من أبناء الشعب الليبي ضده واصفاً ما كانت تشهده بلاده ضده بأنها هجمات من تنظيم القاعدة وأعوانه لاحتلال ليبيا واتخاذها قاعدة لمهاجمة الغرب، أو أن يهدد كل من بشار الأسد وعلي صالح بأن سقوط أنظمتهم يعني هيمنة الإرهاب والتطرف الإسلامى ليس فقط على بلديهما وإنما على المنطقة برمتها توطئة لغزو الغرب ودك حصونه.

وبدورها، جنحت بعض الدول والقوى الإقليمية إلى توظيف تنظيمات إسلامية راديكالية لتحقيق أهداف وتطلعات سياسية مثلما هو حادث الآن من خلال ما يتردد عن توظيف إيران وسوريا لتنظيم الدولة الإسلامية فى العراق والشام أو "داعش"، من أجل تعظيم النفوذ الإيرانى فى العراق وسوريا ولبنان علاوة على دول عربية أخرى عديدة بدأ تنظيم "داعش" يتغلغل إليها".

على الجانب الآخر، لم تتورع بعض قوى المعارضة، كما هو الحال فى سوريا والعراق، عن توظيف ورقة الإسلام الراديكالي لتقويض الأنظمة المتسلطة فى البلدين كما هو الحال مع تنظيم "داعش". ومثلما لجأت أنظمة الحكم فى إيران وسوريا لتوظيف جماعات إسلامية متطرفة كداعش والقاعدة وغيرها، لجأت بعض أنظمة الحكم الإسلامية، التى أتاحت لها الثورات العربية فرصة تاريخية نادرة لاعتلاء السلطة، إلى العمل على إيجاد ظهير إسلامي راديكالي قوي فى مواجهة تحالف سطوة الدولة العميقة والقوى السياسية العلمانية والثورة المضادة، حيث أتاحت الأجواء لتصاعد المد الجهادي الراديكالي بين صفوف الإسلاميين فى عدد من الدول العربية.

فلقد عمدت حكومات إسلامية إلى التحالف مع تنظيمات إسلامية متشددة وإطلاق سراح بعض قياداتها المحبوسين على ذمة قضايا إرهاب، مثلما جرى فى تونس؛ حيث ارتأى خبراء أن السلفيين الجهاديين، الذين يمارسون العنف هناك وفي مناطق أخرى من العالم العربي والإسلامي ولا يؤمنون بالإسلام المعتدل السائد فى تونس منذ أربعة عشر قرناً، يحظون بحماية من جانب حركة النهضة الإسلامية التى يتهمها المعارضون بأنها ترعى السلفيين وتحميهم أمام القانون ليكونوا ورقة انتخابية بيدها عند الحاجة. إذ تتهم حركة النهضة الإسلامية التى استلمت السلطة فى تونس عقب انتخابات 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011، من خلال قيادة الائتلاف الحاكم مع حزبين علمانيين هما حزب المؤتمر والتكتل، بأنها متحالفة ضمناً مع الجماعات السلفية المتشددة، ولم تكن جادة فى مواجهة العنف الذى تمارسه تلك الجماعات حيال المجتمع التونسى، وترفض تحديد علاقة التمايز والاختلاف بينها كحركة إسلامية معتدلة وبين التنظيمات السلفية الجهادية. ومن ثم، أعطى هذا الأمر انطباعاً لدى العديد من القوى الديمقراطية المحلية، والقوى الإقليمية والدولية أن حركة النهضة وحكومتها المنبثقة عن انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2011 ليست جادة فى تحديد علاقتها بالإسلام المتشدد خصوصاً فى علاقتها

بالجماعات المسلحة التي تمثلها. وتعزز هذا الانطباع عقب أحداث السفارة الأمريكية التي أفاضت كأس الأمريكيين ودفعت بهم إلى توجيه تحذيرات صريحة إلى حركة النهضة في تونس تصب كلها في خانة واحدة وهي إما الحكم وإما المتشددون وبمعنى أوضح أنه على حركة النهضة تحديد علاقتها بالمتشددين وإظهار حسن النية في وضع حد لهم.

وفي مصر، وبينما كان العشرات من شباب ثورة كانون الثاني/يناير 2011 يقبعون خلف القطبان لأسباب سياسية، لم يتورع الرئيس المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي عن استغلال نفوذه الوظيفي خلال فترة حكمه، التي لم تتخط العام الواحد من حزيران/يونيو 2012 إلى حزيران/يونيو 2013 وإصدار قرارات بالعفو الرئاسي عن مجموعة من العناصر الإسلامية الخطرة الصادرة ضدهم أحكام إعدام بسبب ارتكابهم حوادث إرهابية وارتكاب جرائم إضرار بأمن البلاد وتكدير السلم العام.

وبينما سبق لجميع حكام مصر، من ملك ورؤساء جمهورية، وحاكم عسكري، إصدار المئات من قرارات العفو عن سجناء في المناسبات الوطنية، والأعياد الإسلامية، لم يحدث في تاريخ مصر منذ عهد الملك فاروق الأول، أن صدرت قرارات بأسماء السجناء المقرر العفو عنهم مثلما فعل مرسي. وإنما كانت تصدر القرارات بالشروط الواجب توفرها في السجناء المقرر العفو عنهم، والمواد القانونية التي تستند إليها قرارات العفو، على أن تتولى النيابة العامة، ووزارة الداخلية ممثلة في مصلحة السجون تحديد من تنطبق عليهم هذه الشروط، وتلك المواد، وتفرج عنهم مباشرة. لكن الرئيس المعزول محمد مرسي، هو الرئيس الوحيد الذي أصدر في ولايته القصيرة، خمس قرارات عفو رئاسي عن سجناء بأسمائهم والتي وصلت إلى 810 سجيناً خلال نحو خمسة أشهر فقط، بينهم متهمين بالاتفاق الجنائي والانضمام لجماعة محظورة، وهي القضية التي عرفت إعلامياً بقضية التنظيم الدولي للإخوان، فضلاً عن قيادات بالجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد، الذي أدين باغتيال الرئيس المصري الراحل أنور السادات في عام 1981. فضلاً عن الإفراج عن 12 من قيادات الجماعة الإسلامية، المتورطين في عمليات إرهابية، ومن بينها محاولة اغتيال الرئيس الأسبق حسني مبارك في أديس أبابا في عام 1995، وبعض قيادات الجماعة الذين انضموا في عام 2006 إلى تنظيم القاعدة، واتهموا في قضايا قتل ضباط شرطة ومدير مدرسة في محافظة السويس وإحداث تفجيرات الأزهر والعائدون من ألبانيا وأحداث إمبابية وأحداث مسجد الإيمان بالسويس مما تسبب في فوضى وتكدير السلم العام.

لكن هذا القرار شهد أغرب ما حدث في تاريخ قرارات العفو الرئاسي في مصر؛ إذ لأول مرة تشهد مصر في عهد مرسي، قراراً بالعفو عن سجناء هاربين وصدرت الأحكام ضدهم دون حضورهم جلسات المحاكمة، وهؤلاء لا يتم العفو عنهم حيث تقضي القوانين بإعادة محاكمتهم من جديد متى سلموا أنفسهم، أو أُلقي القبض عليهم، لكن مرسي فعلها.

وقد حرص مرسي على الاستفادة من دعم هذه العناصر التي توجهت إلى سيناء بعد الإفراج عنها، كظهير عسكري قوي مناصر له في مواجهة خصومه ومنافسيه السياسيين في الداخل إذا ما تتطلب الأمر،

وهو ما حدث بالفعل بعد الإطاحة به فى الثالث من يوليو الماضى، حيث شرعت تلك العناصر فى القيام بأعمال إرهابية متنوعة ضد قوات الجيش والشرطة والمدنيين وبعض الأهداف الحيوية.

فشل عملية أسلمة تلك الثورات من خلال تقويض تجربة الإسلام السياسي المعتدل في الحكم مما أدى إلى تأجيج المواجهات بين السلطات والإسلام السياسي

يجوز الإدعاء بأن الثورات العربية قد صنعت عصراً جديداً للإسلاميين، حيث حوّلت قوى الغسل السياسي من تنظيمات اجتماعية وسياسية محظورة إلى قوى اجتماعية وسياسية معترف بها وذات ثقل ووزن كبيرين، بعدما شكلت أحزاباً سياسية سمح لها بخوض الانتخابات والمنافسة على كراسي الحكم ومقاعد البرلمان ومجالس البلديات، مما أدى إلى بزوغ ظاهرة جديدة في العالم العربي، وهي انتقال الإسلاميين من صفوف المعارضة وغياهب السجون إلى مراكز الحكم وصنع القرار.

غير أن الأحزاب الإسلامية التي وصلت إلى سدة الحكم، بعد اندلاع الثورات العربية، قد واجهت تحديات كبرى أجهضت تجاربها في الحكم بعدما فشلت في بلورة سياسات بديلة أو استراتيجيات مضادة لزيادة مناعتها وإطالة أمد بقائها في السلطة. وهذا يعود إلى اعتبارات عديدة تتمثل في التحول السريع من المعارضة إلى السلطة دون توفر خبرة كافية بشؤون الحكم، فضلاً عن اتساع الفجوة بين الرؤى النظرية التي تطرحها والسياسات العملية التي تنفذها، على نحو خلق "مناطق رمادية" كثيرة في الأداء. وكذلك رفضها إشراك التيارات السياسية الأخرى معها في شؤون الحكم، إضافة إلى التأثيرات المضاعفة لـ "ذهنية الإنكار"، وتكرار نفس أخطاء الأنظمة السابقة، على نحو يطرح دلالة مهمة مفادها أن التعثر هو الملمح الحاكم لأداء هذه الأحزاب حال وصولها إلى السلطة، مثلما كان هو سبيلها للوصول إليها على مدى سنوات طويلة مضت.

وعبثاً حاولت بعض الحركات الإسلامية المعتدلة في دول الثورات العربية استلهاً التجربة التركية، إذ أفضى تزامن كل من النجاحات الاقتصادية التي حققتها حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا على مدى السنوات العشر المنقضية، مع الانتخابات البرلمانية، التي أجريت في شهر حزيران/ يونيو من العام 2011، والتي جدد خلالها حزب العدالة والتنمية الحاكم صدارته للمشهد السياسي التركي، مع اندلاع الثورات والانتفاضات الشعبية العربية التي أطاحت بأنظمة الحكم المستبدة بدول الربيع العربي، إلى تفجر الجدل حول ما اصطلح على تسميته "النموذج التركي"، الذي يمكن لتلك الدول التأسى به وهى بصدد إعادة بناء بلدانها وأنظمتها السياسية.

فبعد أن قارب نضج تجربتها الديمقراطية والتنمية على الاكتمال، باتت تركيا تمثل نموذجاً ملهماً للعديد من الدول العربية، التي تشهد تحولات جسام هذه الأيام وتتحسس طريقها نحو غد أفضل. إذ جنحت دوائر عربية وغربية لبحث إمكانية استلهاً الدول العربية للنجاح السياسي والاقتصادي الذي تحقق في تركيا

خلال العقد المنصرم مع مراعاة خصوصية كل دولة منها على حدة. ولقد تعددت مصادر الجذب التى طوتها التجربة التركية ودفعت بأصحاب هذا الطرح صوب التفكير فى استلهاها، ومن أبرز تلك المصادر: دحض التعارض بين الإسلام والديمقراطية، الجمع بين الديمقراطية والتنمية، فضلا عن سعى تركيا لتقديم وتسويق نموذجها عربيا وإسلاميا. فعقب فوز حزبه للمرة الثالثة على التوالي، فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة، أعلن أردوغان أن نتائجها تقدم نموذجا للمنطقة والعالم معتبرا فوز حزب العدالة انتصارا ليس له ولتركيا فحسب وإنما للعرب والمسلمين فى كل مكان ونموذجا يقتدى به فى الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان والعالم أجمع.

لكن عقبات شتى حالت دون استلهاهم الإسلاميين العرب للنموذج التركي. ففي خضم الحماس الذى أبداه نفر من الساسة والمفكرين العرب والأتراك والغربيين لفكرة إمكانية تأسى العرب بالنموذج التركى والاستفادة منه فى بناء تجاربهم الديمقراطية والتنمية الناشئة فى ضوء جوانب التشابه المتعددة بين أحوالهم والتجربة التركية، ظهر تيار آخر يرى أن هناك اختلافات كبيرة بين تركيا ودول الربيع العربى يمكن أن تعقد من هذا الأمر. فإلى جانب وجود خلافات بين كل حالة عربية وأخرى بشكل يجعل نتائج استلهاهم كل منها للتجربة التركية، إذا ما تسنى ذلك، مختلفة عن الأخرى، تبدو جلية خصوصيات البيئة والإرث الديمقراطى بين التجربة التركية وتجارب الدول العربية؛ ذلك أن هناك رصيد علمانى وليبرالى وتغريبى هائل فى تركيا غير متوفر عربيا بنفس الإتساع والعمق، هذا علاوة على الاختلافات الجوهرية بين الحركة الإسلامية فى كل من تركيا والعالم العربى برغم تأثر الأولى بالأخيرة، خصوصا جماعة الإخوان المسلمين فى مراحل معينة وجوانب معينة. الأمر الذى أغرى محللين أتراك وغربيين للدعاء بأن الحركات السياسية الإسلامية فى الدول العربية يمكن أن تستفيد من عملية التحول التى تعيشها الحركة الإسلامية فى تركيا، وليس من التراكم العلمانى التركى.

وكان من شأن فشل تجربة الإسلاميين المعتدلين العرب فى الحكم من جانب، وصعوبة استلهاهم للنموذج التركى للإسلام المعتدل فى الحكم من جانب آخر، أن مهد السبيل لصعود الإسلام الراديكالى العربى المتطرف، باعتباره مدافعا عن المشروع الإسلامى فى مواجهة مجتمع لا يبدو مرحبا أو متقبلا للآية مظاهر إسلامية على مستوى الدولة أو المجتمع.

ما بعد الإسلام الراديكالى

بعدما أسفر صعود الإسلام الراديكالى على جناح الثورات الشعبية العربية عن عرقلة عملية دمج الإسلام السياسى المعتدل فى العملية السياسية وتقويض التحول الديمقراطى البازغ فى العالم العربى، بدأ كثيرون يتحدثون عن "ما بعد الإسلام السياسى الراديكالى".

كان العالم فى تسعينيات القرن الماضي على موعد مع بيبولوجرافيا النهايات والمابعديات، فمن "ما بعد الحداثة"، إلى "ما بعد الصهيونية"، و"ما بعد الاستعمار" وغيرها. ولما كانت "المابعدية" فى النظرية النقدية تعني بالأساس نقد المرحلة السابقة ومراجعة ونقد ما قبل البعدية تمهيدا لبناء أو تأسيس مرحلة جديدة عبر البحث عن خيارات وسمات مغايرة، فإن "ما بعد الإسلام السياسي" من هذا المنطلق إنما يشير إلى وصول تيارات الإسلام السياسي إلى مستوى من النضج الفكري والتسامح السياسي يؤهلها للانتقال من التكفير إلى التفكير توطئة للقيام بمراجعة فكرية وممارسة النقد الذاتي والتخلي عن الإدعاء بأنها تمتلك الحقيقة المطلقة، الأمر الذي يخولها نبذ العنف وقبول الآخر الديني والفكري والسياسي واللامتثال لقواعد وأسس الدولة المدنية الديمقراطية التي تقوم على فكرة المواطنة والانتماء والولاء للدولة الوطنية القطرية وترك مبادئ مشروع الإسلام السياسي العالمي المتمثل فى أستاذية العالم، الخلافة، العالم الإسلامي.. الخ.

وفي السياق ذاته، ذهب المفكر الإيراني آصف بيات في مقالته التى سطرها عام 1996 بعنوان "قدوم مجتمع ما بعد الإسلام السياسي"، والتي ناقش خلالها الاتجاهات الاجتماعية ووجهات النظر السياسية والدينية بإيران ما بعد الخميني، إلى أن "ما بعد الإسلام السياسي، يعنى التحول في تيار الإسلام السياسي ككل على مستوى الأفكار والتوجهات والممارسات، من التشدد والتطرف إلى المرونة والاعتدال". وفى ذات السياق، قدم المفكر العربى صادق جلال العظم ما بعد الإسلام السياسي على أنه نبذ الإسلام السياسى الأكثر تعنتا وغلوا وأصولية، والعودة إلى الإسلام الشعبى التلقائى الأكثر اعتدالا وتسامحا.

ومن هذا المنطلق، يستحق منا ما تشهده الجزائر هذه الأيام فيما يتصل بالعلاقة بين السلطة وتنظيمات الإسلام الراديكالي نظرة تأملية متعمقة. فبعد اثنين وعشرين عاما من الحظر، عمد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى البدء فى عملية إعادة دمج "جبهة الإنقاذ" الإسلامية فى العملية السياسية من خلال إشراكها فى الجدل الدائر هذه الأيام بشأن الإصلاحات الدستورية المزمعة فى البلاد. ورغم أن هذا التوجه قد أثار استياء أسر ضحايا أعمال العنف التى اقترفتها الجبهة فى حق بني وطنها خلال عقد التسعينيات من القرن الماضى، إلا أنه يبعث برسائل بالغة الأهمية والدلالة، عند الحديث عن "ما بعد الإسلام الراديكالي".





الحركات الراديكالية في العالم العربي

احتقان البيئة السياسية في لبنان ينتج تطرفاً فردياً... لا إرهاباً منظماً

بيسان الشيخ

أثارت التفجيرات التي شهدتها لبنان أخيراً واستهدفت بشكل خاص الضاحية الجنوبية لبيروت، أي الحاضنة الاجتماعية لحزب الله، وبعض النقاط العسكرية التابعة له أو للجيش اللبناني في البقاع، مخاوف جدية من تحول البيئة السنية اللبنانية الى تربة خصبة لانتاج المتطرفين والانتحاريين المحليين.

وفيما تركت الساحة اللبنانية لوقت غير وجيز لتأدية دور وظيفي هو تأمين منطقة عبور للجهاديين المتوجهين الى العراق من سورية، مع ما يشبه الاتفاق الضمني بتحديد لبنان، عادت تلك الساحة وتحولت الى هدف مباشر لتنظيم "القاعدة" ومنصة لاطلاق انتحاريين الى لبنان والداخل السوري في آن معاً. ومع بروز أسماء شبان محليين في تنفيذ عمليات انتحارية واعداد السيارات المفخخة، وارتباط مشايخ مسجلين في دار الفتوى بارسالهم وتجنيدهم، بات شبه محسوم ان تنظيم "القاعدة" افتتح فرعاً اللبناني بشكل رسمي ومن دون موارد.

فمعلوم أن السلفية الرسمية في لبنان التي انطلقت مطلع الستينات على يد الشيخ سالم الشهال، والد داعي الاسلام الشهال (أحد ابرز الوجوه السلفية في طرابلس، و"عراب" بعض "قادة المحاور" الحاليين فيها) بقيت دعوية الى حد بعيد، ولم تنخرط في السياسة الداخلية حتى العام 2005، تاريخ اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. ثم أخذت منعطفاً أكثر حدة ودموية في العام 2013 مع الثورة السورية.

ففي أيار/مايو 2013، وبعد اعلان أمين عام حزب الله حسن نصرالله مشاركته في القتال في سورية الى جانب نظام بشار الاسد، استهدف معقل الحزب في الضاحية الجنوبية بصاروخين لم يوقعا ضحايا لكنهما أوصلا رسالة أولى وواضحة. وبدأت بعدها الرسائل تتوالى وترتفع وتيرتها: فشهد حزيران/يونيو وحده شهد ثلاثة تفجيرات منفصلة استهدفت قوافل للحزب في البقاع. وفي تموز/يوليو انفجرت سيارة مفخخة في موقف للسيارات في ضاحية بيروت الجنوبية موقعة 53 جريحاً. ثم في آب/أغسطس، انفجرت سيارة في بيروت أخرى أوقعت 20 قتيلًا وأكثر من 100 جريح.

"النقلة النوعية" إذا صح التعبير، كانت مع أول عملية انتحارية نفذت ضد السفارة الإيرانية وأوقعت 23 قتيلًا على الأقل في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 أعقبها في شباط/فبراير عملية انتحارية أخرى ضد المركز الثقافي الإيراني. وتنوع تبني تلك التفجيرات والعمليات بين مجموعة محلية أطلقت على نفسها اسم "كتائب عائشة"، ثم "كتائب عبدالله عزام"، ف "جبهة النصر"، بما لم يترك مجالاً للشك لدى اللبنانيين بأن القاعدة باتت تفرخ انتحاريها من وسطهم.

والواقع إن تلك التفجيرات جاءت أيضاً على خلفية مواجهات مسلحة خاضتها مجموعات سنية متطرفة في مدينتي صيدا وطرابلس، انتهت الأولى في غضون أيام قليلة بعد تدخل الجيش اللبناني و"سرايا المقاومة" (وهو فصيل سني لبناني فلسطيني موال لحزب الله) بالنيابة عن حزب الله، فيما استمرت الثانية في حرب استنزاف بطيئة حتى أمس قريب.

وكان اللافت في كلتا الحالتين، أي صيدا وطرابلس، علانية تلك المجموعات المقاتلة، لا بل افراطها في المجاهرة بمواقفها ونشاطها بفضل شرعية استمدتها من الشارع وبعض زعاماته التقليدية، والأجهزة الأمنية على السواء. فالأخيرة كانت أحاطت الشيخ أحمد الأسير في صيدا مثلاً بحمايتها ورعايتها الى حد بعيد، إلى أن وقع الاشتباك المسلح المباشر فنجح في ترتيب هروبه الى جهة يفترض إنها مجهولة. وفي طرابلس كرست تلك الأجهزة قادة المحاور "أبناء شرفاء للمدينة وخير من يدافع عنها" قبل أن تعود وتشن حملة اعتقالات بحقهم.

وفي محاولة لرسم نسق مترابط للظواهر المتشعبة في لبنان، لا بد من وضع تلك الأحداث في سياقها المتعلق مباشرة بالثورة السورية ومشاركة حزب الله في قمعها، فالمظلومية السنية التي بدأت تعتمل في نفوس شريحة غير قليلة من اللبنانيين تعود الى 2005، تاريخ اغتيال الحريري، وما تلاه من اغتالات طاولت فريقه السياسي ووجوهاً سنية تشغل مواقع عامة وأمنية حساسة (مثل رئيس شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي وسام الحسن، ومحقق في قوى الأمن الداخلي متابع لملف المحكمة الدولية وسام عيد وأخيراً الوزير محمد شطح). وأضيفت "اللاهانة الى الأذى" كما يقال، مع أحداث 7 ايار 2008 التي اجتاحت فيها عناصر مسلحون من حزب الله احياء بيروت، وما لبثت ان استثمرت في فرض شروط التسوية السياسية لصالح الحزب في اتفاق الدوحة.

وتغذت تلك المظلومية أيضاً من 3 عقود من النفوذ السوري العسكري والأمني في لبنان الذي همش المناطق السنية سياسياً وأفقرها اقتصادياً وأفرغها من زعاماتها إما عبر الاغتيال او الإقصاء عن مواقع القرار، مقابل حلقة ضيقة من الزبائنية التي رعاها نظام الاسد الاب، واستثمرها الابن من بعده.

في هذه الظروف المحلية تغذت المظلومية السنية أيضاً من معطيات خارجية وعابرة للحدود فطغت الهوية "المسلمة" ولاحقاً "الاسلامية" على الهويات الوطنية. وراح منسوبها يرتفع ويحبط بحسب الأحداث الخارجية وكيفية الاستجابة لها محلياً سواء عبر ممثلي "الطائفة السنية" أو السلطة/ الحكومات نفسها. ففي العراق وصلت الى السلطة حكومة نوري المالكي (2006) الموالية لإيران مطلقة يد الميليشيات الشيعية في استهداف مباشر للقيادات السنية وبذريعة مكافحة الارهاب، فيما انطلقت في البلد المجاور (سورية) ثورة (2011) ما لبثت ان اتخذت شكل أكثرية "سنية" تصارع حكماً أقلويّاً "علويّاً". تلقائياً شد العصب الطائفي، وترسخ شعور تلك الفئة اللبنانية بمظلوميتها الأوسع والتي لم تجد محلياً من ينتصر لها، ما جعلها تصطف دون كثير تردد الى جانب "إخوانها" في سورية. فرفعت في طرابلس وسواها من

المناطق أعلام الثورة السورية الى جانب رايات سود كتب عليها "لا اله إلا الله", وصور للرئيس العراقي المخلوع صدام حسين وهي صور لم تنكس اصلاً منذ إعدامه في 2010.

وبلغ الاحتقان ذروته مع اعلان حزب الله رسمياً مشاركته في المعارك الى جانب النظام السوري, ومفاخرته بالمساهمة مباشرة في قمع الثورة بصفتها "ارهاباً" وهو ما ترافق أيضاً بسلوكيات استفزازية وتعطيل للحياة للسياسة والحياة العامة في لبنان. وإذ برر الحزب مشاركته في سورية بـ "الواجب الجهادي" مقتنصاً من السنة ركناً أساسياً من أركانهم, باتت محاربته في المقابل واجباً "جهادياً" لا يقل شرعية.

تلك هي اللوحة العامة التي يمكن رسمها عن واقع التشدد السني في السنتين الماضيتين اللتين شهد خلالها لبنان عمليات مباشرة ضده وتحمل بصمات القاعدة. لكن الصورة الأكبر لا يمكن حصرها بهذه الفترة الزمنية الوجيزة ولا باعتبارها مجرد انزلاق لبناني في الوحول السورية.

فالوصول الى رواية منسجمة ربما عن صعود التشدد السني في لبنان يستدعي التوقف عند مظاهر عنيفة جماعية أو فردية أنتجت تلك البيئة, وهي التي يمكن البناء عليها في الاجابة على سؤال: هل تنتج البيئة السنية اللبنانية نماذج "قاعدية"/ أو اليوم "داعشية" محلية؟

ستعتمد هذه المقاربة النظر في عنف الجماعة, والمثال الابرز عليها تنظيم "فتح الاسلام", الذي ظهر في مخيم نهر البارد الفلسطيني في 2007, ونماذج عن عنف الافراد مثل: أحمد الأسير (قائد مجموعة عبرا/ صيدا) وقتيبة الصاطم (آخر الانتحاريين اللبنانيين).

سيتم إغفال "حركة التوحيد" التي ظهرت في طرابلس مطلع الثمانينات كرد فعل مباشر على الوجود السوري, علماً أنها أسست لمزاج عام متقبل لهذه الظواهر. وانخرط عدد من "أيتامها" في "شلل" تطرف في منطقة التبانة, و"مجموعة الضنية" التي استدرجت الى مواجهة عسكرية لم تكن تسعى اليها, كنوع من "الضريبة الاستباقية". كذلك سيتم إغفال بعض الاسماء التي ظهرت في "الجهاد الخارجي" مثل زياد الجراح الضالع في هجمات 11 ايلول أو غيره ممن تم تجنيدهم في المهاجر خصوصاً الأوروبية.

فتح الإسلام

في صيف 2007 وبعد معركة دامت 3 أشهر في مخيم نهر البارد للجثتين الفلسطينيين شمالي لبنان أعلن الجيش اللبناني عن نهاية مجموعة مرتبط بتنظيم القاعدة هو "فتح الاسلام", ليتبين لاحقاً إن التنظيم مجرد أداة أمنية سورية أدخلت الى لبنان بعد الانسحاب العسكري السوري وانهايار المنظومة الأمنية المشتركة. فزعيم المجموعة, شاكر العبسي, أخرج من سجن صيدنايا وأوفد الى لبنان وشكل مع مجموعة من المفرج عنهم مثله جماعة التجأت لدى تنظيم "فتح الانتفاضة" في المخيم وهو الذراع السوري للفصائل الفلسطينية. وبدأوا يظهرين بسلحهم ورفعوا الرايات السود واستأجروا المنازل بأسعار تفوق

أسعارها وتزوجوا من فتيات فلسطينيات، واستقدموا خليجين وعرباً، وسط قبول أهل المخيم وترقبهم، إلى أن أعلنوا فعلياً عن هويتهم. وكانت في السابق، أي في ظل الوجود السوري تقام مخيمات تدريب وتعبئة بعلم الأجهزة التي تتولى أو على الأقل تسهل نقل المجندين الى العراق للقتال ضد الاميركيين. لذا، في بداية ظهور "فتح الاسلام"، ألصقت التهمة بالفريق السياسي السني الناشئ آنذاك، أي 14 آذار. لكن عندما حسم قرار المعركة العسكرية ضده، رفع حزب الله الصوت عالياً بذريعة أنهم يقاتلون محتلاً أجنبياً في بلد عربي ولا يؤذون الداخل، وأعلن أمينه العام المخيم وأهله "خطأ أحمر" لن يقبل باختراقه.

وهي المفارقة الاستراتيجية نفسها التي اعتمدت اليوم مع الثورة السورية في تسهيل نشأة "النصرة".

الشيخ أحمد الأسير

(جزء من سلسلة مقالات مشتركة مع حازم صاغية، عن صيدا وزعاماتها نشرت في جريدة الحياة)

كانت ظاهرة الشيخ الإكزوتيكي أحمد الأسير الصيغة التي تجلّى فيها التنازع السنّي- الشيعيّ على أشده. فهو استجاب لواقع لم يخترعه (...) وكان بالتالي تأجيلاً لمشكلة أراد الصيداويون، في وقت واحد، إنكارها وإحياءها. فحينما خلّت بالطريقة العنيفة التي خلّت بها، تعايش في الرواية الصيداوية مستويان: فعلى سطح الكلام راحة الإعفاء من الورطة التي مثلها الأسير شخصاً وقضيّة، أمّا تحت ذاك السطح فمرارة المعاملة التي لقيتها صيدا.

يكفي، مثلاً، على ذاك التقاطع العريض الذي نشأ بين الأسير ومدينته أنّ الشيخ ماهر حمّود، وهو خصم له، قال عنه: "قبل أن يقطع الطريق حصل على تعاطف من الصيداويين تصل نسبته إلى 50 في المئة". وحين يعترف حمّود بـ50، قل إنّ النسبة اقتربت من 90.

فأكثر من صيداوي يجمع على أنّه قضم بعض أطراف الزعامات القائمة، لا سيّما الزعامة الحريّة، وكان جزء كبير من المصلّين وراءه حريّين يعانون فراغهم القياديّ، وأنّه "لو لم يستخدم السلاح لتجمّعت في يديه قوّة أكبر". غير أنّ الحجّة الأكثر دلالة التي ترددت على أفواه البعض هي أنّ "الأسير كان ليقوى كثيراً لو اختار أن يقاتل حزب الله بدل قتاله الجيش".

(...) التّفّ حول الأسير شبّان صيداويون مطعمون بشبّان فلسطينيين وسوريين معدمين. وهم قليلو التعليم وفدوا متأخّرين إلى التدين. لكنّ الحاسم، كما يرى نهاد حشيشو، أنّ العشرات من معتقليهم اللاحقين هم من أبناء عائلات صيداوية معروفة.

بيد أنّ الأسير تمكّن أيضاً، على رأس مئات قليلة من أنصاره الشبّان، من مخاطبة قلّة من الأغنياء جنّى معظمهم ثرواتهم في المهاجر وعُرفوا بالتعصّب ضدّ الشيعة.

وبدأ "الأسير" حياته العامة شاباً منضوياً في "الجماعة الإسلامية". إلا أنه تركهم، أوائل التسعينات، لأنهم "يشتغلون سياسة بدل أن يهتموا بالدين وحده". أما معيشياً فعمل قرّاناً ثمّ مصلح تلفزيونات وفيديو. غير أنه، في أوائل التسعينات أيضاً، توقّف عن مزاوله هذه المهنة كي يتجنّب التعامل مع فيلم بورنو مذباً في هذا التلفزيون أو ذاك الفيديو. ذاك أنّ أوائل التسعينات هي الفترة التي انضمّ فيها الأسير إلى "جماعة الدعوة والتبليغ"، فلبس الثوب الباكستاني الذي لم يكن يلبسه أحد في صيدا. ومن القليل المعروف عن تلك الجماعة نشر الدعوة وردّ المسلمين المتراخين في دينهم، أو المتخلّين عنه، إليه.

في هذه الغضون درس الشيخ الشاب في كليّة الشريعة في دار الفتوى، لكنّه لم يكمل تحضير المايجستير بحجّة "تفاهة الموضوع" الذي كان يفترض به تحضيره. ومن غير أن يُعرف بأيّ اجتهاد، أو بالمام مميّز، طوّر تدريجاً طريقة ليّنة وانتقائيّة في أحكامه. هكذا وجد الكثيرون في فتاواه ما يسهّل عليهم إسلامهم وما يوفّق بين حياتهم، بالقدر الأقلّ من النواهي والإدانة، وبين التدين. وكان أبرز ما أكّد عليه أنّ الدعوة لا يلزمها العلم الدينيّ الغزير إذ هي نفسها ما يجعل صاحبها مؤهّلاً دينياً. وربّما اضطلع التأويل الرحب هذا بضمّ أشخاص كالمطرب فضل شاكر ومريديه الذين يقول الأسيريّون الأشدّ أرثوذكسيّة بأنّهم "مجرّد زعران، لا علاقة لهم بالدين ومعرفته من قريب أو بعيد".

فهو كان منشغلاً بإرجاع "المتشيعين" سياسياً من السنّة، من المأخوذون بالمقاومة، إلى السنّيّة، وكان للغرض هذا يزورهم ويزور قراهم القريبة من صيدا. وربّما بتأثير مترسّب عن "الدعوة والتبليغ" رأى إلى محاربة حزب الله بوصفها، أيضاً، واجباً دينياً. فالشيخ الذي يقبل بالشيعة "فرقة من فرق الإسلام"، لا يستسيغ أن يرى "حسن نصر الله وإيران يتحدّثان باسم الإسلام".

فحين اصطدم، في 2009، تحريم المشاركة في الانتخابات "الوضعيّة" بتحدّيات السياسة اليوميّة، انتخب الأسيريّون بغزارة كلّ من فؤاد السنيورة وبهيّة الحريري، غاضبين النظر، تحت وطأة الضرورات، عن المحظورات.

وعلى الدوام كان إحباط الجمهور الحريريّ بزعامته يوسّع مساحة الأسير الذي راح، من مسجده، يعد تابعيه بالنصر، أو يخيّرهم بين الموت واقفين على أقدامهم والموت راكعين على ركبهم.

وهي لغة تعالت وتصلّبت مع الثورة السوريّة والانقسام حولها، فيما كان الصيداويّون، لا سيّما أبناء الفئات الوسطى، يعالجون "سحر" الشيخ على أبنائهم بكثير من القلق، فيما "يتفهّمون" ظاهرة الشيخ "الساحر".

وفي ربيع العام الماضي، شهد التصعيد نقلة أخرى. فبعد مقتل شابين في منطقة التعمير، أعلن "الساحر" عن إنشاء "كتائب المقاومة الحرّة" فيما أفتى بـ "الجهاد" في القصير بسوريّة. وقد أمّن الشروط الماديّة لعسكرته من مساهمات ماليّة قدّمها مليونير مهاجر ومفتون به، من آل العلّيلي، ومن تبرّعات ذاتيّة يوقّرها أنصاره، فضلاً عمّا تحصّل له من بيعه منزله بمليون دولار أنفق معظمه على القضية.

وفي ليلة القدر بات معظم المصلّين في صيدا يتجمّعون في مسجد بلال، ما أثار حسد باقي أئمة المساجد وكرههم. لكنّه حين اعتصم في المسجد، وكانت تلك بداية السير في الطرق الوعرة، لم يجد حوله سوى عشرات قليلة من المعتصمين الذين راحوا يتناقصون.

لقد أراد الصيداويّون شيئين نقيضين في وقت واحد. هكذا بدأوا رحلتهم معه بالتفاف لا يخلو من خجل، وأنھوها بالخذلان.

الخلاصة والاستنتاجات

إذا كان ثمة من خلاصة أو استنتاجات يمكن الخروج منها مما سبق، فهي:

(1) ان التشدد الديني لا تحتكره الطائفة السنية في لبنان. فحزب الله الشيعي الذي كان نموذجاً فريداً في العالم العربي حتى أمس قريب، عبارة عن تنظيم اسلامي متشدد له عقيدة قتالية وقدرات عسكرية تكاد تضاهي أي فرع محلي لتنظيم "القاعدة"، عدا عن قدراته الهائلة في الاستقطاب والتجنيد وفرض الشريعة بديلاً عن القوانين الوضعية.

(2) الأحزاب القومية والناصرية التي استقطبت المزاج العام وانخرطت في الحرب الأهلية فكانت الأخيرة قناة تصريف للعنف خصوصاً أنه بقي لسنوات موجهاً إلى عدو خارجي هو اسرائيل.

(3) بعد الحرب الأهلية، خرجت الطائفة السنية بمكاسب سياسية، وبدأت بيئتها الاجتماعية أكثر هشاشة وأقل تماسكاً من أن تنتج نماذج قاعدية صلبة. فهي موزعة بين مدينتين رئيسيتين هما صيدا وطرابلس، وريف زراعي مختلط طائفيّاً إلى حد بعيد، ومنقطع عن المركز. هي لا شك بيئة خصبة تنبت حالات تطرف فردي، لكن ذلك يبقى أقرب إلى الجريمة المتفشية في مناطق الالهمل وأحزمة البؤس. فبمقارنة بسيطة بين أعداد الشبان الموقوفين بجنح وجنايات في منطقة مثل التبانة، وهؤلاء "المتطرفين"، يتبين أن المخدرات وضرب الموس أكثر استقطاباً من الدعوة إلى الجهاد. ويبدو أن خروج البعض إلى ساحة القتال في سورية، أقرب إلى العمل الانتقامي والخيار الفردي الذي يبدأ استهجانه من العائلة نفسها. فيكفي مثلاً إن والد قتيبة الصطام سلم نفسه للامن مباشرة بعد سماعه خبر مقتل ابنه في عملية انتحارية ليطابق بيانات الحمض النووي.

(4) التركيبة السياسية اللبنانية التي لم تشهد حكماً أحادياً ولا سلطة مركزية مكثفة لها نفوذ أو "سطوة" ما يشنت أي هدف محتمل لذلك الاحتقان ما لم يكن موضعياً ومؤقتاً (حزب الله/ العلويين في طرابلس). فهنا مثلاً لا مكان للأدبيات من قبيل "محاربة الطاغوت" بل أكثر من ذلك، ضعف الدولة والسلطة عموماً جعلها مطلباً شعبياً وسنياً تحديداً. فالجيش ملاذ أول للطائفة في أي مواجهة خارجية وآخر مثال ما جرى في صيدا مع الشيخ الأسير.

حازم الأمين

لا تقاليد يُركن عليها للسلفية الجهادية في لبنان. لا شيوخ معروفين، ولا دُعاة تركوا أثراً يُذكر. السلفية نفسها حركة وجماعة طرفية، اقتصرت انتشارها في البيئة السنية اللبنانية على بعض العائلات الشمالية، فيما تصدر تدين مديني خاطبته صيغ الإيمان العثماني وبعض التصوف.

وعلى رغم ذلك أنبتت البيئة السنية اللبنانية تنظيمات سلفية جهادية، أو لنقل جماعات سلفية جهادية، بعضها ارتبط بشقيقاته خارج الحدود، وبعضها بقي لبناني.

أزعم أنني تابعت هذه الظاهرة في لبنان منذ نشأتها في أواسط تسعينات العقد الفائت. كما تابعتها في دول مثل الأردن والعراق واليمن ومصر. وأعتقد أن للسلفية الجهادية اللبنانية جوهر ومضمون طائفي يتقدم مضامينها العقائدية. وتختلط في الحالة اللبنانية بأشكال من النزاعات والإحتقانات التي لطالما شهدها لبنان بغض النظر عما اذا حملت مضامين جهادية.

ولهذا فقد قررت الإستعاضة عن التفسيرات النظرية لهذه الظاهرة في لبنان بأن أعرض لكم سيرة شاب لبناني أقدم قبل أشهر قليلة على تنفيذ عملية انتحارية بالسفارة الإيرانية في بيروت، محاولاً عبر هذا العرض أن أشير الى أن السلفية كعقيدة والجهادية كوسيلة لم يكونا إلا صورة عن احتقان طائفي لطالما شهدته لبنان وأخذ أشكالاً مختلفة. كان قناعه ذات يوم صراع بين اليسار واليمين، بين العروبة واللبنانية. واليوم تبدو السلفية الجهادية موديله ووثوبه.

نعم أزعم بأن شيئاً من الموضوعة ومن منطق تفشيها وانتشارها حكم علاقة شبان لبنانيين بالسلفية الجهادية. الموضوعة كعدوى، وكشيء من خارج المنظومة السائدة. فالأخيرة تصل الى أمزجة الفتية من نفس المكان الذي تصل منه الموضوعة. من وسائل الإعلام ووسائل التبادل، وأيضاً من مخاطبتها مزاجاً جماعياً ومن ظاهرة الأشباه أو المشابهة. عندما قررت كلثوم عموري إرسال ابنها معين أبو زهر إلى السويد لكي يلتحق بإخوته الثلاثة هناك، كان الفتى لم يبلغ السادسة عشرة من عمره بعد. ووالدة معين، كلثوم، هي من قرر وليس والده، ذلك أن إخوة معين هناك هم أبناءها من زواجها الأول، من ابن عمها الجنوبي الشيعي كحالتها والذي انفصلت عنه، وهي ابنة العقد السادس، والتي نشأت هي وأشقائها وشقيقاتها في منظمة العمل الشيوعي.

لكن معين على ما يقول والده لم يتمكن من البقاء في السويد لأكثر من عام ونصف، عمل خلالها في مطاعم وشركات بناء. أما سبب عودته وفق والده فهو أن "أشقائه حاربوه لأنه سنّي"، فمعين، والكلام للوالد أيضاً "تعارك وتضارب معهم وغادر منزلهم وصار ينام خارج المنزل".

لا يعرف الوالد السنة التي ذهب فيها معين إلى السويد. كان عمره 16 عاماً وهو من مواليد عام 1992. إذًا، من المفترض أن يكون معين غادر إلى السويد في عام 2008، وعندما غادر كان "شديد الالتزام دينياً، وكان مواظباً على الصلاة بفعل احتضان عمه الحاج له". لكن تدينه وفق والده وصديق والده أبو معروف، لم يكن تديناً سياسياً، إذ إن عمه الذي زوده به، لم ينتم يوماً إلى حزب. ثم إن والد معين لا يصلي، ويشير إلى أنه يحب أن يشرب كأساً بين وقت وآخر، وأمه لم تكن إلى حين مقتله محبة.

لكن عودة معين من السويد، بصفتها إخفاقاً في التحول إلى صيداوي مغترب، لم تكن الإخفاق الأول في حياة الفتى، فقد سبقها إخفاقات مدرسية، وتبعها إخفاقات من أنواع أخرى. وبين هذه الإخفاقات كان لبنان يرتج بفعل أزماته التي بدأت باغتيال الحريري ولم تنته باقتحام مسجد شيخ معين أحمد الأسير في صيدا.

تشابه الأسماء

كان على عدنان أبو زهر، والد انتحاري السفارة الإيرانية في بيروت، معين، أن يطلب شفاعة مضاعفة من وجيه عائلة أبو زهر على فعلة ابنه، فإضافة إلى ما خلفته فعلة الصيداوي بعائلته الصغرى والكبرى، أربكت العائلة مرة ثانية لمصادفة غير غريبة عن صيدا تتمثل في أن اسم الشاب الانتحاري هو اسم وجيه العائلة وزعيمها نفسه، أي معين أبو زهر، صاحب المستشفى الشهير في المدينة ونجل الطبيب لبيب الذي لطالما كان من وجهاء المدينة وممثلاً إحدى أكبر عائلتها.

قال عدنان إن "الأستاذ معين" كان حانقاً عشية إعلان اسم ابنه كمنفذ للعملية الانتحارية التي استهدفت السفارة الإيرانية في بيروت صبيحة التاسع عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2013، فـ "للأستاذ علاقات وطيدة تضررت بفعل تشابه الأسماء"، ومستشفاه يستقبل يومياً عشرات المرضى من الجنوبيين الشيعة، ذلك أنهم يُفضلونه على مستشفى حمود بفعل القرابة السياسية التي تربط صاحبها بحركة أمل و "حزب الله".

تنادت العائلة في ذلك اليوم إلى منزل وجيهها وحضر والد الانتحاري وأعمامه، وأصدرت العائلة بياناً تبرأت فيه من فعلة ابنها وأدانتها.

لكن قصة معين الانتحاري، على لسان والده وألسنة بعض من يعرفه في الحي، لا تستوي على قوام منسجم، فهو ووفق واحد من أصدقاء الحي «يخاف كثيراً... لكنه حشوري ولا يُقدّر العواقب، وفي إحدى المشاجرات في الحي أقدم على كسر يد فتى من عمره»، وهو وفق والده «ناري وما يطلبه يريد سرعياً، وجسمه مثل النار... نار وطالعة». لكن والده يعود ويذكر بهدوئه واستقامته. لكن الروايات عنه تعرج على ملمح في شخصيته متقطع لكنه مُلاحظ من أكثر من شخص، وهو وحدته التي كانت تستدرّ بعض العطف عليه. فهو وفق رجل في الحي ابن وحيد لزوج بين رجل وامرأة لكل واحد منهما أبناء من زواج سابق. وهو أخ

لتسعة إخوة لا شقيق له بينهم. خمسة من والده وأربعة من أمه. ويقول رجل في الحي إن طفولة معين لم تكن بائسة، على رغم تواضع حال أهله، فـ «والده كان يشتري رضى والدته عبر عدم رد طلبات ابنها الصغير»، وكان رجال في الحي يُنبهونه إلى أن ذلك سيُشعر الفتى بأنه لا يحتاج إلى عمل كي يؤمن مصروفه.

لم يبلغ معين "السلفية الجهادية" في التزامه الديني، وحتى الشريط الذي ظهر فيه معلناً أنه هو من نفذ عملية السفارة الإيرانية، والذي زُينت الصورة فيه بالكثير من أكسسوارات "قاعدية"، كان فيه معين حليقاً ومُستعيناً بذاكرة "سلفية" حديثة التشكل ومضطربة العبارة. وكان كلما تعثّر في استحضار العبارات الدينية استعان بغضبه من "حزب الله" فتقوى عبارته وتماسك جملته وينتفض جسمه منسجماً مع يده الغاضبة وإصبعه المُهَدَّدة.

وواضح أن معين عاش حتى يوم انتحاره في كنف أم غير محببة وأب غير ملتزم دينياً ولا يُمانع في إشهاره شرب "الويسكي"، وهو لم يُطلق لحيته على نحو ما يُطلقها السلفيون. وهذه كلها ليست من علامات "التسلف". ثم إن الروايات المتقطعة عنه، هي وإن كانت قليلة الانسجام والتماسك، لا تفضي بأي حال من الأحوال سوى إلى أن الشاب كان غضوباً ومضطرباً، إنما لم يكن سلفياً ولا تكفيرياً.

إنه ابن "الغريبة" وأخ "الغريب"، المقيم في حي بستان الكبير شمال مدينة صيدا. وغربة الوالدة والإخوة في صيدا لم تتصل بمضمونها الطائفي، إلا في السنوات الأخيرة. كانت اضطراباً نوعياً، ذاك أن الصيداوية مزاج أكثر منها مذهباً. وأم معين الشيعية وابنة بلدة تفاحتا الجنوبية غير البعيدة من صيدا تزوجت والده أصلاً في سياق من الوظائف التبادلية التي كانت تؤديها المدينة لمحيطها.

هو «نار وطالعة» على ما يصفه والده، وهو "حشوري" على ما قال جاره، لكنه "وديع وطيب القلب"! هذه أوصاف لطالما يسمعا المرء في أحياء الفقراء عن شبانها، لكنها في حالة معين الانتحاري، تنطوي على يُتم ما يشعر متعقب سيرة الشاب في صيدا بأنه جزء من صورة الشاب في كلام أبناء حيه عنه.

وعلينا أيضاً أن نلاحظ هنا أن الفتية والشبان أبناء العائلات المختلطة طائفيًا، غير محصنين من التطرف في لحظات صعود المشاعر الطائفية، لا بل إن الملاحظة قد تفضي إلى عكس هذا التوقع. ففي البيئات الفقيرة يشكل الاختلاط نوعاً من الفصام المُولد مزيداً من العنف. فإضافة إلى أحمد الأسير نفسه الذي طالما ذكر أن والدته شيعية، يمكن أن نلاحظ أن محمد ابن شقيق الفنان المعتزل فضل شاكر، وهو ابن سيدة شيعية من جنوب لبنان، كان من أكثر مناصري أحمد الأسير تطرفاً، وهو كان له دور في دفع عمه إلى اعتزال الفن، وبقي يُقاتل في مسجد الأسير في عبرا إلى أن قُتل. كما أن مؤذن مسجد بلال الشيخ أحمد الحريري (أبو هريرة) الذي قتل أيضاً أثناء المعارك في المسجد، نشأ وترى عند خالاته المتزوجات برجال شيعية في منطقة النبطية بعد أن انفصل والداه، ناهيك عن مرافق الأسير وآخرين. وعلينا أن نلاحظ أيضاً أن انتحاري السفارة الإيرانية الثاني عدنان المحمد هو فلسطيني نشأ في تجمع سكني للاجئين الفلسطينيين في محيط بلدة البابلية الجنوبية، وهو ما عرضه وعرض عائلته لعيش واختلاط في كنف

شيعي أوسع. ونقل صحافيون زاروا منزل أهله أن والده وضع صورة للأمين عام «حزب الله» السيد حسن نصرالله على جدار منزله .

كوابح العنف

هذا في حين يُمكن المرء أن يلاحظ أن الأسيريين من أبناء العائلات غير المختلطة هم أكثرهم تردداً في الذهاب في العنف إلى مستوياته القصوى، وهم جاؤوا إلى "الأسيرية" من ممارسات مسجدية مدينية تقليدية لطالما شهدتها العائلة الصيداوية المُقفلة. هذه الممارسات الطقسية لطالما كانت امتداداً لجوهر نفسي تقع العائلة في صلب طموحاته، فتُخرج الوالد إلى العمل من الصباح إلى المساء، وتجعل من الأم مُنشيئة وزراعة في وجدان الفتى مشاعر تختلط فيها الأمومة بالذكورة، وينجم عن هذه التنشئة فتية وشبان لا يخلو وجدانهم من جوهر أنوثي كابح للعنف، أو مُخفف منه على الأرجح.

عدنان، والد انتحاري السفارة الإيرانية، من عائلة تعمل في البساتين، وهو وإن كان سائق "بيك آب" كما هي حال أشقائه الستة، أعمام معين، لكن مهنته هذه هي امتداد لمهنة الأهل الأولى في بساتين الحمضيات، فالـ "بيك آب" هو وسيلة نقل الحمضيات بعد قطعها، وعدنان الذي راح ينقل "كل شيء" في "بيك آب" كان بدأ عمله في نقل الحمضيات و "بستنجية" صيدا خرجوا بفعل مهنتهم عن نسق صيداوي من التبادلات وتعرضوا لهواء غير صيداوي أخرجهم في الكثير من الأحيان من سور المدينة غير المحكم. فأقاموا في منازل متفرقة وموحشة داخل البساتين الشديدة الازدحام بالأشجار، والواقعة على أطراف صيدا، اقتنوا كلاباً شرسة وكانوا غرباء خارج بساتينهم.

لم يولد معين في بستان، فالشباب كان ثمرة ما أعقب تلالشي "البستنة" كمهنة وكمزاج. والده لم يعد بستانياً، وصار سائق حافلة صغيرة، ومن هذه المهنة تعرف إلى والدته حيث كان يقطر مطعماً متجولاً في حافلاته يبيع فيه السندويشات الرخيصة على مدخل حسبة صيدا (سوق الخضار بالجملة). وهذه كلها علامات تصدع أصابت المهن الأولى للصيداويين، وأفضت بـ "ابن أبو زهر" إلى لقاء بـ "غريبة" على مدخل الحسبة. وشابت هذا النوع من الاختلاط على أطراف المجتمع الصيداوي، مستويات متفاوتة من الاضطراب الذي كان خارج الضبط. فصيدا مختلطة إلى حد لم تشهد مدينة ومنطقة لبنانية، وكما أن الاختلاط هو ثمرة اشتراك في عمل ومصالح وعلاقات، هو أيضاً اختلاط مولد للعنف وللاضطراب.

جار معين، أبو معروف وهو من وجهاء الحي، قال إنه لا يصدق أن معين فعلها، «ما عندو هالقلب القوي»، أما والده فسأل عن أشلاء جثة ابنه التي لم تُسلم له. لكن النفي هنا هو حيرة وخوف، ذاك أن ما أقدم عليه الفتى أصاب الصيداويين بذهول. ثم إن الرواية على لسان الوالد وعلى لسان صديقه لا تستقيم في سياق منسجم، فمعين وفق والده "هادئ" و "ناري" في الوقت نفسه. وبينما قال الوالد إن ابنه لم يُقاتل خلال معركة مسجد بلال في عبرا، وإنه لزم المنزل في ذلك الوقت، كشف معين في شريط الفيديو

الذي بُث قبل أقل من أسبوعين وكان سُجل قبل تنفيذ العملية، أنه كان يُقاتل في المسجد حين شن الجيش اللبناني الهجوم على المسجد، وقال في الشريط إنه شاهد بأمر عينه مقاتلي "حزب الله" يرفعون راياتهم بمساعدة الجيش.

ويبدو أن رواية الوالد غير الدقيقة وغير المحكمة عن ابنه هي امتداد لعلاقة بين الابن والوالد لا يملك الأخير كثيراً من مفاتيحها. فبعد أن عاد معين من السويد، عاد وسافر إلى الدنمارك وعمل شهوراً أخرى في المطاعم هناك، وعاد إلى لبنان. وكان ذلك قبل الهجوم على مسجد بلال بن رباح بحوالى ستة أشهر، كان خلالها معين مواظباً على الصلاة في مسجد البزري في البستان الكبير وكان يؤم المصلين في ذلك المسجد الشيخ الشاب يوسف حنينة وهو من أتباع الأسير ومعتقل اليوم لدى الجيش اللبناني.

والأشهر الستة التي فصلت بين عودة معين من الدنمارك ومعركة مسجد بلال بن رباح في صيدا شهدت الكثير من الوقائع الطائفية التي شحنت شبيبة مساجد الأسير في صيدا، ومن بينهم معين طبعاً. فقد قُتل في هذه الفترة صديقاً معيناً لبنان العزي وعلي سمهون في اشتباك مع "سرايا المقاومة" التابعة لـ "حزب الله" أثناء محاولتهما نزع علم لـ "حزب الله" رُفع في منطقة تعمير عين الحلوة على مدخل المخيم الفلسطيني. هذه الواقعة يؤسس عليها والد معين في عملية تحول ابنه إلى ما صار عليه من عنف وغضب. لكنه تحول ليس جوهرياً ومرتبباً بحال الغضب التي تُرافق أحوال فتية الأحياء في لحظات التوتر الطائفي. ذلك أنه لم يترافق مع تبدل في زي معين أو في مزاجه الديني.

ثم إن الأسيرية التي كانت تتلقف هذا الغضب وتُعيد تأطيره في عملها المسجدي، لم تكن قد بلغت "السلفية" في ممارساتها ولا في اعتقاداتها. فهي بقيت شعوراً طائفيّاً حاداً من دون مضامين تكفيرية، وإن كانت سعت إلى ملازمة سلفية دعوية تبليغية.

وحادثة مقتل العزي وسمهون بصفتها الفاجعة الأسيرية "الصغرى"، إذا ما اعتبرنا أن اقتحام المسجد هو الفاجعة "الكبرى"، والتي يحيل إليها والد معين "غضب" ابنه، تكتمل حين يشفع كلامه عنها باعتراف بأن نجله يُمكنه تقدير الواقع أكثر منه فيقول: "هو يعرف أكثر مني في شؤون الحياة، فهو سافر وخاض في الكثير من المشاكل، ويعرف بالدين أكثر مني!" وهنا يتلبس الانتحاري ضالّة والده فتتبدل أدوارهما. وهو تبدل لطالما يلحظه المرء في سير الانتحاريين وسير عائلات "الشهداء" من الجماعات الدينية.

السلفيون - الجهاديون في الأردن وتأثيرات الصراع في سوريا

مراد بطل الشيشاني

المقدمة

قد يشكل التيار السلفي-الجهادي في الأردن، والذي تعود بداياته فيه إلى بدايات التسعينيات من القرن الماضي، مجموعة من المفارقات التي نكسبها خصوصية، لعبت دوراً أساسياً في تشكيل السلوك السياسي لهذا التيار وفي صياغة علاقته بالدولة والأجهزة الأمنية فيه.

رغم صغر الدولة نسبياً، فإن الكثير من قيادات التيار في العالم كانوا أردنيين، كأبي محمد المقدسي الذي وصف بأنه أكثر المنظرين الجهاديين تأثيراً في العالم¹⁸، وأبو قتادة الفلسطيني الذي دخل في معركة قضائية مع بريطانيا حتى تم ترحيله بناء على اتفاقية بينها وبين بريطانيا، وكتابات تعد من الأدبيات الأساسية للتيار، وأيضاً أبو مصعب الزرقاوي، قائد تنظيم القاعدة في العراق حتى مقتله عام ٢٠٠٥، والآن في سوريا مثلاً فإن المنظر الشرعي لتنظيم جبهة النصرة هو الأردني سامي العريدي. وقبل هؤلاء كلهم فإن عبد الله عزام الأب الروحي للحركات الجهادية أردني أيضاً.

كما أن الطبيعة الاجتماعية للدولة الأردنية، ووجود جهاديين في مناطق عدت تاريخياً من القربة من رأس النظام، كالسلط أو معان.. الخ وبحكم البنية العشائرية فقد ساهم في إيجاد قنوات تواصل غير رسمية -مع بقاء التعامل الأمني والرسمي بطبيعة الحال- لمحاولة التخفيف من حد الصراع بين الطرفين: التيار السلفي-الجهادي والدولة، الذين مرت علاقتهما بأطوار مختلفة، ستتناولها هذه الورقة التي ستكون على شكل ملاحظات سريعة، باعتبارها جزء من مشروع بحثي أكبر يدرس العلاقة بين السلفيين-الجهاديين في الأردن والدولة فيها.

وقد قسمت الورقة إلى ثلاثة أقسام تتناول عوامل صعود التيار، ومراحل العلاقة مع الدولة، وأخيراً تأثير الأزمة السورية كمرحلة أخيرة في هذا التطور إلى الآن.¹⁹

1) عوامل صعود التيار السلفي (تسعينيات القرن الماضي)

¹⁸ William McCants (Ed.), *Militant Ideology Atlas*, Combating Terrorism Center (West Point NY),

November 2006.

¹⁹ هذه الورقة جزء من مشروع بحثي أوسع لم يكتمل بعد، يرجى في حالة الاقتباس التواصل مع معد الورقة عبر البريد الإلكتروني

muradbatal@gmail.com

عوامل عدة لعبت دوراً في بروز هذا التيار بأفراده المكملين لعيونهم، ويلبسون "الشروال قميص" الأفغاني المستمد من حقبة "الجهاد الأفغاني" ضد الاتحاد السوفيتي، وقد لعبت عودة مؤسس التيار أبو محمد المقدسي إلى الأردن كالكثيرين من العائدين من الخليج دوراً أساسياً في ذلك، خاصة بتحديثه السلطة، وادخال مفاهيم الطواغيت، وأنظمة الجور... الخ في القاموس السياسي في الأردن، مما جذب الشبان إليه.

كانت الظروف المحلية والأقليمية والدولية تمر بتسارعات مختلفة في تلك الحقبة، وساهمت كلها في توفير البنية لوجود هذا التيار، ومن هذه العوامل:

1. حرب الخليج وتراجع الإيديولوجيات القومية واليسارية

حرب الخليج الثانية إثر غزو العراق للكويت وتشكل تحالف دولي، دخلت فيه دول عربية، وانقسام العرب وفق تحالفهم، حطم الكثير من المقولات الأساسية للإيديولوجيات القومية واليسارية (خاصة وأن الاتحاد السوفيتي قد بدأت ارهاصات انهياره). وعلى الجانب الآخر لعبت التعبئة ضد استدعاء قوات أمريكية في السعودية، لأول مرة دوراً كبيراً في استفزاز الشبان، وكان الجهاديون المنتصرون في أفغانستان يتصدرون هذا المشهد، وبالمقابل يقدمون بديلاً للشبان.

2. تآكل الطبقة الوسطى وسياسات التحديث، وتراجع دور الدولة

لم يكن الأردن استثناءً في طرح سياسات تحرير الأسواق منذ بدايات التسعينيات، ومواكبة الاقتصاد العالمي، المتجه نحو الانفتاح، فبدأت ارهاصات سياسات الخصخصة التي بدأت تهز الكثير من فئات المجتمع، بحكم تغير دور الدولة الوظيفي كدولة ريعية، ومع تدفق الفارين من حرب الخليج -مع إيديولوجيات سلفية- لعب الضغط الاقتصادي دوراً في زعزعة الثقة في شبكة الأمان التي توفرها الدولة، وبالتالي قد كان السلفيون-الجهاديون بديلاً، ضمن آخرين²⁰.

3. قوة الخطاب السياسي لدى السلفيين-الجهاديين

كما أشير من قبل تجاوز الخطاب السياسي للمحرمات بانتقاد النظام ومواجهة القضاة وتكفيرهم في المحاكم، شكل خطاباً جديداً ملفتاً وجاذباً في آن معاً.

4. التدخل الأميركي، وتغير دور الأجهزة الأمنية من المخابرات إلى السي آي إيه

²⁰ تجدر الإشارة إلى أن جماعة الإخوان المسلمين أيضاً عتمدت إلى كسب الناس عبر جمعيات ومؤسسات خيرية، وقدمت شبكة أمان لهم مما ساهم في توسع الجماعة بداية التسعينيات.

مستويان أساسيان لعبا دورا في ظهور التيار السلفي؛ العامل الأول: دخول الولايات المتحدة إلى المنطقة عسكريا استفز مشاعر كثيرين، مصاحباً لتعبئة كبيرة قامت بها الحركات السياسية. ولكن من ناحية أخرى، برز العامل الأمني المرتبط بالمجموعات الإسلامية المسلحة لما بعد "الجهاد الأفغاني"، حيث أن انهيار الاتحاد السوفيتي دفع الأجهزة الأمنية الأمريكية، وتحديدًا السي آي إيه- إلى طرح مفهوم أمني للاستخبارات بشكل يقلص النفقات التي فرضتها الحرب الباردة، وهو الاعتماد على مخابرات الدول الحليفة، فيما يتعلق بالتحديات الجديدة، ومنها المجموعات الإسلامية المسلحة، التي لم تكن بارزة كما هي الآن، ومن الدول التي زاد الاعتماد عليها كانت الأردن²¹.

وبالمقابل، فإن الأجهزة الأمنية في الأردن، وتحديدًا المخابرات، شهدت تحولاً وظيفياً أيضاً، فمع تراجع دور المنظمات الفلسطينية التي كانت تشكل التهديد الأساسي للأمن القومي الأردني منذ السبعينيات من القرن الماضي، بحكم بدايات عمليات السلام في المنطقة، تحول الدور لدى الأمن القومي الأردني، لمتابعة التنظيمات الإسلامية، وبالتالي رسمت العلاقة بين الطرفين منذ ذلك الحين بفترات تتراوح بين التوتر والهدوء.

(2) مراحل العلاقة بين الأردن والتيار السلفي الجهادي

مر وجود التيار السلفي-الجهادي في الأردن، وعلاقته بالدولة، بعدد من المراحل، بدأت بمرحلة التأسيس حتى تفجيرات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001 حين دشنت صفحة جديدة في العلاقة بين الطرفين، ثم الدخول في مواجهة مفتوحة، مع تصاعد دور أبو مصعب الزرقاوي والقاعدة في العراق، ومن ثم مرحلة الربيع العربي، وأخيراً الآن مرحلة الأزمة السورية.

1. مرحلة التأسيس 1990 - 2001

تميزت مرحلة التأسيس للتيار بمحاولات نشر الفكر، وتوتر العلاقة مع الدولة والأجهزة الأمنية بشكل محدود، حيث كانت المرحلة مرحلة تعارف، ومرحلة وجود جديد للتيار في الساحة الأردنية، كما تميزت المرحلة بعدة سمات:

أ. كان هناك عدد من القضايا المنظورة أمام المحاكم، كبيعة الإمام، والاصلاح والتحدي، والألفية... الخ.

²¹ Terry McDermott & Josh Meyer, The Hunt for KSM: Inside the Pursuit and Takedown of the Real 9/11 Mastermind, Khalid Sheikh Mohammed, Back Bay Books, 2013.

ب. تميزت المرحلة بحقبة التنظير الإيديولوجي لمقولات التيار والتداخل مع التنظيرات القادمة من أفغانستان وباكستان.

ج. بدأ أفراد من التيار الهجرة إلى أفغانستان والعودة مدربين أو محملين بالإيديولوجيا السلفية الجهادية.

2. بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر

فرضت هذه المرحلة عولمة أمنية، وزادت الاعتمادية الأمريكية على الأردن، وباتت المواجهة مع التيار عالمية، وتزايدت الملاحقات الأمنية للتيار.

3. مرحلة حرب العراق والزرقاوي: المواجهة المفتوحة

مع تزايد نفوذ الزرقاوي في العراق، وتنظيمه، دخلت العلاقة بين الدولة والتيار بمواجهة مفتوحة، ونتج عن ذلك تفجيرات ثلاثة فنادق في الأردن عام 2005، والعديد من القضايا أمام المحاكم، التي زادت من 10 قضايا بين 1990-2003 إلى 22 قضية بين 2003-2008. (أنظر الرسم رقم 1).

ومع تحول المواجهة إلى نطاق اقليمي ودولي في تلك المرحلة، شهد الأردن تحولاً ديمغرافياً - جيوبوليتيكياً في نشاط التيار، كأن تزداد أهمية أريد في الشمال وينتقل الثقل إليها بحكم أنها الأقرب لسوريا، التي كانت بوابة دخول الجهاديين إلى العراق لقتال الأمريكيين، وهو ما ستفصله الورقة عند الحديث عن الحاضنة الاجتماعية للسلفيين-الجهاديين في الأردن.

4. مرحلة الربيع العربي

لأول مرة وجد السلفيون-الجهاديون أن شبان استطاعوا تغيير أنظمة قوية سلمياً وبسرعة أكثر مما سعى إليه الجهاديون طيلة ثلاثة عقود بقوة السلاح، ولذا مع مراجعات لدى منظري التيار، ومحاولات كسب العقول والقلوب، وجد الجهاديون أنفسهم لأول مرة يتظاهرون في شوارع المدن الرئيسية في الأردن.

ولكن هذا النزوع السياسي لم يستغل من قبل السلطات الأردنية وفضل الحل الأمني معهم. حيث كانت مواجهات مدينة الزرقاء (شرقي العاصمة عمان) في أبريل عام 2011، نقطة فارقة بين الطرفين الذين تبادلوا الاتهامات عن المتسبب، وترافقت حملة الاعتقالات التي تلت هذه المواجهات مع فتح جبهة جهادية جديدة كبيرة في سوريا، جذبت إليها جهاديي الأردن، شأن الكثير من الدول في العالم.

5. مرحلة الأزمة السورية

بدأ شبان أردنيون بالخروج إلى سوريا، حيث يقدر عددهم بنحو 700-1000 مقاتل. وقد أصدرت فتاوى عدة بتعيين الجهاد في سوريا، وأهمها للأبي محمد الطحاوي أردنيا عام 2012²². وقد لعب العامل الجغرافي دوراً أساسياً أيضاً في تسهيل عمليات التجنيد.

وبناء على طبيعة العلاقة مع الدولة، بدأ الانقسام: المكشوفون أمنياً يذهبون تهريباً عبر درعا، وبالتالي غالباً ما ينضمون لجبهة النصرة. أما إذا كانوا غير مكشوفين أمنياً يسافرون عبر تركيا، وغالباً ما ينضمون إلى "الدولة الإسلامية في العراق والشام". بالتالي، فإن الجيل الجديد أقرب للأخير، خاصة في ظل الصراع بين الطرفين المتصاعد أخيراً.

3) الحاضنة الاجتماعية للتيار السلفي-الجهادي في الأردن

من الصعب الحديث عن حاضنة اجتماعية في الأردن، ولكن هناك نوع من البنية الاجتماعية-الاقتصادية الداعمة لهذه التيارات. ومن الضروري الإشارة إلى أن التيار السلفي-الجهادي في الأردن شكل مجتمعات فرعية داخل المجتمع تتضمن التعليم والزواج المختلط... الخ²³.

هذه البنية الاجتماعية، بمستواها الاقتصادي والتعليمي، جاءت من بيئات فقيرة، حيث أن معظمهم، بما فيهم مشايخهم، يأتون من المناطق الفقيرة، ويشغلون في أعمال غير رسمية لعدم وجود الدعم، ولعلاقتهم المتوترة بالدولة أصلاً، وبالتالي يعملون في أشغال يدوية، ويشكلون عمالة غير ماهرة، وأما التعليم فالغالبية العظمى تلقت تعليماً متوسطاً حتى التوجيهي²⁴.

²² Murad Batal al-Shishani, Jordan's jihadists drawn to Syria conflict, BBC News Online, 30 October 2012, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-20127959>.

²³ أنظر مقال كاتب السطور عن الحياة الاجتماعية للجهاديين في الأردن: مراد بطل الشيشاني، "سهرة" في منزل جهادي أردني،

بي بي سي عربي، 14 فبراير 2014،

and English version: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/02/140214_jihadist_view.shtml

Murad Batal al-Shishani, Jihadist way of life in Jordan, BBC News Online, 18 February 2014, <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-25924689>.

²⁴ من تحليل الباحث لخلفيات نحو ٨٥ سلفياً-جهادياً في الأردن من المدكومين في قضايا متنوعة منذ بداية التسعينيات (النتائج أولية والبحث غير مكتمل بعد).

أما من حيث البعد الديمغرافي والجغرافي، فإن التيار ارتبط في منتصف التسعينات بمدن كالزرقاء والسلط ومعان، إلا أن الغالبية كانوا من الأردنيين من ذوي الأصول الفلسطينية (أنظر الرسم 2 في الملاحق)، ومعظمهم من سكان عمان الشرقية، أو الزرقاء، أو المحافظات. (أنظر الرسم 3 في الملاحق).

ومع ذلك، فإن أعداداً كبيرة من السلفيين الجهاديين ومن الأسماء القيادية، انحدروا من ذوي الأصول الشرق أردنية، وهذا ما شكل سلاحاً ذو حدين للدولة من حيث التهديد الأمني لشريحة جغرافية دوماً حسببت على النظام، وفي الوقت ذاته ساهمت في الوساطة بين الطرفين للتخفيف من حدة الصراع.

وإن حافظت الزرقاء دوماً على كونها المستودع الأساسي للتيار، وكانت السلط مآلاً قوياً للتيار، إلا إن حرب العراق عام 2003، فرضت واقعاً جغرافياً أساسياً بتوجيه الأنظار إلى شمال المملكة، أريد، التي تعد مدخلاً إلى سوريا. تعمق هذا الواقع الجغرافي مع الأزمة السورية، فتزايدت القضايا المرتبطة بإريد.

كما أن تطوراً جديداً لدى السلفيين-الجهاديين لوحظ بتزايد نفوذهم في المخيمات الفلسطينية، منذ سنوات وعلى ما يبدو بحكم تراجع دور المنظمات الفلسطينية ونفوذها هناك، حيث أن كثيراً من القضايا ارتبط مؤخراً بمخيمات كالبقعة، أو مخيم أريد.. الخ.

4) مستقبل التيار في ظل الأزمة السورية

رغم أن غالبية مؤيدي التيار هم مع جبهة النصرة إلا أن التيار الجديد يرتبط إما بحكم الايديولوجية، أو قوة موارد التنظيم، أو حتى بحكم ظروف السفر عبر تركيا، بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ورغم أن التيار رافض لممارسات لتنظيم الدولة، عبر قيادته الايديولوجية²⁵، إلا أن لهذا التنظيم وجود يعرف باسم "الزرقاويون الجدد"، الذي يعدون انفسهم حملة ارث الزرقاوي²⁶.

وبعد توسع التنظيم في العراق وسوريا وقوة موارده، فإن هذا يشكل تحدياً للتيار السلفي-الجهادي التقليدي، وإذا ما كان قادراً على استقطاب أعداد أكبر، مشكلاً صراعاً بين "الشرعية الايديولوجية" التي

²⁵ أبو محمد المقدسي وابو قتادة الفلسطيني، حتى أن المنظر الشرعي لجبهة النصرة حالياً هو الأردني سامي العريدي.

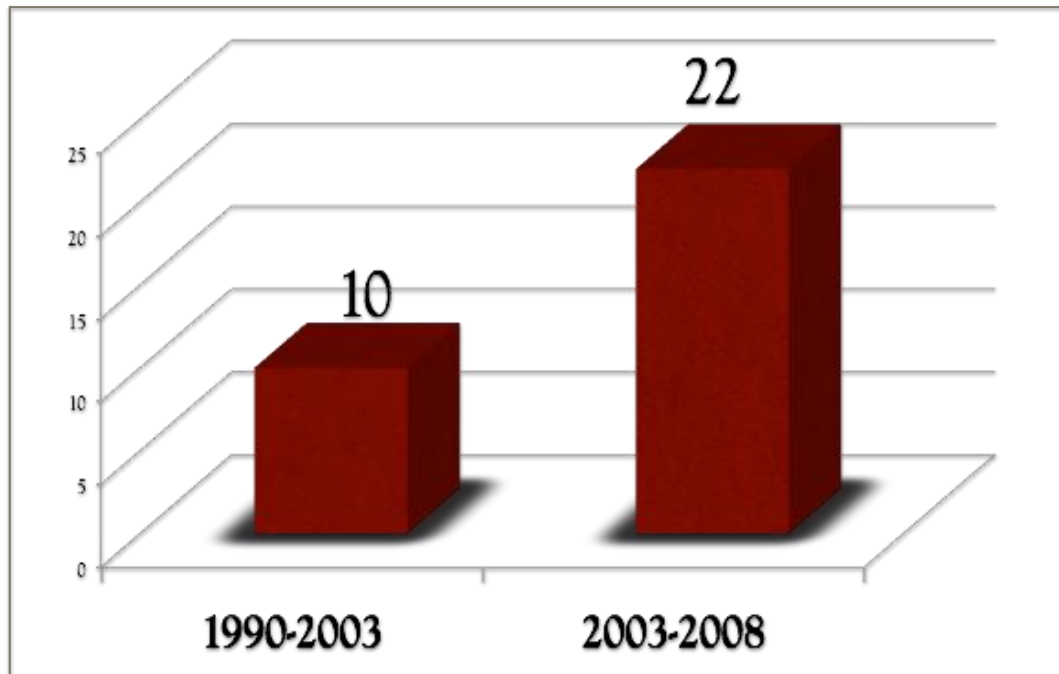
²⁶ See, Murad Batal al- Shishani, The Neo-Zarqawists: Divisions Emerge between Jordan's Salafist Militants, Terrorism Focus (Jamestown Foundation-Washington DC), Vol 5 Issue 39, November 19, 2008. AND Murad Batal al- Shishani, Al-Zarqawi's Legacy Seen in Trial of Jordanian al-Qaeda Cell, Terrorism Focus, Vol 6 Issue 4, February 6, 2009. AND Murad Batal al- Shishani, Neo-Zarqawists Target the Arab Christians of Jordan, Terrorism Monitor, Vol 7 Issue 34, November 13, 2009 AND Murad Batal al- Shishani, The Dangerous Ideas of the Neo-Zarqawist Movement, CTC Sentinel (Combating Terrorism Center), Sep 03, 2009.

يملكها الجهاديون التقليديون المرتبطون بالقاعدة وأيمن الظواهري، و"قوة الموارد" التي يملكها "تنظيم الدولة" سواء فس العراق أم سوريا، ولدى مويديه في عدد من الدول، ومنها الأردن.

الملاحق

(الرسم 1)

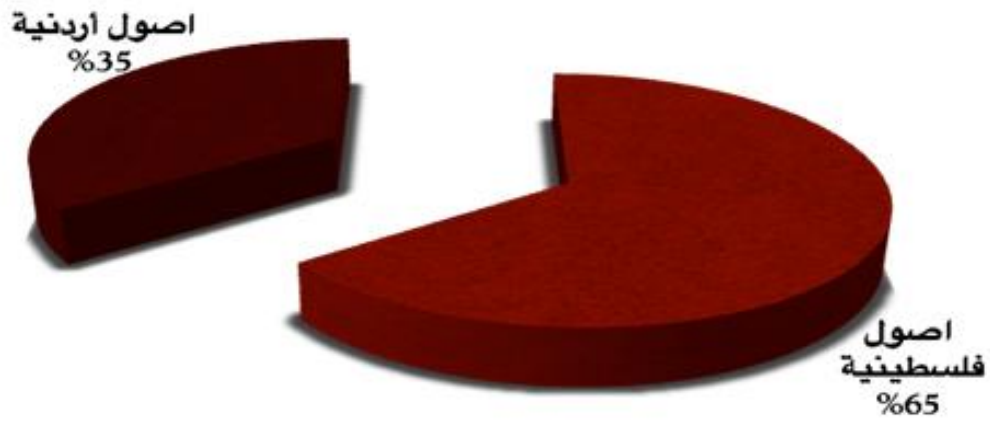
القضايا المرتبطة بالتيار السلفي-الجهادي في الأردن



من تحليل الباحث لخلفيات نحو 85 سلفيا-جهادياً في الأردن من المدكومين في قضايا متنوعة منذ بداية التسعينيات (النتائج أولية والبحث غير مكتمل بعد).

(الرسم 2)

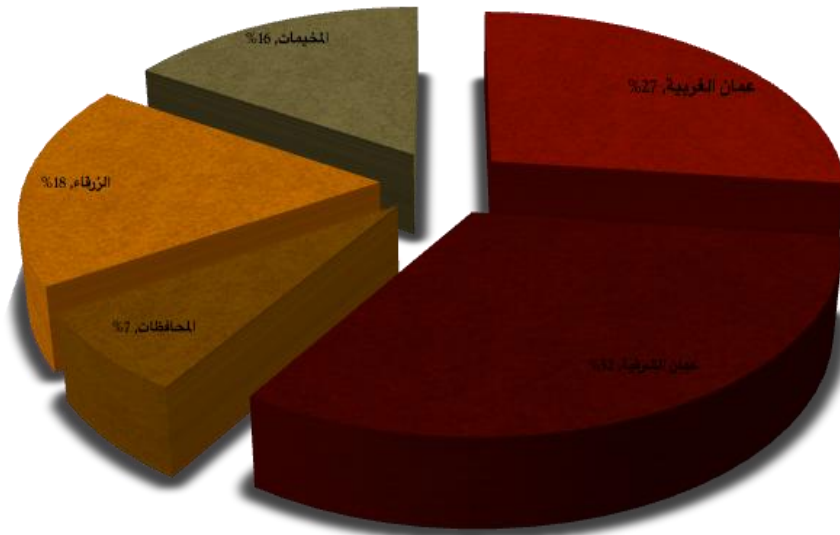
تقسيم المدكومين في قضايا السلفيين-الجهاديين في الأردن



من تحليل الباحث لخلفيات نحو 85 سلفيا-جهادياً في الأردن من المدكومين في قضايا متنوعة منذ بداية التسعينيات (النتائج أولية والبحث غير مكتمل بعد).

(الرسم 3)

توزيع الجهاديين في الأردن حسب مناطق سكنهم



من تحليل الباحث لخلفيات نحو 85 سلفيا-جهادياً في الأردن من المدكومين في قضايا متنوعة منذ بداية التسعينيات (النتائج أولية والبحث غير مكتمل بعد).

تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام) في سياقه العراقي

د. حيدر سعيد

دمج السُّنَّة السياسية بالإيديولوجيا السلفية

أصدر تنظيم (دولة العراق الإسلامية)، الذي كان يُوصَف بأنه الفرع العراقي لتنظيم (القاعدة)، ما بعد مشروع (الصحو)، الذي خُطِّط له وأشرفت على تنفيذه القوات الأمريكية في العراق، بقيادة الجنرال ديفيد بترايوس منذ خريف 2007، وثيقتين استراتيجيتين، الأولى أصدرها مطلع 2010، وحملت عنوان (خطة استراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية)، وهي نص طويل، يتجاوز 50 صفحة، والأخرى حملت عنوان (هدم الأسوار)، وهذه تسجيل صوتي لزعيم التنظيم، أبي بكر البغدادي، بُث في تموز/يوليو 2012، ومثَّل أول ظهور صوتي له، منذ تولى زعامة التنظيم، في أيار/مايو 2010، بعد مقتل زعيمه السابق، أبي عمر البغدادي، في نيسان/أبريل 2010. وهذه الوثيقة الصوتية تحمل رؤى عن الاستراتيجيات الجديدة للتنظيم، تختلف اختلافاً كبيراً عن الوثيقة الأولى.

وهذا الاختلاف بين الوثيقتين لا يرتبط بتغير زعامة التنظيم، ولا بتراكم فكري يفرضه نموه، بل بالسياق السياسي والعسكري الذي أحاط به ما بعد مشروع الصحو.

الوثيقة الأولى (خطة إستراتيجية) تركّز على وضع الدولة وواقعها العملي، فتعترف بأنها تعرضت إلى التراجع والانحسار مع مشروع الصحو، وهذا هو أحد النقاط الجوهرية في هذه الوثيقة، التي تحاول أن تقدّم حزمة من الاستراتيجيات والسياسات لتجاوز هذا الانحسار، حيث أن الجانب الأساسي منها عسكري. من هذه الاستراتيجيات أن التنظيم لن يستطيع خوض حرب شاملة بالكيفية التي كان عليها في السنوات 2004 - 2007، بل إنه سيلجأ إلى عمليات نوعية، عبر ما تسميه الوثيقة "سياسة الاستهداف وتكسير العظام". وهذه العمليات يجب أن تركز على العناصر المحلية، الذين تسميهم "المرتدين"، بدلا من الأمريكان، الذين تسميهم "الصليبيين". وتلخّص الوثيقة هذه الاستراتيجية الجديدة بتعبير "تسع رصاصات للمرتدين ورصاصة للصليبيين"، وهو ما يعني استهدافا واسعا للجيش والشرطة، بما يخلق حالة رعب من الانتساب إلى هذين الجهازين، واستهدافاً للرموز السياسية. ولكن الهدف الأول للتنظيم، الذي تطرحه هذه الوثيقة، هو مجالس الصحو وعناصرها. وفي هذا الإطار، دعت الوثيقة إلى تأسيس ما سمّته "مجالس الصحو الجهادية"، بالتحالف مع رموز في المجتمع المحلي، ولا سيما القيادات العشائرية التي لم تنخرط في مجالس الصحو التي أنشأها الأمريكان²⁷.

²⁷ يُنظر: خطة استراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية، مفكرة الفلوجة، محرم 1431 هـ (كانون الثاني - شباط 2010)، على الرابط الإلكتروني الآتي:

أما وثيقة (هدم الأسوار)، فتتزامن مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق، أواخر 2011، إذ بدأت (دولة العراق الإسلامية) تلملم شتاتها منذ أواسط 2012. وقد يكون هذا تنفيذا لما أعلنت عنه في الخطة الاستراتيجية السابقة من ضرورة الاستعداد لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية.

وبخلاف ما تضمنته الوثيقة السابقة من التركيز على عمليات نوعية، أعلن البغدادي عن محاولة استعادة السيطرة والنفوذ في المناطق التي كانت تسيطر عليها الدولة أو أسلافها، ما قبل مشروع الصحوة، في السنوات 2004 - 2008.

وإجمالاً، ركز مشروع (هدم الأسوار) على ثلاثة أمور:

- استعادة المناطق التي انحاز منها التنظيم،
- محاربة الحكم الشيعي، الذي يسميه "الصفوي"،
- تحرير أسرى المسلمين²⁸. وقد شهدت مرحلة ما بعد الإعلان عن (هدم الأسوار) سلسلة من العمليات النوعية، ركّز الأساسيات منها على اقتحام السجون التي تضم معتقلي التنظيم ومحاولة تهريبهم. وقد توجت هذه المحاولات باقتحام سجن أبي غريب والتاجي، اللذين يؤويان سجناء من تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش")، في تموز/ يوليو 2013، ما أدى إلى تهريب وفرار أكثر من 500 من عناصر التنظيم، بعضهم قادة كبار محكوم عليهم بالإعدام. وقد عدّت داعش هذه العملية خاتمة حملة (هدم الأسوار)²⁹.

إن هذه التحولات لا تنفصل عن الأزمة السياسية الحادة التي يعيشها النظام السياسي العراقي، الذي أنشأ ما بعد 2003.

وعلى نحو عام، لا يمكن فصل التنظيمات الراديكالية عن البيئة السياسية التي تنمو فيها وخلالها. إنها نتاج لوضع سياسي يعاني من اختلالات بنيوية. وقد يصبح نمو مثل هذه التنظيمات في العراق، من (القاعدة) إلى داعش، مثالا دراسيا مهما لهذه الفكرة، فهي تعبير عن وضع سياسي مختل، حتى وإن تطورت وأصبح لها وضع مستقل عن السياق السياسي الذي نشأت فيه، وهي تنمو، وتتطور، وتتنفس،

²⁸ يُنظر: نص خطبة (هدم الأسوار)، التي عنوانها البغدادي بالأصل: "ويأبى الله إلا أن يتم نوره"، شبكة الدفاع عن السنة، على الرابط الإلكتروني الآتي: <http://www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=153320>.

²⁹ يُنظر: بيان عن غزوة (قهر الطواغيت) في سجن أبي غريب والتاجي، الدولة الإسلامية في العراق والشام 23 تموز/ يوليو 2013، شبكة الرحمة الإسلامية، على الرابط الإلكتروني الآتي: <http://m.arahmah.com/arabic/ad-dwlt-al-islamyt-fy-al-raq-walsham-byanun-an-ghzwt-qhr-at-ttwaghyt-fy-sjny-aby-ghryb-waltajy.html>.

في هذه الاختلالات، وفي خطوط الانقسام السياسي والمجتمعي الحادة. ومن ثم، لا يمكن الدفاع عن أن لهذه التنظيمات قوة ذاتية، بل إن قوتها تنأت من حواضنها، . . من قبول الحاضنة الاجتماعية بها، في سياق سياسي تسمح لها تلك الحاضنة بأن تلعب دوراً لتصحيح توازنات القوى، بوصفها أداة انتقام أو ضغط، أو تأثير، أو ما إلى ذلك.

أزمة النظام السياسي العراقي ما بعد 2003

لقد كان إسقاط نظام صدام حسين على يد قوات الاحتلال العسكرية الأمريكية، في نيسان/ أبريل 2003، نقطة فاصلة في تاريخ الدولة العراقية، فقد جرى إعادة تعريف هذه الدولة، من كونها (دولة - أمة)، إلى أن تكون دولة متعددة الهويات، وأن على النظام السياسي أن يعكس شراكة هذه المكونات في مؤسسة القرار.

وقد كان أول تصميم لهذا النظام التعددي مضمناً في (قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية)، الذي صدر في آذار/ مارس 2004، وكان بمثابة دستور انتقالي. وكان هذا التصميم مقترحاً أمريكياً، بمعنى أنه فكرة أجنبية، وليس فكرة عراقية، لأن النخبة السياسية العراقية لم تكن تفكر بدولة بهوية مركبة، أو متعددة الهوية، بهذا الشكل.

تضمن هذا التصميم المفاصل الرئيسية للنظام التعددي (اللامركزية والاستقلال الذاتي القطاعي "الفيدرالية"، التمثيل النسبي، الفيتو المتبادل)، الذي يوصف بأنه النظام الأمثل للمجتمعات المنقسمة، وقد عُرف العراق بوصفه مجتمعاً منقسماً، غير أن الدستور الدائم لسنة 2005، الذي كتبه لجنة عراقية منتخبة، شهد صعود نزعة أغلبية، حاولت القضاء، بشكل منهجي، على مفاصل رئيسية في النظام التعددي. وفي الحقيقة، يتضمن دستور 2005، سياسياً، تعارضاً بين نزعتين: نزعة تعددية، خلفها إرث (قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية)، ونزعة أغلبية، لا تؤمن بالنموذج التعددي.

وقد قادت هذه النزعة الأخيرة النخبة السياسية الشيعية، التي يبدو أنها - بسبب تكوين قومي تقليدي، أو بسبب ما يتيح وضع الأغلبية الديموغرافية من تصورات سياسية - لم تنسجم مع فكرة الدولة متعددة الهويات.

وهكذا، جرى القضاء على عناصر أساسية في النظام التعددي لصالح نزعة أغلبية. وهذه النزعة لا تزال تخوض عملية طويلة لاحتواء النظام التعددي.

وفي كل الأحوال، تشكل النزعة الأغلبية، التي تضمنها دستور 2005، العنبة التي ستتولد منها نزعة استثنائية، سيطورها، لاحقاً، رئيس الوزراء نوري المالكي خلال سنوات حكمه الثماني (2006-2014)، والتي تمثلت بالسيطرة على سائر مفاصل النظام السياسي والمؤسسات السياسية العامة.

والأكثر من هذا، تعامل المالكي مع الفرقاء المحليين، ولا سيما السياسيون السنة، لا بوصفهم شركاء وطن وعملية سياسية، بل بوصفهم ممثلي خنادق ومجاوز عابرة للحدود.

وعلى نحو عام، تعامل المالكي، بُعيد الربيع العربي، مع الصراع الدائر في العراق بوصفه جزءاً من صراع أوسع من العراق، ففي ولايته الثانية (2010 - 2014)، التي كانت ولاية أزمات مستمرة، وتزامنت بدايتها مع انطلاق الربيع العربي، اعتمد المالكي سياسةً تنكيل بالرموز السياسية السنية، بدأت بمذكرة القبض على نائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، والحكم عليه بالإعدام، أواخر 2011، مروراً بمداومة مكتب وزير المالية، وأحد أبرز زعماء السنّة السياسيين، رافع العيساوي، واعتقال عناصر من حمايته، أواخر 2012، ثم اعتقال النائب أحمد العلواني، بعد الهجوم على بيته، وقتل أخيه، إثر إعلان الحكومة الحرب على داعش في صحراء الأنبار، هذا فضلاً عن عشرات مذكرات القبض بحق طيف واسع من النخبة السياسية السنيّة.

كان هذا التنكيل هو السبب المباشر الذي أطلق حركة احتجاج واسعة في المحافظات السنية، بدأت إثر اعتقال عناصر من حماية رافع العيساوي، ولكن هذه الحركة هي - في الحقيقة - نتاج الشعور المتراكم في المجتمع السني في العراق بأن مؤسسة الحكم لا تعكس شراكة متكافئة.

ولذلك، تحوّلت الحركة، فوراً، من قضية العيساوي إلى مجموعة من المطالب التي تخصّ المجتمع السني. وهذه المطالب تمثل إجراءات قضائية، وقانونية، وسياسية، وعسكرية - أمنية، لعل أبرزها إطلاق سراح جميع المعتقلين والمعتقلين المتهمين وفقاً للمادة (4) من (قانون مكافحة الإرهاب)، وتعليق العمل بهذه المادة السالفة، وإيقاف كل القضايا المتعلقة بهذا القانون، وإيقاف العمل بـ (قانون المساءلة والعدالة)، الذي يرى السنّة أنه يستهدفهم ويمارس عقاباً جماعياً عليهم، فضلاً عن أنه تحول إلى أداة ابتزاز مسيّسة، وأخيراً، تحقيق التوازن في كل مؤسسات الدولة، ولا سيما العسكرية والأمنية والقضائية³⁰.

غير أن المالكي لم يتعامل مع حركة الاحتجاج السنيّة إلا بوصفها حركة تمرد، تستهدف تهديد الحكومة الشرعية في بغداد، التي يشكل الشيعة عصبها، معزّزاً قراءته بأنها جزء من صراع المحاور الإقليمية، وأن قوى وخندقاً إقليمياً يقف وراءها، ولم يستطع أن يفهمها بأنها أزمة نظام. ولذلك، لم يعتمد على إطلاق مبادرة تفاوض جادة مع الحركة.

نمو داعش

ومع ذلك، يبدو أنه كان ثمة قرار بأن تحافظ حركة الاحتجاج السنيّة، في الأقل في مركزها في الأنبار، على طابعها السلمي المطلبي، على الرغم من التهديدات التي كانت توجهها الحكومة بضرورة فض الاعتصامات، وعلى الرغم من بعض الأحداث الأمنية، التي عدّها المعتصمون (استفزازاً من القوات

³⁰ يُنظر النص الكامل لوثيقة المطالب، في: جريدة الوطن الكويتية، عدد 6 كانون الثاني/ يناير 2013، على الرابط الإلكتروني الآتي: <http://alwatan.kuwait.tt/articleDetails.aspx?Id=245801>.

الحكومية)، وعلى الرغم من أن الحركة كانت تحيط بها أطراف متطرفة، من قبيل (دولة العراق الإسلامية)، التي كانت تحاول أن تستغل ما يجري لإطلاق عمل عنفي أوسع، وبالفعل، حثّ التنظيم المحتجين على حمل السلاح ضد المالكي، لأن "السلام والصبر" لا طائل من ورائهما في التعامل مع "الحكومة التي يقودها الشيعة"، بحسب تعبير أبي محمد العدناني، المتحدث باسم التنظيم، الذي قال في تسجيل صوتي، أواخر كانون الثاني/يناير 2013، أي بعد شهر من انطلاق الحركة: "أمامكم [أي المعتصمين] خياران لا ثالث لهما، إما أن تركعوا للروافض وتعطوا الدنيّة، وهذا محال، وإما أن تحملوا السلاح، فتكونوا أنتم الأعلون. ولئن لم تأخذوا حذرکم وأسلحتکم لتذوّمَنّ الويلات على أيدي الروافض الذين لا زالوا [كذا] يخادعونكم"³¹.

آنذاك، لم تكن (دولة العراق الإسلامية) قد استعادت قوّتها، بعد الهزيمة التي تعرضت لها إثر مشروع (الصحوّة)، وهو الأمر الذي سيتحقق لها خلال تجربتها في سوريا، منذ أواخر 2011، التي كانت أول دور خارجي تنفذه. وبقدر ما أسهم هذا الدور في تعزيز مكانتها في الفضاء السنيّ المسلح في المنطقة، مع اشتداد التوتر الطائفي، أرادت (دولة العراق الإسلامية)، من هذا الدور، أن تستعيد تأثيرها الداخلي، مع استمرار الأزمة السياسية في البلاد، وميل السنيّة في العراق إلى دعم (الثورة) في سوريا، في مقابل دعم الشيعة للنظام. وهكذا، تكون الأزمة السورية هي العنصر الأكثر حيوية في استعادة الثقة بـ (دولة العراق الإسلامية)، واستعادة المقاتلين الذين فقدتهم لصالح (الصحوّة)، لتكون هذه الأزمة - من ثم - نقطة مفصلية في وضعيتها³².

وفي كل الأحوال، لم يكن بإمكان (دولة العراق الإسلامية) أن تنشط من دون قبول الحاضنة الاجتماعية المحلية.

ويبدو أنه كانت ثمة تموجات وطموحات مختلفة من حركة الاحتجاج في المناطق السنية المختلفة، فإذا كان قرار الأنبار هو المحافظة على سلمية الحركة، كانت ثمة مناطق أخرى تسعى إلى الانتقال بالحركة إلى مستوى آخر، عنفي، ربما للخروج من الجمود والإيقاع الثابت الذي وصلت إليه، ولأن المكونات السياسية للحركة، في تلك المناطق، تختلف عما هو حاصل في الأنبار، وبعضها لديه طموح انقلابي، كحزب البعث وضباط الجيش السابق.

³¹ نقلًا عن: (القاعدة) تدعو المحتجين في العراق إلى "حمل السلاح" ضد المالكي، الموقع الإلكتروني (راصد الشرق الأوسط)، نقلًا عن: رويترز، 1 شباط/فبراير 2013، على الرابط الإلكتروني الآتي:

<http://www.observerme.com/modules.php?name=News&file=article&sid=30276>.

³² يُنظر: الأزمة السورية وتداعياتها على العراق، حيدر سعيد، مركز الأبحاث العراقية، بغداد، تموز/يوليو 2012، ص 4 - 5.

في هذا السياق، حدثت مواجهة مسلحة، بين عدد من المعتصمين، في ساحة الاعتصام في الحويجة، ونقطة للجيش قرب الساحة، يوم 19 نيسان/ أبريل 2013، انتهت بمقتل جندي وأحد المعتصمين، الأمر الذي حدا بالجيش إلى أن يحاصر الساحة، بحثاً عنم أطلق النار على النقطة، ثم إلى أن يقتحمها ويفضّ الاعتصام بالقوة ويحرق خيم المعتصمين، يوم 23 نيسان/ أبريل، ما أدى إلى مقتل نحو 50 من المعتصمين، وجرع واعتقال العشرات.

كانت حادثة الحويجة نقطة مفصلية، في حركة الاحتجاج السنية، وفي وضعية (دولة العراق الإسلامية)، وفي مسار الأمور السياسية والأمنية في البلاد، على نحو عام.

لقد بدا للمجتمع السني أن الطريقة التي فُضّ بها اعتصام الحويجة يشير إلى أن الحكومة لن تتعامل مع المطالب التي قدّمتها الحركة بشكل سلمي، وأنها ماضية إلى تصفية الحركة بشكل عنيف، ومن ثم، خرجت الحركة من سلميّتها، على نحو كبير، فبدأت سلسلة مواجهات مع الجيش، وجرى استهداف عناصر الجيش، بشكل مباشر.

كانت هذه اللحظة هي التي قادت إلى تمكين (دولة العراق الإسلامية) من المجتمع السني وتنشيط المساحات المتطرفة فيه، وأضعفت ممانعته لطموحات (دولة العراق الإسلامية). هذا الاستسلام المجتمعي للتطرف يرتبط - مرة أخرى - بأزمة النظام السياسي.

لقد تزامن هذا الحادث مع الإعلان عن ولادة (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، لبدء التنظيم - منذ ذلك التاريخ - باستعادة نوعية وحجم الأعمال التي كان ينفذها في العراق، في السنوات 2004 - 2007، ما قبل مشروع الصحوة.

ولعل أحد أهم الأدلة على هذا تصاعد أعداد الضحايا المدنيين، بدءاً من حادثة الحويجة.

ومن يتابع الموقع الإلكتروني (ضحايا حرب العراق Iraq Body Count)، وهو أوسع موقع معني بإحصاء القتلى المدنيين العراقيين بأعمال عنف عسكرية، أو ذات طابع سياسي، منذ بدء الغزو الأمريكي للعراق في آذار/ مارس 2003، يكتشف أن الأشهر التي تلت حادثة الحويجة (أيار/ مايو 2013، وما بعده) سجّلت منحنى تصاعدياً وأرقاما قياسية في أعداد الضحايا المدنيين العراقيين منذ أواسط 2008، حين بدأت أعداد الضحايا بالانخفاض التدريجي، بعد معارك صولة الفرسان على الميليشيات الشيعية في الجنوب، ومشروع الصحوة، الذي كاد يقضي على تنظيم (القاعدة)، فبعد أن كان عدد القتلى المدنيين، في نيسان/ أبريل 2008، 1309، أصبح في أيار/ مايو من السنة نفسها 902، وفي حزيران/ يونيو 748، وهكذا. وفي المعدّل، تراوحت أعداد الضحايا، في المدة من تموز/ يوليو 2008 - نيسان/ أبريل 2013، بين 218 - 682 للشهر الواحد.

أما بعد حادثة الحويجة، فبلغ عدد الضحايا المدنيين، في شهر أيار/ مايو 2013 (أي الشهر الأول الذي تلا الحادثة)، 888، وهذا الرقم هو الأعلى منذ أيار/ مايو 2008، ثم سجّل تموز/ يوليو 2013 رقماً قياسياً جديداً، هو الأعلى من نيسان/ أبريل 2008، إذ بلغ عدد الضحايا 1145، ثم عاد أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها ليسجل رقماً قياسياً آخر، إذ بلغ عدد الضحايا فيه 1306. وأخيراً، سجّل حزيران/ يونيو 2014، أي الشهر الذي شهد سقوط الموصل، الرقم الأعلى منذ آب/ أغسطس 2007، أي ذروة الحرب الأهلية، وما قبل إطلاق مشروع الصحوة، إذ بلغ عدد الضحايا المدنيين فيه 1934.

وفي المجمل، عادت أعداد الضحايا سنة 2013 إلى المستوى الذي كانت عليه سنة 2008، بحدود 10 آلاف قتيل، بعد أن كانت الأعداد، في الأعوام 2009 - 2012، تتراوح بين 4000 - 5000 قتيل للسنة الواحدة³³. ويُتوقع أن تتجاوز أعداد الضحايا سنة 2014 ما كانت عليه سنتا 2008 و2013، لتقترب من أرقام سنتي 2006 و2007.

وفضلاً عن هذا، أخذت أعمال العنف للمدة 2009 - 2013 إيقاعاً محدداً، لم تتمكن (دولة العراق الإسلامية) من تنفيذ أعمال نوعية إلا مرة كل بضعة أشهر، في حين استطاعت منذ حادثة الحويجة من تنفيذ سلسلة من العمليات النوعية، التي كانت تستهدف مؤسسات رسمية.

يلاحظ مايكل نايتس أنه "في عام 2010، في فترة انخفاض نشاط القاعدة في العراق، انخفضت أعداد الهجمات التي تحمل بصمة التنظيم كتلك التي تُستخدم فيها السيارات المفخخة إلى معدل 10 في الشهر الواحد، ولم تحدث الهجمات المنسقة التي يشنّها التنظيم في أكثر من مدينة في آنٍ واحدٍ إلا مرتين أو ثلاثاً في العام، في حين وقع 71 تفجيراً بسيارات مفخخة في الشهر الواحد في المعدل سنة 2013، ووقعت ضربات متعددة المواقع كل 11 يوماً. والعمليات التي تعتمد على الهجمات الانتحارية هي الأخرى في ازدياد، ففي 2010 تناقصت هذه الهجمات لتصل إلى معدل 6 في الشهر الواحد، وظل هذا المعدل كما هو عليه طوال 2012. وفي عام 2013، وقعت 22 عملية من هذه العمليات في الشهر الواحد في المعدل. [. . .] وفي فترة انخفاض العنف في العراق مطلع 2011، كانت البلاد تتعرض لـ 300 حادثة أمنية كبيرة تقريباً في الشهر الواحد. أما خلال 2013، فكان العدد الإجمالي الشهري للحوادث هذه يصل بشكلٍ متكررٍ إلى 1200"³⁴.

إن المنحنى التصاعدي في العمليات النوعية التي نفّذتها (دولة العراق الإسلامية) ثم داعش يبدأ، في الحقيقة، مع الإعلان عن مشروع (هدم الأسوار). ومع ذلك، تركّز جلُّ هذه العمليات على الهجوم على

³³ يُنظر: قاعدة البيانات، الموقع الإلكتروني (ضحايا حرب العراق)، على الرابط الإلكتروني الآتي: <https://www.iraqbodycount.org/database>.

³⁴ The Resurgence of Al-Qaeda in Iraq, Michael Knights, The Washington Institute For Near East Policy, Washington D. C., Dec. 2013, p. 3.

السجون ومراكز التوقيف واقتحامها لتهريب سجناء التنظيم ومعتقليه، وهو - على ما يبدو - أحد المعاني الأساسية لفكرة (هدم الأسوار)، غير استعادة المناطق التي كانت تسيطر عليها (دولة العراق الإسلامية) وأسلافها للمدة من 2004 - 2008.

أما العمليات التي نفذها داعش ما بعد حادثة الحويجة فاختلفت كما ونوعا عن التي قبلها. ويمكن، إجمالاً، تحديد هذا الاختلاف فيما يأتي:

- أن عمليات ما بعد الحويجة أكثر كثافة، مما يشير إلى استعادة داعش لشيء من قوته التي فقدتها مع مشروع الصحو،
- أنها تستهدف المؤسسات الرسمية، المدنية والعسكرية،
- أنها قد تكون امتداداً للمشروع الذي أعلن عنه البغدادي في (هدم الأسوار) من أنهم ماضون إلى استعادة المناطق التي خسروها مع مشروع الصحو،
- ولذلك، تركزت هذه العمليات في المحافظات السنية، لتدمير هياكل الدولة في تلك المناطق. وهذا ما يكشف عنه استقرار خريطة عمليات داعش ما بعد الحويجة، وإلى بدء ما عُرف بـ (أزمة الأنبار)، أواخر 2013 ومطلع 2014.

داعش والإطار السني

لا تزال علاقة سنة العراق بداعش يشوبها الكثير من الالتباس، فمن جهة، تشعر الغالبية الساحقة من السنة بأن داعش هو أداة الانتقام التي وقفت بوجه سنوات من تهيش وتنكيل الحكومة المركزية في بغداد لهم وعدم استماعها لمطالبهم، ومن جهة أخرى، وبسبب الحرج الذي استشعره سنة العراق من أن مبادرتهم وصوتهم السياسي اختطفه داعش، تحوّلت الرواية السنية لما جرى في الموصل، يوم 9 حزيران/ يوليو 2014، إلى إنكار داعش، وإلى اختزال ما يجري بأنه (ثورة شعبية)، ينفّذها ويقودها (ثوار العشائر).

ومع أن هذه الرواية ارتبكت قليلاً، مع إعلان دولة الخلافة، في 29 حزيران/ يونيو 2014، ومع أن الوضع العسكري تعقّد، فعلاً، مع انخراط الآلاف من أبناء المناطق السنية تحت راية الثورة أو الانتفاضة، ومع الدور الحاسم لعناصر الجيش السابق، تلخّص هذه الرواية حجَم الالتباس الذي يعيشه سنة العراق.

وفي الحقيقة، ثمة تداخل بين داعش والقضية السنية، جزء من مظاهره أن زعماء داعش، ومنهم أبو بكر البغدادي (إبراهيم عوّاد البديري السامرائي) هم عراقيون سنة، غير منفصلين عن المشاعر العامة للسنة العراقيين. ومن مظاهره أن داعش تكاد تصبح المنظمة السياسية الأكثر قرباً من الوجدان السني العام في الشرق العربي، لما يرى فيها السنة من أنه يواجه خطر التمدد الشيعي، في سياق صراع الخنادق الطائفية في المنطقة.

ومما يلاحظ، هنا مثلاً، أن تعبير (الصفويين)، الذي يشير إلى الشيعة، هو تعبير مركزي في معجم أبي بكر البغدادي، ولعله لم يظهر بهذه السعة، في خطاب داعش أو أسلافها، إلا مع البغدادي، فالزرقاوي، الذي يتخذ موقفاً متشدداً من الشيعة، ولا يعدهم مسلمين، ويدعو إلى قتلهم، يستعمل تعبير (الرافضة)، وهو التعبير الذي تبناه أبو عمر البغدادي، مع أنه كان يستعمل، أحياناً، تعبير (الرافضة المجوس)، في الإشارة إلى الشيعة الإيرانيين، ففي حين كان أبو عمر البغدادي يستعمل تعبير (الشرطة العراقية العميلة)، توسع أبو بكر البغدادي، فقال: "الجيش الصفوي"، و"الشرطة الصفوية"، وما إلى ذلك. ويتعدى تعبير (الصفويين) الإشارة المذهبية، فهو يتضمن حمولة إثنية، إذ يشير إلى الدولة الصفوية، وهي الدولة الإيرانية التي حولت إيران من المذاهب السنية (الشافعية والحنفية) إلى المذهب الجعفري.

ويبدو لي أن استعمال البغدادي لتعبير (الصفويين) مرتبط بعاملين:

- أنه عراقي، والتوسع في استعمال هذا التعبير مرتبط بخلفيته العراقية، فقد كان هذا التعبير تعبيراً عراقياً بالدرجة الأولى، استُعمل في السجلات السياسية والثقافية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، في الإشارة إلى تهمة استعملت كثيراً في السجل الطائفي في العراق بأن الشيعة في العراق من أصول إيرانية، أو أن ولاءهم السياسي لإيران أكثر مما هو للعراق. وهذا التعبير مستمد من أدبيات الصراع على العراق بين الإيرانيين (الصفويين ثم القاجاريين) والعثمانيين. ولذلك، يستل البغدادي هذا التعبير من أدبيات السجل الطائفي في العراق،

- أن هذا التعبير مرتبط بصعود المحاور الطائفية في المنطقة ما بعد الربيع العربي، وهو يشير إلى أن البغدادي يسلك من حيث هو سني، أكثر مما هو أيديولوجي سلفي.

ومع ذلك، ينبغي لسائر الفاعلين السياسيين، الداخليين والخارجيين، فك هذا التداخل بين داعش والقضية السنية في العراق. لا ينبغي إنكار وجود داعش وحجمه، ولكن، ينبغي الإيمان بأن لداعش وسنة العراق طريقتين مختلفتين: داعش يحمل مشروعاً أيديولوجياً، يتمثل في تأسيس دولة خلافة، لا تقف عند حدود العراق، وسنة العراق يطالبون بوضع سياسي، يتمثل في مؤسسة حكم في بغداد أكثر توازناً.

هذا كله مع احتمال أن تتطور علاقة داعش بالمجتمع السني في العراق على غرار ما حدث في سوريا: أن يدخل داعش في صراع مسلح مع الفصائل السنية على النفوذ والسيطرة (وان كانت هذه الأخيرة لا تبدو قادرة على خوض مثل هذا الصراع، وأن الوضع يختلف تماماً عن سوريا، حيث يسيطر داعش بشكل شبه كامل على الفضاء السني المسلح في العراق)، أو أن تزداد الوطأة الأيديولوجية لداعش على المجتمع المحلي، ولا سيما بعد إعلان دولة الخلافة.

وبالفعل، كان قيام داعش بتفجير مرقد ومقامات الأنبياء في مدينة الموصل، أواخر تموز/ يونيو 2014، ولا سيما مقام النبي يونس، الذي يمثل جزءاً أساسياً من هوية المدينة، لحظة مفصلية في علاقة المجتمع

المحلي بداعش، الذي يبدو أنه لم يستطع أن يحافظ على التوازن الصعب بين كسب ودّ المجتمع المحلي وتنفيذ المشروع الإيديولوجي السلفي.

إثر ذلك، أعلن أسامة النجيفي، الرئيس السابق لمجلس النواب، وأحد أبرز الزعماء السنة، فضلا عن أصوله الموصلية، عن تشكيل فصائل محلية مسلحة لمواجهة داعش، إلا إن الأمر يبدو عسيرا جدا، بسبب مصادرة داعش للجزء الأكبر من السلاح الذي بحوزة المدنيين، وانقطاع خط الإمدادات العسكرية مع الموصل، الأمر الذي يجعل هذه الفصائل (إن ثبت وجودها) من دون دعم عسكري ولوجستي.

داعش: القضية السنية والتطورات الإقليمية

مثلما كان للتطورات الإقليمية ما بعد الربيع العربي، ولد سيما الثورة السورية، دور كبير في إعادة تعريف الصراع في العراق، كان لهذه التطورات دور حاسم في نمو داعش، الذي استطاع أن يستعيد قوته في سوريا، ومن خلال ثورتها، التي شهدت التجربة (الجهادية) الكبرى، وهي تجربة أكبر من التجربة (الجهادية) في أفغانستان والعراق مجتمعين، ولد سيما في أعداد المقاتلين، والفصائل، والتسليح. وقبل ذلك، كانت (دولة العراق الإسلامية)، قبيل الربيع العربي، قد وصلت إلى أضعف مستوى بلغته.

ومع الثورة السورية، اتجهت (دولة العراق الإسلامية) إلى الإسهام فيها، منذ اللحظة التي اتجهت فيها الثورة إلى التسليح. وقد كان هذا أول دور عابر للحدود تنفذه، لتسعى من خلاله إلى لعب دور حاسم في الفضاء السني المسلح في المنطقة، على نحو ما حصل الآن.

أنشأت (دولة العراق الإسلامية)، أواخر 2011، كما هو معلوم، (جبهة النصرة)، بقيادة أبي محمد الجولاني. وقد أعلنت (جبهة النصرة) عن أول عملية تتبناها في كانون الثاني/يناير 2012. وظلت (دولة العراق الإسلامية) تشرف عليها وتديرها إلى إعلان البغداد، في نيسان/أبريل 2013، دمج (جبهة النصرة) و(دولة العراق الإسلامية) في كيان واحد يحمل اسم (الدولة الإسلامية في العراق والشام). عند ذاك، أعلن الجولاني التزامه بخط الظواهري، وهو ما يعدّه الباحثون أول ارتباط رسمي بين (جبهة النصرة) و(القاعدة).

وفي الحقيقة، يمكن إعادة رواية سقوط الموصل بيد داعش، لا من جهة (المظلومية السنية) فقط، بل من جهة خطين آخرين متوازيين معها، وهما نمو داعش، من جهة، والتطورات الإقليمية، ولا سيما الثورة السورية وتفاعلاتها، من جهة ثانية.

وفي الحقيقة، ثمة ثلاثة خطوط متوازية، هي: المظلومية السنية، ونمو داعش، والتطورات الإقليمية. حيث يتشكل سقوط الموصل في نقاط التقاطع بين هذه الخطوط الثلاثة، أو في التزامن بين عناصر في هذه الخطوط، فعلى نحو غريب، أو من باب المفاجأة المحضة، أو التفاعل المعقد بين هذه الخطوط، تزامنت - بشكل حاسم - أحداث في هذه الخطوط الثلاثة، لتصل إلى الذروة: سقوط الموصل.

الجدول الزمني الآتي يحاول أن يوضح التزامن بين هذه الخطوط:

التطورات الإقليمية	نمو داعش	القضية السيّية في العراق	
		سقوط الموصل بيد داعش وإعلان دولة الخلافة	حزيران/يونيو 2014
	الظواهري يطالب البغدادي بالعودة إلى السمع والطاعة، والبغدادي يرفض		أيار/مايو 2014
	ضرب داعش في سوريا	أزمة الأنبار وسيطرة داعش على المدينتين الكبيرين فيها، الرمادي والفلوجة	أواخر 2013
		اقتحام داعش لسجن أبي غريب والتاجي	تموز/يوليو 2013
	الظواهري يعلن إلغاء الدمج الذي أعلن عنه البغدادي بين فرعي القاعدة في العراق (دولة العراق الإسلامية) وسوريا (جبهة النصرة). وبعد أيام، يرد البغدادي، برسالة صوتية حملت عنوان (باقية في العراق والشام)، يرفض فيها إعلان الظواهري، ويقول: "إن الدولة الإسلامية في العراق والشام باقية"		حزيران/يونيو 2013
		الحديث عن عودة (القاعدة)	ما بعد أيار/مايو 2013
	إعلان البغدادي دمج تنظيمي (جبهة النصرة) و(دولة العراق الإسلامية) في تنظيم واحد يحمل اسم (الدولة الإسلامية في العراق والشام). وفي اليوم التالي لهذا الإعلان، أعلن المسؤول العام لـ (جبهة النصرة)، أبو محمد الجولاني، تنصله منه، ومبايعة أيمن الظواهري، زعيم تنظيم (القاعدة)	حادثة الحويجة	نيسان/أبريل 2013
		اندلاع حركة الاحتجاج في	أواخر 2012

	المحافظات السنوية	
تموز/ يوليو 2012	البغداد يعلن عن مشروع (هدم الأسوار)	
مطلع 2012	(جبهة النصرة) تعلن، للمرة الأولى، عن تنفيذ عملية انتحارية في سوريا	
أواخر 2011	إكمال انسحاب القوات الأمريكية من العراق وأزمة اتهام نائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، بدعم الإرهاب	(دولة العراق الإسلامية) تعلن عن أول مهمة لها عابرة للحدود، وتشرف على تشكيل (جبهة النصرة) في سوريا
آذار/مارس 2011		انطلاق الثورة السورية
كانون الأول/ديسمبر 2010	تشكيل حكومة المالكي الثانية	انطلاق (الربيع العربي)
نيسان/ أبريل - أيار/ مايو 2010		إعلان أبي بكر البغدادي أميراً لـ (دولة العراق الإسلامية) بعد مقتل أبي عمر البغدادي في غارة مشتركة عراقية أمريكية
مطلع 2010		(دولة العراق الإسلامية) تطلق وثيقتها الاستراتيجية التي تحمل عنوان (خطة استراتيجية لتعزيز الموقف السياسي لدولة العراق الإسلامية)

هذا الجدول يحاول أن يوضح التزامات الحاسمة، التي قادت إلى تمكن داعش من إسقاط المدينة الثانية في العراق، بدءاً من التزام بين تشكيل حكومة المالكي الثانية وانطلاق الربيع العربي، الذي قاد المالكي إلى نزعة استثنائية أكثر، ومحاربة السياسيين السنة، وإعادة تعريف الصراع في العراق بأنه جزء من صراع عابر للحدود، بين محاور طائفية، مروراً بالتزام بين انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وأزمة اتهام نائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، بدعم الإرهاب، ومباشرة (دولة العراق الإسلامية) بأول مهمة لها عابرة للحدود، بإشرافها على تشكيل (جبهة النصرة) في سوريا، و مروراً بالتزام بين حادثة الحويجة وولادة داعش،

وما تلا ذلك من ارتفاع نشاط داعش، بشكل غير مسبوق منذ 2008، بعد اكتمال مشروع الصحوة، وصولاً إلى التزامن بين أزمة الأنبار وضرب داعش في سوريا.

ومع التوازي بين الخطوط السالفة، ومع أن داعش بدأت تتمدد، ما بعد حادثة الحويجة وأزمة الأنبار، يبدو أن البراغماتية السنية ظلت صامدة، ووضعت حدوداً لحركة داعش، وأنها كانت تأمل في تعديل مؤسسة الحكم سلمياً من خلال الانتخابات، ولكن نتائج الانتخابات سحقت آخر أمل للبراغماتية السنية، لتسلم نفسها للتطرف. وهذا، بكل تأكيد واحد من عناصر السياق الذي سقطت في خلاله الموصل.

كتب بترايوس، في تشرين الأول/أكتوبر 2013، أي في ذروة الأزمة، نصاً حمل عنوان (كيف انتصرنا في العراق؟)، استعاد فيه مشروع (الصحوة) والعوامل التي أدت إلى نجاحه، وهو نص يبدو أن بترايوس أراد منه أن يكون رسالة موجهة للقادة العراقيين، عن كيفية تجاوز واحتواء (عودة القاعدة). ولذلك، ركّز على نقطتين رئيسيتين في هذا النص: أنه لا يمكن فصل نمو القاعدة عن شكاوى ومطالب المجتمع السني، وأنه لا يمكن اختزال (الصحوة) بأنها مشروع عسكري، بل هي مشروع سياسي مدني، استند إلى مجموعة من الأسس، منها مشروع مصالحة وطنية شاملة³⁵، يقول: "المستقبل المختلف عما يعيشه العراق اليوم كان ممكن الحدوث فقط لو استثمر القادة السياسيون العراقيون الفرص التي كانت متاحة أمامهم. وللأسف، يبدو أن عدداً من تلك الفرص بُدّد مع رجوع مخاوف المكون السني في العراق في ظل الاحتراب الداخلي السياسي والممارسات الإثنية والطائفية، وهي التي أدّت، أيضاً، وإلى فترة متأخرة، إلى إلحاق مصاعب بالغة في العلاقة القائمة بين الحكومة في بغداد وزعماء حكومة إقليم كردستان"³⁶. ويضيف بترايوس: "عملت الممارسات المختلفة للحكومة العراقية على تقويض مبادرات المصالحة التي ارتبطت بزيادة عديد القوات الأمريكية، التي مكّنت من تعزيز شعور السنة العرب بالاحتواء، وأسهمت في نجاح العملية. علاوة على ذلك، دفعت ممارسات الحكومة العراقية تلك أطرافاً بارزين من السنة إلى الانسحاب من الحكومة، ودفعت المكون السني إلى الخروج إلى الشارع محتجاً. ونتيجة لكل هذا، أصبح الواقع السياسي العراقي الآن غائراً في مستنقع من غياب الثقة والفشل. إنه ليس الطريق الذي كان مفروضاً على العراقيين أن يسيروا فيه. [. . .] وبكلمة، كان التحول عبارة عن حملة شاملة مدنية عسكرية، وليس مجرد جلب عددٍ ضخمٍ من القوات الإضافية"³⁷.

³⁵ يُنظر: David H. Petraeus, How we won in Iraq, مجلة Foreign Policy, على الرابط الإلكتروني الآتي: http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/10/29/david_petraeus_how_we_won_the_surge_in_iraq

³⁶ المصدر نفسه.

³⁷ المصدر نفسه.

تركيبية الفصائل المسلحة في الموصل

قد لا يكون من اليسير الحديث عن أصناف وبنية الفصائل المسلحة في الموصل وسائر المناطق السنية، ولكن - على العموم - يمكن تقسيم الحديث منهجياً على مستويين:

الأول هو ماهية الفصائل الرئيسية، وهي ثلاثة: داعش، حزب البعث ومجموعة من ضباط الجيش العراقي السابق ما قبل 2003، الميليشيات السنية التي نشطت في إطار (المقاومة العراقية) السابقة.

هذه الفصائل جمعها الهدف الآتي، وهو مواجهة النظام القائم في بغداد، ولكن لكل منهما طموحات مختلفة، ففي حين يريد داعش إقامة دولة الخلافة، وهو ما أعلن عنه يوم 29 حزيران/يونيو، وفي حين يملك حزب البعث مشروعاً انقلابياً على النظام القائم في بغداد، بما يعيد الأمور إلى نقطة الصفر، تحاول الميليشيات السنية ومن جرى تعبئتهم تحت رواية (الثورة السنية) (وسأحدث عن هؤلاء، لاحقاً، بوصفهم ما يمكن أن يشكل النوع الرابع من الفصائل المسلحة) تعديل الاختلالات في مؤسسة الحكم في بغداد، ويبدو أن هذا الهدف بدأ يتجمع، أكثر فأكثر، حول فكرة (إقليم فيدرالي) للمحافظات السنية، أو - في الأقل - صلاحيات لامركزية أكثر. وبالنسبة لهذا الطرف، لا يمكن للأمر أن تعود إلى ما قبل 9 حزيران/يونيو 2014 من دون تحقيق هذا الهدف في الحد الأدنى، ليكون ثمرة (الانتفاضة السنية).

وبالتأكيد، يمثل داعش الطرف الرئيس بين هذه الأطراف، وهو القوة الضاربة، وهو الذي نفذ عملية السيطرة على الموصل مساء يوم 9 حزيران/يونيو 2014، التي نفذها المئات من مقاتليه، انطلقوا من محافظة الرقة السورية، التي يسيطر عليها داعش بالكامل، وعبروا الحدود العراقية - السورية في الشمال، حيث تضعف السيطرة العسكرية العراقية، وصولاً إلى الموصل.

ولذلك، كان أكثر الأطراف حرجاً مما جرى في الموصل هي النخب السنية، عموماً، إذ أصبح داعش أداة الانتقام مما يصفونه بـ (تسلط الحكومة الشيعية)، ومن ثم، وعملياً، أصبح داعش هو الممثل السياسي والعسكري، لسنة العراق، وهو - أظن - ما لا يمكن أن يقبلوا به. ولذلك، توقعت مبكراً أن تتجه الرواية السنية لما جرى نحو الآتي: أن داعش ليس الطرف الرئيس فيما جرى، بل هو طرف محدد ومحدود، وأن من نفذ، وينفذ، ما يجري هم ثائرون من رجال العشائر، وضباط الجيش السابق، وفصائل المقاومة السابقة، وأن ما يجري هو انتفاضة أو ثورة سنية شاملة على الحكومة المركزية في بغداد.

هذا التحول في الرواية هو، بالضبط، ما جرى في الأنبار، منذ مطلع 2014. وقد أطلق هذا، آنذاك، آمالاً واسعة بأن يتحول ما يجري في الأنبار إلى انتفاضة سنية واسعة، تشمل سائر المحافظات والمناطق السنية، غير أن هذا لم يحدث، لأسباب فنية وسياسية؛ فنية، حيث أن داعش لم يكن يملك الدعم التقني واللوجستي لنقل المعركة إلى خارج الأنبار، حتى في الفترات التي أحس فيها بجمود معركة الأنبار، وكان الحل يتمثل في نقلها إلى خارج الأنبار، ولا سيما إلى الموصل، غير أن داعش لم يتمكن من سوى فتح جبهات صغيرة، في جيوب صغيرة، سرعان ما انسحب منها، على نحو ما حدث سليمان بيك، وبهرز،

وسامراء. وقد كان البعض يتوقع أن دخول داعش للموصل هو غارة صغيرة، كتلك الغارات، سرعان ما ستسحب منها، وأسباب سياسية، لأن البراغمية السنية، إلى تلك اللحظة، لم تكن تسمح بأن يخرج داعش عن الحدود التي رسمتها لها.

وفي كل الأحوال، وبالعودة إلى ما بعد 9 حزيران/يونيو 2014، جرى تعبئة عشرات الآلاف من المقاتلين، تحت راية (الانتفاضة السنية)، وهؤلاء يمكن أن يشكّلوا الصنف الرابع من الفصائل المسلحة، حتى وإن لم يتمتعوا بتنظيم واضح، كباقي الفصائل.

ولعل داعش يدرك هذه الديناميكية. ولذلك، أتصور، أن الاستراتيجية الأساسية التي يسعى إليها هي السيطرة، على المجتمع والفصائل المسلحة معاً، وهو يعتمد في ذلك حزمة من الوسائل، منها:

- يحاول داعش تدارك أخطاء أسلافه ("جماعة التوحيد والجهاد"، "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين"، "دولة العراق الإسلامية")، التي وقعوا فيها في أثناء سيطرتهم على محافظة الأنبار، أو أجزاء منها في السنوات (2004 - 2008)، ولا سيما الأسلمة القسرية للحياة والتنكيل بالرموز المحلية، وهو أحد العوامل التي قادت إلى تعارض المصالح، في تلك السنوات، بين (دولة العراق الإسلامية) والمجتمع المحلي، ومن ثم، الصدام المسلح بينهما. وعلى الرغم من ضآلة وغموض ما يتسرب من أخبار من الموصل، يبدو أن قسوة داعش، إلى الآن، لا تتجه إلى السنة، بل إلى أتباع الأديان والطوائف الأخرى (المسيحيين، الشيعة، الأيزيديين، الشبك، ...). وبكلمة: يحاول داعش أن يبدو بمظهر الطرف السياسي البراغماتي، لا التنظيم الأيديولوجي المغلق، لتتمكن من كسب المجتمع وحاضنتها المحلية، أو أن لا تخسره، في أقل الأحوال،

- وبالأحرى، قد يكون هذا الوجه المزدوج هو أحد الاستراتيجيات التي يعتمدها داعش للسيطرة: الوجه السياسي البراغماتي مع السنة، وأن يكون الفضاء الذي تمارس فيه عقيدتها الأيديولوجية هو مع أبناء الأديان والطوائف الأخرى (الجزية، أحكام المرتدين، ...).

- ويحاول داعش أن تتقبل بعض خيارات المجتمع المحلي في بناء الإدارات المحلية في لحظات فراغ السلطة وانحياز الإدارات القائمة، على نحو ما حدث في الموصل،

- غير أن داعش يتشدد في إجراءاتها مع الفصائل المسلحة الأخرى، وقد رفضت رفع أية راية في الموصل إلا رايتها. ويبدو لي أن أحد الأهداف الأساسية من وراء إعلان (دولة الخلافة الإسلامية)، يوم 29 حزيران/يونيو، هو مركزة الأمور بيدها وتحديد حركة الفصائل المسلحة الأخرى، إن لم نقل إنه استطاع إسكاتهما بالكامل. وبالأحرى، أن المستهدف الأول بهذا الإعلان هو الأطراف السنية، السياسية والعسكرية. ولذلك، جاء هذا الإعلان مع تزايد الحديث عن دور (ثوار العشائر) وطمس دور داعش، على الرغم من أنه قد يكون مرتبطاً بديناميكيات داخلية، كان يجب أن توصل داعش

إلى هذا الإعلان، إلى جانب القاعدة الأيديولوجية، منها تضخم التنظيم (الذي أصبح، بعد السيطرة على الموصل وفرع البنك المركزي العراقي فيها، يحوز من مليار إلى مليار ونصف المليار دولار، فضلا عما غنمه من أسلحة الجيش العراقي، والأعداد الكبيرة من المقاتلين التي انضمت إلى القتال في صفوفه)، والطموح الكوني، ومنافسة تنظيم (القاعدة)، الذي يتزعمه الظواهري.

أما المستوى الآخر فيتمثل ببنية داعش نفسه، فهو يتركب داعش من ثلاثة أنواع من المقاتلين:

- الكتلة الأيديولوجية القيادية، التي تمثل استمرارا لخط الزرقاوي وأسلاف داعش، فضلا عن جري تجنيده من (الجهاديين العرب). وليست لدينا أرقام أو إحصاءات واضحة عن أعداد هؤلاء ونسبتهم.
- المقاتلون الذين جرى تجنيدهم ما بعد (عودة القاعدة)، إثر حادثة الحويجة. وهؤلاء، الذين تُقدّر أعدادهم بالآلاف أو أكثر من الشباب، جرى تجنيدهم بوسائل مختلفة، في صدارتها الإغراءات المالية، التي بدأ يمارسها داعش، الذي أصبح يزداد ثراء، أو وسائل إيديولوجية، أو سياسية (استغلال "المظلومية السنّية")، أو طائفية (استغلال فوبيا الشيعة والتخندقات الطائفية القائمة). هناك من يتحدث عن أن داعش، الذي احتل الفلوجة، مطلع 2014، بعشرات المقاتلين، يسيطر عليها الآن بالآلاف المقاتلين، الذين جرى تجنيدهم أو تعبئتهم بهذا الشكل.
- عناصر من الجيش السابق، الذين فشلت الدولة العراقية ما بعد 2003 في احتوائهم، فأصبحوا يقدمون خبراتهم للكثير من الفصائل المسلحة، التي تعارض النظام القائم.

وفي الحقيقة، هؤلاء موجودون في سائر أنواع الفصائل المسلحة القائمة: داعش، ولهم علاقة بتنظيمات حزب البعث، وكذلك بالميليشيات السنية التي قاتلت في إطار (المقاومة العراقية)، فضلا عن الآلاف الذين جرى تجنيدهم في إطار (الانتفاضة السنية).

نحو صحوة جديدة؟

وفي كل الأحوال، لن يستطيع خوض المعركة مع داعش وتحييدها سوى المجتمع السني. وقد أثبت الشهران اللذان أعقب سقوط الموصل أنه ليس بإمكان الجيش العراقي خوض المعركة ضد داعش، بما أنها حرب عصابات، هو غير متمرس على خوضها، وبما أن البيئة الحاضنة لداعش هي بيئة معادية للجيش، تراه نتاجا وأداة لنظام سياسي همشهم ونكّل بهم، هذا فضلا عن المشكلات البنيوية في تركيبة الجيش.

وقد علمتنا خبرتنا فيما يخص مواجهة القاعدة عبر مشروع الصحوة سنتي 2007 و2008، أن الجيش الأمريكي نفسه لم يستطع مواجهة القاعدة، بل واجهها المجتمع المحلي، عبر خلق سياق مصالح متعارضة، بين التنظيمات الأيديولوجية الراديكالية، والمجتمع المحلي، ثم دعم هذا المجتمع في هذه المواجهة.

غير أن المجتمع السني لن يخوض هذه المعركة، ما لم يكن هناك ثمن، يخص النظام السياسي وتعديله، بما يفسح المجال لمشاركة أكثر كفاءة للسنّة في مؤسسة القرار. وقد يشمل هذا التعديل منح المناطق السنية صلاحيات لامركزية أوسع، بما في ذلك القرار الأمني. ويجب أن يدمج هذا التعديل في داخله الانتفاضة السنية، التي ستعني إن هذا التعديل لم يكن منحة، بل هو نتاج عمل سني طويل، هذا فضلا عن أن الشروط التي أنتجت مشروع الصحة غير متوافرة الآن.

وفي كل الأحوال، تبدأ الخطوة الأولى من إيمان الأطراف الفاعلة، داخليا وخارجيا، بالحاجة إلى إطلاق مسار سياسي جذري، يصحح الاختلالات في مؤسسة الحكم عبر السنوات الماضية، ولكن، وفي قلب هذه الأفكار، يجب أن يتبنى هذا المسار إطلاق مبادرة سياسية جادة تجاه المجتمع السني في العراق، الذي استسلمت أجزاء منه إلى التطرف، في سياق المظلومية السياسية.

هذا الارتباط بين مسار سياسي إصلاحي والإيمان بأن مواجهة داعش لا يمكن أن تأتي إلا من المجتمع المحلي هو الوحيد الكفيل بخلق سياق مصالح متعارضة بين داعش والمجتمع المحلي، ومن ثم، دعم تنظيمات مسلحة، على غرار تنظيمات الصحة، لوجستيا، وعسكريا، وماليا، واستخباريا، على أن يرسم برنامج واضح لمستقبل هذه التنظيمات، بحيث لا تتكرر أخطاء التعامل مع تنظيمات الصحة، التي ارتكبتها حكومة المالكي، ما أدى إلى إضعافها وتفكيكها وعودة عناصر كبيرة منها إلى التنظيمات الراديكالية.

ويمثل مسار الحل هذا الفرصة الأخيرة للعراق لئلا يبقى موحدا، إذا تمكن من معالجة إرث قرن كامل من نظام سياسي مأزوم. وقبل هذا وذاك، هذا المسار هو اختبار لقدرة هذه المنطقة على بناء إدارة جديدة للمجتمعات التعددية والمنقسمة، أكثر عدلا، وكفاءة، ومرونة.

د. عمرو هاشم ربيع

كان الاعتقاد أن سقوط حكم الرئيس محمد مرسي في 3 تموز/يوليو 2013 شكل محطة مهمة في تاريخ عودة الإسلام الراديكالي إلى مصر، وواقع الأمر أنه يمكن العودة بهذا التاريخ إلى ثورة كانون الثاني/يناير 2011 نفسها، أي يمكن ربط هذا التاريخ بسقوط نظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك في 11 شباط/فبراير 2011، أكثر من ربطه بسقوط نظام الرئيس محمد مرسي. صحيح أن د. محمد البلتاجي سبق أن أكد فور استئثار الأعمال الإرهابية في مصر أثر هذا السقوط، أن تلك الأعمال يمكن أن تتوقف في التو واللحظة التي يعود فيها الرئيس محمد مرسي إلى ناصية القرار في مصر، وهي الكلمة التي نفي عشرات المرات أنه كان يقصد من خلالها تبني جماعة الإخوان المسلمين المسؤولية عن أعمال العنف، فكانت وبفعل الإعلام-الذي ظل في علاقة عداء مع الإخوان- السهم الذي لا يمكن له أن يتوقف بعد انطلاقه. لكن رغم هذا الاتهام الموجه للبلتاجي، إلا أنه يبدو قبول أن الجماعات الراديكالية ولدت فجأة وفي لحظة سقوط حكم مرسي أمر يتسم بالسذاجة. وإن كانت عملياتها على الأرض شهدت نقلة كبيرة بسقوط هذا الحكم.

وتتناول هذه الورقة حركات الإسلام الراديكالي في مصر من خلال محاولة الإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية هي:

- لماذا عادت الحركات الراديكالية الجهادية إلى النشاط والعمل في مصر، بعد توقف استمر لسنوات، وبعد أن قامت بمراجعات فكرية وتاريخية كبرى؟
- كيف يمكن تفسير صعود بعض حركات العنف السياسي وتمدها من سيناء لباقي المحافظات المصرية؟
- ما هي الاحتمالات المستقبلية لحضور الحركات الراديكالية في المشهد المصري؟

أولاً: عودة الإسلام الراديكالي

ترتبط عودة الإسلام الراديكالي في أي بقعة من بقاع المعمورة بطبيعة النظام السياسي، بمعنى مدى استقراره وثباته، وسيادة حالة من الديمومة لمؤسساته، حتى لو كان ذلك مبنى على استقرار شكلي لهذه المؤسسات. بعبارة أخرى، إن النظم السياسية التي تتمتع مؤسساتها بالثبات والاستمرارية والتنظيم والتعقيد وطول العمل على النحو الذي رسمه صمويل هنتنغتون، تكون أكثر صموداً أمام حركات الإسلام السياسي، حتى لو كانت تلك النظم في بلدان شمولية أو دكتاتورية عتيقة. هنا يلاحظ أن

تنظيمات مثل القاعدة لم يكن لها حظ من التواجد في بلدان كمصر مبارك أو عراق صدام أو سوريا حافظ الأسد. فهذه النظم تمتعت بمؤسساتها -رغم ما عانت من مشكلات بنائية- بالتواجد الرمزي، ما جعلها عصبية على الاختراق مع وجود السطوة الأمنية والبوليسية. خلاصة القول فإن التنظيمات الإسلامية الراديكالية تنمو في البيئات النتن، كالفطر أو البكتيريا الذي يصيب الطعام غير المحفوظ. هنا نجدها تستشري في بلدان تضعف فيها الدولة المركزية إلى أقصى حد، هنا تبرز أمثلة كأفغانستان والصومال ثم اليمن ثم ليبيا وسوريا، كنماذج على نمو الحركات الجهادية مع رخاوة وسيولة مؤسسات الدولة، وسيادة الاستقطاب السياسي بين الفرقاء على الساحة السياسية.

من هنا كانت البيئة المصرية بعد ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011، والتي سادتها فور سقوط مؤسسات حكم مبارك حالة من الفوضى، مما شكل المناخ الملائم والبداية المعقولة لعودة الحركات الجهادية على الساحة المصرية. فبعد انهيار نظام مبارك، سادت حالة من اللغط حول عودة الحياة السياسية لطبيعتها، وثارَت أسئلة عديدة حول عودة الإسلام السياسي لمواجهة الأحداث، بعد أن ركب الإخوان المسلمين وتبعهم التيارات السلفية موجه الثورة، واستطاعوا -خاصة الإخوان- الوثوب على ثورة الشباب بعد أن رفضوا المشاركة فيها من اليوم الأول، كما ثارت - وقتئذ - أسئلة حول أولويات المرحلة الانتقالية (الدستور- الانتخابات البرلمانية- الانتخابات الرئاسية)، وقد ترافق كل ذلك مع اشتعال الشارع بالمطالب الثورية والفتوية والمظاهرات المكثفة في الميادين من قبل الثوار، وأمام وزارة الدفاع من قبل أنصار صلاح أبو إسماعيل، الذي بدأ يرفع شعارات إسلامية راديكالية، تحمل معاني التكفير والإقصاء، ونزلت القوى الراديكالية للساحات لأول مرة بما عرف بجمعة قندهار في ميدان التحرير في صيف 2011، التي رفعت فيها إعلام القاعدة السوداء. وقد ارتبط كل ما سبق بمحاولات المجلس الأعلى للقوات المسلحة تسكين الأوضاع تارة، والاندفاع للرغبات الأمريكية تارة أخرى بعودة جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها الجماعة المنظمة للعب دور في المشهد المستقبلي. فكانت لهم قوانين الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي نظمت مشهد واثوبهم للسلطة.

وخلال حكم جماعة الإخوان المسلمين الذي بدأ في 30 حزيران/يونيو 2012 وانتهى في 3 تموز/يوليو 2013 سادت حالة من الرخاوة في تعامل النظام الإخواني مع كافة الفواعل والقوى السياسية، ومن ضمنها القوى والتيارات الإسلامية الراديكالية، التي راحت تبتز الإخوان فكريًا وتزايد على توجهاتهم اليديولوجية، فترسخ من بقائها. هنا نشير على سبيل المثال لا الحصر لما قاله الشيخ/عبد الرحمن عبد البر الملقب بمفتي جماعة الإخوان بشأن مسألة توجيه التهئة للمسيحيين في أعيادهم. ومحاولة الإخوان مسايرة طموحات صلاح أبو إسماعيل ذو الفكر الجهادي السلفي بالتواطؤ معه في أعمال شكلت تهديد صريح بممارسة العنف كحصار المحكمة الدستورية والتظاهر المستمر أمام مجلس الدولة وحصار مدينة الإنتاج الإعلامي أكثر من مرة، وترك هذا الرجل كما لو كان مخيف أو مرهب القوى المدنية المعادية لتوجهات الحكم الإخواني، والأهم من هذا وذاك ترسيخ دعوى الإخوان الدولية بالخروج من عباءة الوطنية المصرية والولوج من القطرية للعالمية، مما شكل أكبر وأهم وأوسع عملية تهديد للأمن القومي المصري من داخله منذ بداية تأسيس الدولة المصرية الحديثة في عهد محمد علي باشا، ما ساهم في جعل سيناء منطقة

دبلى بالتنظيمات الجهادية، المرتبطة بشكل مباشر مع حركة حماس، وغض الطرف عن محاولة اختراق هذا الأمن في الحدود الغربية لمصر، بل والحدود الجنوبية أيضًا. كل ما سبق شكل نواكب شهدت عليها أحداث جسام، شكلت ضربات للأمن القومي. (مقتل الجنود المصريين في سيناء في تموز/يوليو 2012- اختطاف سبع جنود مصريين والتفاوض مع الخاطفين بشكل أوحى للجميع بالتعاطف معهم بشكل مذر بعد ذلك بعدة أشهر).

وبعد سقوط حكم الإخوان، بعد اعتصامي ميداني رابعة العدوية والنهضة بعشرة أيام تقريبًا، ثم إلهاب حماس الكثيرين بخطب تكفيرية من منصة رابعة، وزيادة نبرة التكفير مع فض الاعتصامين بالقوة، شهدت مصر عشرات العمليات الإرهابية راح ضحيتها عشرات من رجال الأمن والجيش وبعض المدنيين. وقعت تلك العمليات في شمال سيناء ثم انتقلت للدلتا والوادي، وكانت ناتجة عن عمليات القنص المباشر والتفجير عن بعد والتلغيم. وقد شكل هذا الأمر نوع من العنف المفتوح مع السلطة الجديدة. كما شكلت هذه الاعتصامات بسبب الأشرطة التي كانت توزعها الجهات المسؤولة، والتي حملت صور ضحايا رابعة والنهضة، نوع من تماهي جماعة الإخوان المسلمين مع منظمات العنف. التي راحت تصول وتجول، وتكفر المجتمع بشكل جزئي ومهني، وذلك بتكفير العاملين بجهاز الجيش والشرطة، باعتبارهم ليسوا فقط المسؤولين في نظر هؤلاء عن أحداث رابعة والنهضة، بل أنهم أيضًا المسؤولون عن حماية نظام ما بعد حزيران/يونيو 2013.

ثانيًا: صعود وتمدد حركات الإسلام الراديكالي

قلنا أن حركات وجماعات الإسلام الراديكالي شهدت في الأشهر الأخيرة صعودًا على الساحة المصرية، تزايدت وتيرته بشكل منحنى صاعد بسرعة مع سقوط حكم الإخوان. ومما لا شك فيه أن تلك الجماعات لا يعرف لها أسماء ثابتة ومؤكدة بشكل دقيق وحصري، حيث تتداخل تنظيماتها بشكل يعتمد خلاله المنتمين إليها في الغموض، هنا نشير إلى تنظيمات مثل كتائب بيت المقدس وأجناد الأرض... إلخ. هذه التنظيمات بدأت تستشرى جغرافيًا لتنتقل عملياتها من شرق قناة السويس إلى غربها في الوقت الراهن، وذلك لعدة أسباب:

فقدان تلك الجماعات الراديكالية للدرع أو الساعد الإخواني، بعد سقوط هذا الحكم، ما شكل مفاجأة مدوية لها أفقدتها صوابها. ولعل الغريب هنا أن تلك الجماعات وإن كان قد رصد الكثيرون وجود خلافات فكرية وجوهرية بينها وبين جماعة الإخوان منذ أن تشكلت النواة الأولى لتلك الجماعات في القرن الماضي كجماعة صالح سرية في مطلع السبعينات، والتكفير والهجرة في منتصف السبعينات، وكل من الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات، والناجون من النار منتصف الثمانينات، وتنظيم القاعدة في مطلع التسعينات... إلخ، (رغم هذه الخلافات الفكرية مع الإخوان) إلا أنه عاد القائم أو الموجود على الساحة من تلك سواء القديم منها كالجماعة الإسلامية، أو الحديث ككتائب بيت المقدس وأجناد

الأرض وغيرها، وتماهى مع جماعة الإخوان، التي هي أساس كافة تلك الجماعات الإصولية، حتى أن بعض تلك الجماعات عمل بالفعل بما يشبه الجناح العسكري لجماعة الإخوان بعد حزيران/ يونيو 2013. بعبارة أخرى، أن تلك الجماعات اضطرت - وربما لأول مرة منذ نشأتها- لإعمال المصلحة والبرجماتية بالتماهي مع الإخوان. وذلك بعد أن قارنت على ما يبدو بين وضعها على الأرض خلال حكم الإخوان، ووضعها بعد أفول نجم الإخوان. لذلك سعت للانتقام من نظام تموز/ يوليو 2013، الذي أنهى حكم الإخوان، وهو الحكم الذي شكل لها مجالاً خصباً للتواجد. وقد ترجم هذا الانتقام في سياسات واقعية ترتبط بأعمال عنف.

إن تلك الجماعات استطاعت أن تحيى نسائم حرية الحركة، من خلال الكم الهائل من السلاح الذي استطاعت أن تجلبه من خلال الدعم الذي يصلها من البوابات الشرقية والغربية والجنوبية لمصر على حد سواء. فخلال وبعد انهيار حكم الإخوان سعت تلك الجماعات لامتلاك الأسلحة الشخصية الخفيفة كالبنادق والمسدسات، وكذلك الثقيلة كالصواريخ التي أصابت وأسقطت بها أحد الطائرات المروحية في سيناء، والمستخدمة في الأعمال المفخخة كالمفجرات وغيرها.

إن الترهل الأمني الذي ساد الشارع المصري في وقت من الأوقات، شكل عاملاً مساعداً لنقل نشاط تلك الجماعات من سيناء إلى ربوع مصر، فبعد أن تركت تلك الجماعات على شمال سيناء، أمتد مجال نشاطها لضرب السياحة والرموز الأمنية في جنوب سيناء، ثم التركيز على الرموز الأمنية ممثلة في قوات الشرطة في القاهرة والجيزة والإسماعيلية والدقهلية والفيوم وبني سويف والمنيا والوادي الجديد.

وعلى الرغم من أن تلك الجماعات لم تتلق أي حاضنة اجتماعية مصرية، على النحو الذي سيتضح تفصيله، إلا أن مناخ البطالة والفقر، خاصة في تلك البيئة البدوية في سيناء، التي عادة ما توصف بالبيئة الأكثر تهمةً في خريطة التنمية المصرية، شكلت عاملاً مهماً لبروز تلك الجماعات، ما جعلها جاذبة خاصة للشباب دون 30 عاماً. من ناحية أخرى، فإن الأمية لا زالت تشكل الساعد الرئيس الذي يفرخ العنصر البشري لتلك الجماعات، والمؤكد أن نسبة الأمية العامة في مصر التي تناهز الـ 29%، لتكبر وتتسع في المناطق المهمشة كسيناء وغيرها، لتفرخ التطرف والفهم المنغلق لصحيح كل شيء بما فيه الإسلام السمح.. هنا نشير إلى أن العديد من الجهاديين - والتكفيريين منهم- لا يملكون الأسس والأدلة الشرعية على اتهام الغير بالكفر والإلحاد، والحياة في دار الحرب، وكونهم أنصار الطواغيت... إلخ، من الأمور والمترادفات التي يرفعها هؤلاء كي يعيشوا في الأرض فساداً وإفساداً بإزهاق أرواح الأبرياء، وترميل نساءهم وتثكيل أمهاتهم وتيتيم أبناءهم وتلطيهم. ولا غرو أن المرء عادة ما يجد أن من يرفع شعارات التكفير خاصة والجهاد عامة هم من الحرفيين، أو على أفضل تقدير من حملة الدبلومات الصناعية والتجارية وما شابه.

شكل الدعم الخارجي الذي تكفله بعض البلدان والمنظمات عاملاً رئيساً في قيام تلك الجماعات الإصولية بأنشطتها. هنا نشير إلى أن هذا الدعم يأخذ عدة أشكال منها الشكل اللوجستي عبر تسهيل مرور الأفراد والسلاح عبر الحدود، ومنها الدعم المادي بالأموال التي تصل لتلك الجماعات عبر غسل الأموال، أو السلاح

الذي تتسلمه تلك الجماعات من بعض البلدان والمنظمات. هنا يشار لما تردد عن دعم تتلقاه تلك الجماعات من تركيا وقطر وحركتي حماس والتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وهي كلها بلدان ومنظمات تعاطفت علنًا مع جماعة الإخوان المسلمين، وقدمت لها الغطاء الإعلامي والدعائي المعادي للدولة المصرية واستقرارها.

ثالثًا: الاحتمالات المستقبلية لحضور الحركات الراديكالية في المشهد المصري

في المشهد السياسي المستقبلي تبدو الصورة على غموضها، لكنها قابلة للاستشراق، وذلك من واقع العديد من الأمور، ويمكن إجمال ذلك في سيناريوهين، نذكرهما على النحو التالي:

السيناريو الأول: تصاعد أعمال العنف في المدى القريب والمتوسط وربما البعيد، وهذا السيناريو يستند إلى عدة دلائل يمكن إيجازها في استمرار مناخ التخلف الاقتصادي والاجتماعي، المعبر عنه في تدهور الوضع التنموي، وتخلف مستوى التعليم، وارتفاع نسبة الأمية، وتدني أوضاع المرأة، وزيادة نسبة البطالة. وعلى المستوى الأمني، فإن وجود حالة فراغ أمني ناتج عن اتساع البيئة الصحراوية في سيناء، وتشردم وتشنت الأمن في ربوع مصر كلها، وجهل الأمن بالطبيعة الطبوغرافية للمناطق التي تفرخ أعمال العنف، كل ما سبق يشكل عنصرًا إضافيًا يقوى من هذا الاحتمال. وعلى المستوى الخارجي، فإن بقاء الأمور بدون مصالحات وطنية مع القوى والفواعل السياسية في المجتمع ينذر بفتح الباب أمام القوى الخارجية للعبث بأمن مصر، بإمداد جماعات العنف السياسي بالمال والسلاح الكافي لبقائها. ومن ثم وجود بيئة أكثر راحة للعمل بحرية أكبر. لكن الأهم بالنسبة إلى البيئة الخارجية، هي وجود حالة من الأمل التي عاودت جماعات العنف والجهاد والتكفير على السواء جراء الانتصارات التي أحرزتها تلك الجماعات في بعض البلدان. ففي سوريا أصبح لداعش واقع على الأرض منذ عدة أشهر، وفي العراق امتلكت داعش محافظة كاملة هي نينوى، وفي ليبيا خرجت جبهة النصرة وغيرها من التنظيمات الراديكالية من قمم القذافي إلى المجال الرحب، ولا زالت عمليات المقاومة التي يقودها أحد قادة الجيش السابقين لم تحرز النجاح الواضح على الأرض.

السيناريو الثاني: يرى أنه لا مكان لتلك الحركات على أرض الواقع في حالة مصر وذلك من منطلق عدة أمور تبدو واضحة وجليّة وأكثر راحة: -

فالشعب المصري من أكثر الشعوب الكارهة لمزج الشأن الديني بالشأن السياسي، وهو من خلال عام من حكم الإخوان أصبح الأكثر كرهًا لهيمنة الإسلام السياسي على ناصية القرار في مصر، وهو الذي من خلال رؤيته لحصاد حكم هذا العام سواء ما أفرخه من حال استقطاب بين أفراد المجتمع، وسعي الإخوان لأخونة الوظائف والمساحات بالجيش الذي يعتز به كل مصري وكذلك السعي للمساحات بالصحافة والقضاء والشرطة، ناهيك عن أعمال العنف والإرهاب التي يثبت يوميًا تشجيع الإخوان لها وأحيانًا ضلوعهم فيها

وبدعم خارجي. كل ما سبق أدى لوجود مناخ عام غير قابل لوجود تلك الجماعات داخل الوطن، حتى لو رفعت شعارات الاستضعاف والظلم وطلب العدل الاجتماعي أو حاولت جذب واستمالة الشباب عبر مقولات إسلامية.

من ناحية أخرى، وعلى الصعيد الأمني، هناك جيش مصر الواقف بالمرصاد لكافة محاولات الاختراق الوطني، وهو الأكثر تماسكًا بين جيوش المنطقة بل والعالم، فهو غير مبني على أسس طائفية أو سياسية أو ميليشيائية. مما يجعله صاحب الكفة الراجحة في أية مواجهه أمنية في الميدان، خاصة مع تسليحه القوى، وخبراته المتزايدة في مواجهه أعمال العنف والإرهاب التي اكتسبها في السنوات الأربع الماضية. إضافة إلى ذلك، تبدو السطوة الأمنية الكبيرة لجهاز الشرطة، حتى من خلال انتهاكات حقوق الإنسان المتكررة التي أصبح يوسم بها جهاز الشرطة مرة أخرى، تبدو أن تكون أداة فعالة لقمع وزجر حركات العنف الديني، خاصة مع وجود خبرة واسعة لرجل الأمن لعدة عقود في التعامل مع الجماعات الراديكالية.

من ناحية أخرى، فإن تشتت جماعات العنف في مصر بين حركات عدة متباينة فكريًا، وبعضها مقيم في الميدان، وأخرى داخل السجون المصرية، وثالث خارج القطر المصري، كل ذلك لا يعطي كما الحال في ليبيا وسوريا والعراق واليمن نوع من التواصل بين أركان تلك التنظيمات، ومن ثم يفقدها التنظيم الجيد والحركة الواسعة على الأرض.

وفي الداخل الإسلامي المصري، فإن وجود مؤسسة الأزهر التي يجلها كل المصريين تجعل هناك نوع من الذود التلي عن الإسلام، بما يرفض معه أية مقولات تكفيرية أو جهادية. كما أن وجود تيارات سلفية معتدلة، برزت على السطح في الأعوام الأخيرة، وهي ناقدة للعديد من المقولات التكفيرية والجهادية، يجعل أي أرضية لجماعات العنف السياسي مهترأة ومفتنة وليس لها أي أساس من السمع والطاعة والإنقياد التلي لمقولات هذا التيار. ولا شك أن وجود بعض رموز الجماعات الراديكالية السابقين من الذين لا يزالون يتمسكون بالمراجعات الفكرية من أمثال ناجح إبراهيم وكمال حبيب ونبيل نعيم وعبود الزمر وغيرهم وغيرهم، يجعل هناك على الدوام دغدغة وتضعف لخطاب الجماعات الراديكالية.

وإذا أضيف إلى كل ما سبق البعد الخارجي في المواجهة، والقائم على وجود شقين لاتضح الأمر لصالح اندثار الجماعات الراديكالية. الشق الأول الدعم الخارجي الذي تتلقاه الدولة المصرية من بعض البلدان الخليجية بغرض مواجهه الفكر الإخواني والأفكار الأكثر تطرفًا التي بزغت منه، والتي سعت للانتقال من مصر إلى بلدان الخليج كمحطة ثانية لها، مع تشجيع بعض بلدان الخليج للتيارات الإسلامية المعتدلة وعلى رأسها التيار السلفي. والشق الثاني، حال الحصار الأمني على الدعم المالي الخارجي للجماعات الراديكالية عبر حركات غسل الأموال التي كانت تتم على نطاق واسع إبان وعقب سقوط حكم الإخوان.

أنصار الشريعة بتونس وتكلفة الظاهرة الإرهابية

د. أعلية علاني- جامعة منوبة- تونس

المقدمة:

بعد قيام الثورة التونسية (17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 - 14 كانون الثاني/ يناير 2011) طُرحت مسألة العفو التشريعي العام التي لقيت ترحيبا من كل التيارات السياسية. ولم يكن تطبيق هذا الإجراء مصحوبا بآليات لمراقبة عناصر التيار الديني المتشدد المفرج عنهم. وهو ما أدى في فترة لاحقة إلى توترات بين هذا التيار الذي أصبح يسمى بأنصار الشريعة³⁸ مع حكومة الترويكا³⁹ انتهت بالقطيعة والمواجهة. فكيف تطورت الظاهرة الإرهابية في تونس بعد الربيع العربي؟ وما هي انعكاساتها الأمنية والاقتصادية؟

نذكر في البداية أن تنظيم أنصار الشريعة بتونس تأسس في نيسان/ أبريل 2012 بعد أن تم الافراج عن مؤسسه قبل ذلك سيف الله بن حسين المعروف باسم أبو عياض⁴⁰ في آذار/مارس 2011.

38 توجد تنظيمات أنصار الشريعة في 7 بلدان عربية من بينها تونس ومصر وليبيا واليمن ومالي والمغرب وكلها تأسست بعد الربيع العربي.

39 تشكل هذه الحكومة من 3 أحزاب وهي حزب حركة النهضة من تيار الإخوان المسلمين وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي أسسه منصف المرزوقي قبل أن يصبح رئيسا للجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات الذي أسسه مصطفى بن جعفر رئيس المجلس التأسيسي.

40 أبو عياض من مواليد 1965 بمنطقة منزل بورقيبة من محافظة بنزرت بشمال البلاد التونسية. تحدثت بعض الروايات عن انتمائه في البداية إلى الفكر الإخواني وانخراطه في بداية الثمانينات من القرن 20 في صفوف حركة الاتجاه الإسلامي التي أسسها راشد الغنوشي (المعروفة اليوم باسم حركة النهضة) ثم ما لبث أن انشق عنها. انتقل بعد ذلك إلى المغرب لإكمال دراسته بالحقوق لكنه انقطع عن ذلك وتوجه إلى بريطانيا للحصول على إقامة هناك وبعد أن رفض طلبه اتجه إلى أفغانستان وتقابل مع بن لادن سنة 2000 في قندهار وأسس مع طارق المعروفي تنظيما سماه " الجماعة المقاتلة التونسية" في جلال آباد وهي جماعة متهمه بتنظيم عملية اغتيال القائد أحمد شاه مسعود سنة 2001. وقد تم تصنيف هذه الجماعة في 2001 من قبل الأمم المتحدة على أنها تابعة لتنظيم القاعدة. ثم انتقل بعدها إلى تركيا فتم اعتقاله وتسليمه للسلطات التونسية سنة 2003 في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي وحُكم عليه بأربعين سنة سجنا. وقد تم الإفراج عنه في آذار/ مارس 2011 بعد قيام الثورة التونسية فيما بات يعرف بثورات الربيع العربي. وفي وقت قياسي تمكن أبو عياض من بناء شبكة رهيبة من الهياكل الخيرية والدعوية المساندة لتنظيمه في ظل غياب كبير لرقابة حكومة الترويكا التي كانت تقودها حركة النهضة ذات التوجه الإخواني. بل كانت بعض الصحف تتحدث آنذاك عن تواطؤ من بعض لوبيات حركة النهضة لدعم تيار أنصار الشريعة. وكان أبو عياض ينشط بسهولة طيلة عدة أشهر ويعقد الاجتماعات الجماهيرية وينادي أنصاره بشعارات في الاجتماعات العامة تمجّد القاعدة ورجالها في ظل تغاضي السلطة عن تحركاته بل كان يُتهم بإحداث شرطة سلفية في بعض المناطق بالبلاد. لكن تغيّر الحكومة تجاه تيار أنصار الشريعة لم يحصل إلا بعد الاعتداء على السفارة الأمريكية بتونس في 14 أيلول/سبتمبر 2012 (يومين بعد مقتل السفير الأمريكي في بنغازي)، والمعلوم أن المواجهة بين السلطة وهذا التيار لم تبدأ فعليا إلا في أواخر عهد حكومة الإسلاميين وأصبحت المواجهة أكثر نجاعة ضد أنصار الشريعة والتيارات الإرهابية بعد خروج الإسلاميين من الحكم في يناير 2014. ومن الانتقادات الموجهة لحكومة الترويكا هو أنها لم تكن حازمة في إلقاء القبض على أبو عياض الذي فر إلى ليبيا ويعيش حاليا حسب عديد الروايات تحت حماية سفيان بن قمو أحد زعماء تنظيم أنصار الشريعة بليبيا. والمعلوم أن الحكومة التونسية صنفت أنصار الشريعة تنظيما إرهابيا في 17 أغسطس 2013 وهو نفس الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بعد أشهر قليلة في حق أنصار الشريعة في كل من تونس وليبيا. وهو ما يشرح لجوء الولايات المتحدة إلى القبض على رموز التيار الجهادي بليبيا مثل أبو أنس الليبي في أكتوبر 2013 في طرابلس، وأحمد أبو ختالة الذي تم القبض عليه في 16 يونيو 2014 من طرف كومندوس أمريكي في ليبيا بدعوى تورطه في اغتيال السفير الأمريكي في بنغازي في 12 أيلول 2012

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض رموز هذا التنظيم انخرط سابقا بالحركة الإسلامية التي أسسها راشد الغنوشي، مثل أبو عياض الذي التحق في بداية الثمانينات بحركة الاتجاه الإسلامي (حركة النهضة حاليا). وكان أنصار أبو عياض يُعدون بالمئات في 2011 - بينما ازداد عددهم ليصل ما يقارب بين 5 و 6 آلاف سنة 2012.

بدأت جماعة أنصار الشريعة بتونس نشاطها بشكل مبكر حيث شاركت بقوة في فعاليات الاحتجاج على فيلم برسيبوليس قبيل انتخابات 23 أكتوبر 2011 بقليل. كما شاركت في الحملة ضد فيلم "براءة المسلمين" والذين ارتبط بالاعتداء على السفارة الأمريكية بتونس في 14 أيلول / سبتمبر 2012.

استغلت "أنصار الشريعة" انفتاح الحكومة التونسية التي قادها الإسلاميون بعد الثورة (سواء حكومة الجبالي أو حكومة العريض) في تركيز هياكلها التنظيمية، ودعم شبكتها الجمعياتية التي كانت تنشط في الغالب تحت مسميات متعددة وينشط البعض منها دون ترخيص قانوني⁴¹.

أنصار الشريعة في 2011 والاستعداد للتمكين:

اقتصرت تحركات تنظيم أنصار الشريعة في العديد من المدن على تركيز هياكل له، فكان التواجد مكثفا في محافظات الجنوب (وهي المناطق التي اندحر منها معظم القادة التاريخيين لحركة النهضة مثل راشد الغنوشي وعلي العريض والحبيب اللوز إلخ)، وفي ولايات الوسط الغربي (القيروان - القصيرين والشمال الغربي مثل جندوبة).

وقد تزامنت سنة 2011 مع العديد من الأحداث:

- عقد مؤتمر سلفي عربي لأول مرة في تاريخ تونس الحديثة في أيلول / سبتمبر 2011.

- في تموز/يوليو 2011 عُقد مؤتمر في منطقة سكرة Soukra بأحد ضواحي العاصمة بتونس. تم الاتفاق في لقاء سكرة على خارطة طريق تعتمد ظاهريا على توحيد العمل الاسلامي في تونس. ويرى البعض من المحللين أن الاجتماع الذي حضره رموز من حركة النهضة مع رموز للتيار السلفي بشقيه العلمي والجهادي، كان يهدف إلى البحث في تقاسم الأدوار من أجل تمكين الإسلاميين من الحكم. ومن أبرز توصيات ملتقى سكرة مثلما ورد في بعض الصحف: الاتفاق على قواسم مشتركة في العمل الاسلامي.

⁴¹ مما يُعاب على الحكومة التي تترأسها حركة النهضة في تلك الفترة أنها تركت الجبل على الغارب في خصوص نشاط الجمعيات السلفية بما في ذلك الجهادية وقد تحدثت وزارة الداخلية في حكومة السيد مهدي جمعة المستقلة عن خروقات كبيرة وقع تسجيلها في صفوف جمعيات دينية متهمه بتبويض الإرهاب (أنظر الصباح نيوز 05 يونيو/ جوان 2014)

القبول بحق التيارات الإسلامية في الحفاظ والتمسك ببعض خصوصياتها.

ويندرج هذا التمشي ضمن المقولة التي كان يرددها الغنوشي: "لنعمل في ما اتفقنا عليه وليعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه".

وقد تحدثت بعض الروايات عن تنسيق بين أفراد من حركة النهضة وأفراد من أنصار الشريعة لدعم حركة النهضة في انتخابات 23 أكتوبر 2011.⁴²

بينما انفك أبو عياض يردد مقولته الشهيرة بأن تونس أرض دعوة لا أرض جهاد، واعتبرها بعض المحللين عملية تمويهية لتمكين أنصار الشريعة من تركيز هياكلها التنظيمية. ويرى بعض المحللين أن أبو عياض الذي كان منتميا لجماعة الغنوشي سابقا يدرك أن حوالي نصف قواعد حركة النهضة قريبون إيديولوجيا من الفكر السلفي⁴³ وبالتالي يصبح دعم حركة النهضة انتخابيا أمرا مقبولا.

لقد فتح نجاح حركة النهضة في انتخابات أكتوبر 2011 الباب أمام أنصار الشريعة للتحرك بشكل مريح. واللافت للنظر أن "أنصار الشريعة" كانت تقوم بنشاطاتها دون الحصول على ترخيص قانوني لعملها. وقد طلب بعض مسؤولي الحكومة التابعين لحركة النهضة من أنصار الشريعة التقدم بمطلب ترخيص لتكوين جمعية لهم على غرار الجمعيات السلفية لكن أبو عياض كان دائما يرفض بدعوى أنه لا يجوز شرعا التوجه إلى حكومة لا تطبق الشريعة لطلب ترخيص قانوني للنشاط. وفي الحقيقة فإن تنظيم أنصار الشريعة كان يرفض العمل القانوني لعدة أسباب:

1. لأنه يجد في العمل والنشاط غير القانوني أريحية أكبر وعدم تحمل لأي مسؤولية أخلاقية أو سياسية.
2. لأنه في صورة العمل في إطار قانوني فإنه سيضع نفسه تحت المجهر من حيث النشاط والتمويل والبرامج وآليات التحرك.
3. لأنه يعتبر نفسه فوق الأحزاب والجمعيات ويرى أن الحكومات القائمة لا تطبق مبدأ الحاكمية الذي يؤدي إلى قيام الدولة الإسلامية، وبالتالي فهي غير مؤهلة للبت في شرعية التنظيمات القائمة. ويرى أبو عياض أن الجهاد ضد الغرب وضد ما يسميه باليهود والصليبيين عبر العالم هو الذي سيسمح بقيام الدولة الإسلامية.

⁴² هذا ما روته لي صحيفة أجنبية كانت قد التقت أبو عياض في صائفة 2012 وأكد لها أن أنصار الشريعة بتونس كانت لها مساهمة فعالة في تعبئة الناخبين من أجل التصويت لحركة النهضة في انتخابات المجلس التأسيسي التي جرت في 23 أكتوبر 2011.

⁴³ يجدر التذكير أن حركة النهضة حينت في مؤتمرها الأخير المنعقد في يوليو 2012 خطابها السياسي الذي يتبنى المقاربة الديمقراطية في حين أبقت على أرضيتها الإيديولوجية التي أصدرتها في نهاية الثمانينات ولم تحينها بل أعادت طبعها ونشرها بتاريخ 2012 على أساس أنها يمكن أن يتم تحيينها في مؤتمرها القادم ويفسر بعض الباحثين إبقاء حركة النهضة على أرضيتها الإيديولوجية بالرغبة في عدم استفزاز التيار السلفي ومحاولة كسبه ككتلة انتخابية. ويشار إلى أن الأرضية الإيديولوجية للحركة قريبة جدا من الفكر السلفي وهو ما يجعلها في تناقض مع خطابها السياسي.

لم تكن حركة النهضة، وهي في الحكم، ترى مانعا في ممارسة أنصار الشريعة لعملهم الدعوي وتظاهراتهم السياسية دون الحصول على ترخيص قانوني وكانت تقبل أن يكون تنظيم أنصار الشريعة ينشط في إطار وضعية المسموح به لا المعترف *Toléré non reconnu*. وقد سمحت هذه الوضعية للتنظيم بمضاعفة عدد أنصاره في نهاية 2011 وبداية 2012 من بضعة مئات إلى بضعة آلاف. وكان الخطاب الراديكالي الذي يستعمله التنظيم يُذكر بالخطاب الذي كانت تستعمله الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر في تسعينات القرن الماضي وهو خطاب التحدي للسلطة القائمة والمتبني لشعارات حماسية في مسألة الجهاد والتكفير ومقاومة العلمانية.

أنصار الشريعة في 2012 وتوطيد الظاهرة الإرهابية:

شهدت الأشهر الستة الأولى لسنة 2012 عمليات عنف ضد رموز المجتمع المدني من مثقفين وسياسيين. وقد اتُهمت جماعة أنصار الشريعة أنها خلف عملية تعنيف هؤلاء الرموز. وتحدثت بعض الصحف عن سعي تيار أنصار الشريعة لإحداث إمارات جهادية وذكرت أن من بينها إمارة سجنان (تابعة لمحافظة بنزرت بشمال البلاد التي ينتمي إليها أبو عياض). والجدير بالذكر أن عمليات الاعتداء التي كان يقوم بها أتباع أنصار الشريعة كانت تنتهي في أغلب الأحيان بالإفلات من العقاب، مما اعتبره البعض تواطؤا من أطراف مسؤولة في الحكومة التي تترأسها حركة النهضة مع هذا التيار⁴⁴.

لقد شهدت سنة 2012 حركة كبيرة في تفسير الجهاديين التونسيين نحو سوريا وتُعتبر جماعة أنصار الشريعة أحد الأطراف النشيطة في هذا التجديد. وبالإضافة لذلك، تحدثت العديد من التقارير عن أن تنظيم أنصار الشريعة استفاد كثيرا سنة 2012 من التعامل مع شبكة من المهربيين.

و تحدث رشيد عمار، رئيس الأركان السابق للجيش⁴⁵، في حوار على قناة "التونسية" في 24 حزيران/يونيو 2013 عن خشيته من صوملة تونس بعد أن أصبح للجهاديين قدم راسخة في البلاد في فترة معينة من خلال تخزينهم للأسلحة وتنظيمهم للتدريبات وتخطيطهم للانقضاض على الحكم⁴⁶. وأشار رشيد عمار في هذا الحوار إلى أن الجهاديين كانوا يقومون بتدريبات على الجبل مدة سنة كاملة أي خلال سنة 2012-2013 وهو ما تزامن مع حادث اغتيال الشهيد شكري بلعيد في شباط/فبراير 2013، ومحمد البراهمي في 25 تموز/يوليو 2013، ورغم أن الجنرال عمار لم يذكر أسماء التنظيمات الجهادية فإن الرأي

⁴⁴ حصلت مثل هذه الممارسات في مصر في عهد حكومة مرسي أيضا.

⁴⁵ كان رشيد عمار القائد الأعلى للجيش الذي واكب أطوار الثورة التونسية بأكملها وكان ممارسا لوظيفته إلى غاية تاريخ إدلائه بالحوار التلفزيوني في يونيو 2012 الذي أعلن فيه أنه طلب تمتيعه بالتقاعد. وكان الحوار فرصة له للتعبير ضمنا عن تحفظاته لسياسة حكومة النهضة الأمنية خاصة تجاه أنصار الشريعة.

⁴⁶ أنظر مقالنا في " الصباح نيوز " بتاريخ 25 جوان/ يونيو 2013

العام بتونس والنخبة المثقفة تعرف أنهم ينتمون لتيارين: تيار أنصار الشريعة والخلية النائمة للقاعدة. وتتضمن هذه التيارات عناصر تونسية (تشكل الأغلبية)، بالإضافة إلى عناصر من بلدان مغربية وأفريقية (تمثل أقلية).

والسؤال المطروح: هل حكومتنا الجبالي والعريض على علم بهذه التدريبات أم لا؟ قد سبق للمسؤولين الرسميين أن كذبوا ذلك عندما تحدثوا عن أن ما أشيع من مراكز تدريب للجهاديين في جبل الشعانبي وغيره غير صحيح وأن المسألة لا تتجاوز قيام بعض العناصر الإسلامية بتدريبات رياضية⁴⁷. إن هذا الموقف الرسمي في نفي وجود مراكز تدريب على عكس ما طرحه رئيس الأركان يطرح تساؤلات عن سر غياب التناغم بين المؤسسة السياسية الحاكمة والمؤسسة العسكرية. وهل يعود عدم التفطن عن مراكز التدريب إلى ضعف استخباراتي فادح؟ أم إلى تواطؤ من بعض لوبيات في السلطة للتغطية على هذه التدريبات؟ ومن يتحمل المسؤولية في وجود هذه المراكز؟ هل الحكومة أكملها أي حكومة الترويكا أم وزير الداخلية أم رئيس الحكومة أم الاثنان معا علما بأن جميعهم من حركة النهضة؟

كما يُعتبر عام 2012 هام أيضا بالنسبة لأنصار الشريعة وخصوصا بالنسبة لأبي عياض. ففي هذه السنة قام أنصار الشريعة باجتماع عام كبير في 20 أيار/ مايو 2012 حشد فيه أبو عياض ما بين 5 و6 آلاف مشارك. وقد لوحظ من بين المشاركين تيار السلفية الجهادية، وهو الأوفر عددا حيث يصل عددهم إلى حوالي 4 آلاف، وتيار السلفية العلمية. كما سُجل حضور بعض ممثلي تيار الإسلام السياسي الجهوي المنتمين لحركة النهضة في هذا الاحتفال.

وقد رُفعت في هذا الاجتماع شعارات من بينها "كلنا أسامة بن لادن"، وشعارات أخرى متطرفة مما اضطر أحد وزراء النهضة إلى انتقاد ما حصل في هذا الاجتماع لكن الحكومة لم تتخذ إجراءات في حق المنظمين لهذا الاجتماع وهو ما عده أنصار الشريعة ضوئا أخضر للمضي في نشاطهم.

وتضمن خطاب أبو عياض في هذا الحشد الكبير بمدينة القيروان يوم 20 أيار/ مايو 2012 توجيه مشروع سياسي لدولة دينية حيث أكد أبو عياض في هذا الاجتماع على الأفكار التالية:

تونس أرض دعوة لا أرض جهاد، ويرى عديد الباحثين أن هذا الموقف لا يتعارض مع تعليمات أيمن الظواهري بعد قيام ثورات الربيع العربي من أنه يجب مساعدة أنظمة الحكم الإسلامية التي وصلت إلى السلطة رغم اختلافاته مع بعض مبادئها.

أكد أبو عياض في اجتماع القيروان في 20 أيار/ مايو 2012 أن لا أحد يستطيع أن يفرق بين جماعته وحركة النهضة.

⁴⁷ كانت صحيفة ماريان الفرنسية بتاريخ 19 أكتوبر 2012 أول من أشارت إلى وجود مراكز تدريب للجهاديين في تونس، إلا أن السلط الرسمية كانت تكذب ذلك، واتضح بعد ذلك من خلال تصريح رئيس أركان الجيوش أن الخبر صحيح.

تحدث أبو عياض في هذا الاجتماع عن تعليم اسلامي يمنع اختلاط الجنسين وعن سياحة إسلامية تستقطب الجاليات الإسلامية في أوروبا وتمنع مظاهر التفسخ لدى السياح الأجانب.

أبو عياض تحدث في اجتماع القيروان أيضا على وجوب قيام بنوك إسلامية تعوض البنوك الربوية، ودعا إلى نظام مالي وضرائبي إسلامي، كما دعا إلى اصلاحات في القطاع الصحي بإنشاء مصحات تمنع الاختلاط بين النساء والرجال.

وتعتبر هذه المطالب في الحقيقة بداية مشروع لتسييس السلفية الجهادية وإعطائها طابعا مدنيا.

ما لم يقله أبو عياض في اجتماعه: كيف سيتم تنفيذ هذه المطالب؟ هل يكون ذلك عبر وسائل سلمية أم يتم فرضها بالقوة؟ ويعتقد العديد من الباحثين أن عدم توضيح آليات تنفيذ برنامج أبو عياض الوارد في خطابه في اجتماع القيروان في 20 أيار/ مايو 2012 إشارة إلى أن تنظيم أنصار الشريعة يرى تطبيق هذه الافكار لا يتم عبر الآليات الديمقراطية لأنه:

أولا، لا يؤمن أصلا بالخيار الديمقراطي الذي يعتبره متعارضا مع الشريعة باعتبار أن الديمقراطية في رأيهم هي اعتداء على حاكمية الله.

وثانيا، لأنهم يفكرون في وسائل أخرى لفرض أفكارهم عبر سياسة فرض الأمر الواقع. وهنا نلاحظ أن وسائل عمل هذه الجمعيات التي لا تمتلك ترخيصا قانونيا، هي وسائل تعتمد نوعا من الإكراه. ولذلك نشطت في سنة 2012 الخيمات الدعوية 48 والعمل الخيري الإغاثي.

لم تمنع السلطة هذه الخيمات الدعوية رغم نداءات العديد من الأحزاب السياسية، فهذه الخيمات الدعوية تنتصب أمام المؤسسات التعليمية والأسواق الأسبوعية ويتم فيها القيام ظاهريا بالدعوة الدينية وباطنيا اختيار العناصر التي تقبل الانخراط في هياكلهم التنظيمية.

ورغم أن السلطة لم تمنع هذه الخيمات في البداية لكن تكاثر أعمال العنف التي صاحبته دفعت الحكومة إلى منع إقامة هذه الخيام من دون الحصول على ترخيص مسبق، وقيل هذا الكلام في 2013 قبل أحداث الشغب في نيسان/ أبريل 2013.

وتعتبر سنة 2012 هامة لتنظيم أنصار الشريعة لأنها مكنتها:

أولا: من حشد آلاف من الأنصار وبداية تأطيرهم تنظيميا.

⁴⁸ ينصب أنباع أنصار الشريعة خيمات صغيرة أمام المعاهد الثانوية والأسواق الأسبوعية بشكل دوري تخصص للتعريف بأفكار التنظيم وتقدم في نفس الوقت إعانات للفقراء، كما يقوم التنظيم بتسيير قوافل طبية في المناطق والأحياء الشعبية لتقديم بعض الخدمات الصحية مجانا. وتتساءل عديد النخب عن القوى التي تدعم أنصار الشريعة ماديا وتقف وراءها سياسيا من داخل السلطة ومن خارجها.

ثانيا: من إدخال أسلحة عبر الحدود الليبية وتخزينها.

ثالثا: من القيام بتدريبات في جبل الشعانبي وفي أماكن أخرى حيث تحدثت بعض الصحف عن تدريبات كانت تتم في بعض قاعات الرياضة Salle de Sport.

كما شهدت سنة 2012 أحداث الاعتداء على السفارة الأمريكية بتونس في 14 أيلول/ سبتمبر 2012 أي بعد يومين من مقتل السفير الأمريكي في بنغازي. وقد دلت التحقيقات لاحقا عن تورط شخصين تونسيين من تنظيم أنصار الشريعة في تونس في عملية الاغتيال. وصدرت لاحقا أحكام قضائية تثبت تورطهم، ولعل ذلك يعد أحد أبرز الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الأول/ ديسمبر 2013 إلى تضييق أنصار الشريعة في تونس وليبيا تيارات إرهابية.

إن أحداث الاعتداء على السفارة الأمريكية بتونس كانت النقطة الفارقة في تحول موقف الحكومة من أنصار الشريعة لكنه كان تحولا غير كبير، بدليل الأحكام المخففة الصادرة ضد المعتدين على السفارة، وهي أحكام طالبت وزارة الخارجية الأمريكية بمراجعتها⁴⁹.

و بعد حادث السفارة بشهر (تشرين الأول/ أكتوبر 2012)، نُشر عبر الإنترنت شريط فيديو ظهر فيه راشد الغنوشي مع أنصار التيار السلفي وهو يدرضهم فيه على الإسراع بإنشاء مدارس وجامعات ومؤسسات قبل فوات الأوان لأن حركته لم تحقق بعد سيطرتها على الأمن والجيش. وقد فسّر بعض المحللين نداء الغنوشي هذا كدعوة مفتوحة لتيار السلفية بأن يبني قوة ويفرض أمرا واقعا يصعب التراجع فيه.

ولا ننسى التسهيلات التي وفرتها الحكومة لاستقبال العديد من الدعاة المشاركة سنة 2012 الذين كانوا يفدون على تونس بدعوة من جمعيات دينية من بينها أنصار الشريعة لإلقاء دروس اعتُبرت من طرف جمعيات حقوقية تشجع على التكفير والكراهية. وتقسّم أبناء الوطن الواحد إلى مؤمنين وكفار.

وقد شكلت نهاية سنة 2012 بداية محتشمة لبروز خلافات بين حكومة الجبالي وتيار أنصار الشريعة، خاصة إثر الاعتداء على السفارة الأمريكية بتونس في 14 أيلول/ سبتمبر 2012 والذي نسب لاحقا لأنصار

⁴⁹ بعد استئناف القضية صدرت أحكام في 23 يونيو 2014 بين عامين سجنا وعدم سماع الديني في حين كانت الأحكام في الطور الأول للمحاكمة لا تتجاوز سنتين مع تأجيل التنفيذ أنظر موقع Tunivisions بتاريخ 24/06/2014 <http://ar.tunivisions.net/47570/566/149/%D8%B5%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D9%82-%D9%88%D8%B3%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-.html>

الشريعة 50. ثم بدأت شقة الخلاف بين الحكومة وهذا التنظيم تتسع أكثر فأكثر سنة 2013 التي اعتُبرت بداية العد التنازلي لهذا التيار.

المواجهة المفتوحة بين السلطة وأنصار الشريعة بتونس: 2013 - 2014

اعتُبرت سنة 2013 سنة صعبة على أكثر من صعيد، حيث اتسمت بتواتر الاغتيالات السياسية بتونس وبحولات إقليمية هامة بدءا من طرد القاعدة من شمال مالي وانتهاء بسقوط مرسي في مصر. وكان اغتيال الناشطين الحقوقيين شكري بلعيد في شباط/ فبراير 2013 ومحمد البراهمي في تموز/ يوليو 2013 إيذانا بنهاية الهدنة بين السلطة وأنصار الشريعة التي أثبتت التحقيقات القضائية تورطها في الاغتيالات. وتحدثت بعض الصحف التونسية عن مجموعات تونسية من أنصار الشريعة يتم تدريبها في ليبيا للقيام بعمليات إرهابية في تونس وخارجها (مثل العراق وسوريا والجزائر وأفغانستان). وقد ازدهرت سوق بيع السلاح والتدريب عليه في ليبيا، وتعاضم وجود القاعدة وأنصار الشريعة خاصة في بنغازي ودرنة وسرت وصبراتة.

واعتبر عدد من المحللين والتقارير الغربية أن مراكز التدريب الأربعة في ليبيا مكونة من تونسيون وجزائريون وعناصر من مالي. واقتُرنت سنة 2013 بتواصل موجة تفسير الجهاديين نحو سوريا الذي بدأ منذ 2012 وتواصل بعد ذلك. وصرح مهدي جمعة رئيس الحكومة المستقلة استنادا لتقرير وزير الداخلية أن الحكومة منعت أكثر من 8000 جهادي تونسي من التوجه إلى سوريا 51. وبناء على أرقام عدد الجهاديين والمتعاطفين معهم من أنصار الشريعة نجد حوالي 10 آلاف تونسي متأثرين بالأنشطة الجهادية ومستعدين للجهاد خارج البلاد وهم أشخاص تم إعدادهم نفسيا وفكريا في المساجد الخاضعة لرقابة تنظيم أنصار الشريعة والتيارات الدينية المتشددة. وإذا تمت قسمة عدد المتعاطفين مع الجهاديين على العدد الإجمالي للسكان نجد أن تونسيا واحدا من ألف تونسي متعاطف أو متأثر بالفكر الجهادي في مطلع 2014. وقد كانت النسبة أكبر من ذلك قبل هذه السنة في عهد حكم الإسلاميين. لكن بعد سيطرة الحكومة الجديدة على معظم المساجد بدأت ظاهرة السفر إلى سوريا تنقلص 52.

ويمكن أن نستعرض جملة من الأحداث المرتبطة بتطور نشاط أنصار الشريعة سنة 2013 كما يلي:

⁵⁰ كان الاعتداء على السفارة الأمريكية من طرف أنصار الشريعة احتجا على عرض شريط براءة المسلمين وجاء الاعتداء في 14 أيلول/ سبتمبر 2012، يومين بعد مقتل السفير الأمريكي في بنغازي. ويؤشر ذلك إلى مرور التنظيم إلى مرحلة العنف الممنهج.

⁵¹ ورد التصريح في موقع بريكينغ نيوز بتاريخ 04 آذار/ مارس 2014 أنظر: <http://breakingnews.sy/ar/article/34827.html>

⁵² ذكر وزير الشؤون الدينية في بداية شهر يونيو 2014 أن عدد المساجد الخارجة عن سيطرة الحكومة لا تتجاوز 90 مسجدا من أصل 5100 مسجد.

- تخلي تيار أنصار الشريعة سنة 2013 عن اعتبار تونس أرض دعوة لـ أرض جهاد دون الإعلان عن ذلك رسمياً.
- التنسيق الأمني والمسلح بين أنصار الشريعة في تونس وأنصار الشريعة في ليبيا أصبح قويا سنة 2013.
- سنة 2013 شهدت كذلك ذبح ضابط الامن الشهيد السبوعي وتدخل هذه العملية الإرهابية ضمن ما يسميه الدهابيون بمقاومة الطاغوت.
- في 29 نيسان/ أبريل 2013 انطلقت أحداث الشعانبي.
- في 19 أيار/ مايو 2013 مُنع أنصار الشريعة من عقد اجتماع عام في القيروان. وقبل ذلك ببضعة اسابيع دخل أبو عياض طور الاختفاء السري.
- الايقافات التي حصلت في صفوف أنصار الشريعة منذ أيار/ مايو إلى آب/ أغسطس 2013 أظهرت أن لهذا التيار مخططات للاغتيال وعمليات ارهابية أخرى فكانت الايقافات كثيرة في صفوفه.
- في آب/ أغسطس 2013 أعلنت وزارة الداخلية والحكومة أن تنظيم أنصار الشريعة تنظيم إرهابي.
- حركة النهضة وأحزاب إسلامية أخرى لم يكن موقفها متناغما مع موقف الحكومة. بل إن عناصر قيادية في حركة النهضة مثل العجمي الوريثي والحبيب اللوز وغيرهما رفضوا تصنيف أنصار الشريعة تنظيما إرهابيا.
- سنة 2013 تكثفت فيها ردود الفعل العنيفة لتيار أنصار الشريعة من خلال عمليات إرهابية في محافظات ومناطق جندوبة وسيدي بوزيد وقبلاط وسوسة والمنستير والتهديد بعمليات ارهابية في نهاية سنة 2013.
- ردود الفعل هذه مرتبطة باكتشاف الجناح المسلح لتيار أنصار الشريعة وبمخطط مفصل للاغتيالات السياسية هدفها حسب بعض المحللين إرباك الحوار الوطني الذي انطلق في سنة 2013، وقد حاول أنصار الشريعة منع إصدار الدستور الذي لا يستجيب لأفكارهم خاصة عندما وقع اتفاق السياسيين على عدم إدراج الشريعة في الدستور كمصدر للتشريع.
- سنة 2013 شهدت استقالة حكومة الجبالي والموافقة على استقالة حكومة العريض وذلك نتيجة تداعيات العمليات الإرهابية المنسوبة لأنصار الشريعة.

السؤال الذي يطرحه عديد من المحللين: هل ينحصر الإرهاب الذي حصل في تونس في الاغتيالات السياسية أو في العمليات الإرهابية الأخرى أو في إدخال الأسلحة إلى البلاد؟ هل يمكن نسبته كليا أو جزئيا لتيار أنصار الشريعة والخلايا النائمة للقاعدة؟ أم أن هناك أطرافا أخرى متورطة في هذه العمليات؟

يبدو من المرجح أن تيار أنصار الشريعة ضالع في بعض العمليات الإرهابية لكن هناك فرضيات تتحدث عن تجنيد إرهابيين من طرف مسؤولين سابقين لبيبيين في نظام القذافي للقيام بعمليات إرهابية في

تونس كرد فعل على مساهمة أطراف تونسية بعد الثورة في الإطاحة بنظام القذافي عن طريق توفير الأسلحة للمعارضين للقذافي.

هذه الفرضية، أي فرضية مشاركة إرهابيين في عمليات إرهابية من غير أنصار الشريعة مرجحة وقد تحدثت عنها بعض الصحف، وبالتالي فإن الأبحاث القضائية تركز على معرفة دقيقة للمسار التنظيمي والسيرة الذاتية للمتورطين في عمليتي اغتيال بلعيد والبراهمي لأن ذلك سيساعد على فهم الدوافع والمبررات والجهات التي لها مصلحة في مثل هذه العمليات سواء كانت في الداخل والخارج. وهذا لن يتأتى إلا بالربط بين حادثتي الاغتيال والظروف التي نشأت فيها الظروف السياسية والاجتماعية ومدى تأثير التحولات الإقليمية.

إنه من شبه المؤكد أن العمليات الإرهابية في تونس لا تنسب فقط لأنصار الشريعة وربما تكون مساهمة هذا التنظيم بنسبة 60% من العمليات الإرهابية وهو ما يدفع إلى البحث أكثر في النسبة المتبقية والتي يبدو أن وراءها أطرافاً من النظام السابق الليبي في عهد القذافي، لكن هذه الفرضية تستدعي تنسيقاً استخباراتياً أكبر، وأتصور أن الحقيقة ربما تتضح أكثر في الأيام القادمة لأن هناك تحولات سياسية وأمنية في علاقة بعملية الكرامة التي يقودها اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر يمكن أن تضع حداً لهيمنة تيار الإسلام السياسي والتيار السلفي في ليبيا ويصبح هذا التيار جزءاً من الحملة التي ستند من نفوذ أنصار الشريعة بليبيا وتبعد الجهاديين الأجانب بما فيهم التونسيون عن ليبيا.

التنظيم الهرمي لأنصار الشريعة بتونس:

- يوجد لدى أنصار الشريعة هيكل مركزي وهيكل جهوية:

الهيكل المركزي: ويضم اللجنة الشرعية التي تضم القيادات البارزة للتنظيم، وتكون محدودة العدد لا تتجاوز في الغالب 11 عضواً.

- المكاتب الوطنية: وهي جزء من الهياكل المركزية

وهي أربعة:

1. المكتب السياسي
2. مكتب الدعوة
3. المكتب الاجتماعي
4. المكتب الاعلامي

هناك مكتب أمّني ويضم الجناح المسلّح لم يقع الإعلان عنه، وتمّ التعرف عليه من خلال الأبحاث القضائية

هناك قيادات مركزية تمّ الإعلان عنها وأخرى لم يقع الإفصاح وهي مدرجة ضمن خانة القيادات البديلة.

كما أن هناك أمير مركزي للتنظيم وهو أبو عياض.

الهيكل الجهوية:

- خلايا في كل إقليم (إمارة في محافظة أو في عدة محافظات) وتضم الخلية الواحدة بين 5 و 12 عضوا.

- هناك أمراء محليون وجهويون.

بالنسبة لأعضاء اللجنة الشرعية أعلن القائمون على التنظيم أنها تضم 12 عضوا (11 + الأمير أبو عياض) ولم يُعرف من أسمائها إلا خمسة وهم أبو عياض وحسن بن بريك وسامي الصيد وأبو خالد الخطيب وسيف الدين الرايس.

يُرجح أن يكون الأعضاء غير المعلن عنهم يمثلون القيادة البديلة وكذلك الجناح المسلّح للتنظيم الذي أعلنت عنه وزارة الداخلية في آب/ أغسطس 2013 بعد أن اتضح وجود علاقة بين أنصار الشريعة والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي تساهم في تمويل أنصار الشريعة بتونس.

ومن المرجح أن يكون تمويل أنصار الشريعة من عدة مصادر:

- جزء يأتي من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهو الجزء الهام. ومعلوم أن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لها ميزانية تتجاوز 300 مليون دولارا حسب العديد من التقارير.
- جزء يأتي من تجارة التهريب.
- جزء يأتي من تبييض الأموال.
- جزء صغير يأتي من مساهمات بعض المتدينين التونسيين من تجار صغار وغيرهم⁵³.

- هذا الشكل التنظيمي لأنصار الشريعة يشبه كثيرا أسلوب طالبان في التنظيم.

ارتفاع تكلفة الإرهاب وتداعياته على المشهد السياسي والديني في تونس:

⁵³ حسب آخر التقارير فإن تمويل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي نقص كثيرا بالنسبة لسنة 2014 لدرجة أن رموز هذا التيار طلبوا من أتباعهم تمويل بعض الأنشطة على حسابهم الفردي: أنظر تصريح العميد مختار بن نصر لصحيفة الشروق بتاريخ 30 يونيو 2014

عرفت البلاد التونسية قبل الثورة نسبة نمو اقتصادي تقارب 5 بالمائة. وبعد الثورة بدأت هذه النسبة تتدحرج لا بحكم الإرهاب فقط بل وكذلك بسبب الاعتصامات والاضرابات ورغبة بعض التيارات السياسية في السيطرة على الإدارة لذلك كانت نسب النمو سلبية سن 2011 (1- بالمائة) وهو أمر مبرر نسبيا بإكراهات المرور من حالة الفوضى إلى حالة الاستقرار التدريجي. ولذلك بمجرد إجراء الانتخابات التي جرت في ظروف أفضل من سابقتها تحسنت نسب النمو الاقتصادي سنة 2012 التي أصبحت ثلاثة فاصل خمس بالمائة (3.5 بالمائة)، لكن لم يتم الحفاظ على هذه النسبة سنة 2013 حيث تدرجت إلى 2 فاصل 7 بالمائة (2.7 بالمائة) بسبب الإرهاب الذي ضرب بقوة سنة 2013 أهم القطاعات سواء فيما يتعلق بقطاع التصدير أو قطاع الخدمات يضاف إليه انخفاض لحجم الاستثمار بنسبة 22 بالمائة سنة 2013 والربع الأول لسنة 2014. فقد دعمت حكومة الترويكا منذ 2012 بشكل ضمنى تيار السلفية العلمية والسلفية الجهادية من خلال تقنين العديد من الجمعيات الخيرية والدعوية التي اتضح في سنة 2014 أن جزءا منها متورط في دعم الإرهاب وتبييض الأموال حسب تقرير لوزارة الداخلية⁵⁴. لكن الموجة الإرهابية الأشد كانت سنة 2013 مع اغتيالين سياسيين من الحجم الثقيل كما ذكرنا آنفا والاعتداء على السفارة الأمريكية. وكان لذلك انعكاسات سلبية على النمو الاقتصادي للبلاد، لأن الإرهاب له علاقة بالمناخ العام. ويؤثر هذا المناخ العام في الدورة الاقتصادية، فعندما يصبح المستهلك منكشأ فإن تأثير ذلك يكون سلبيا على قطاع الإنتاج أي مؤسسات الإنتاج. وعندما تُجبر الدولة على الانخراط في الحرب على الإرهاب فإن ذلك يكون على حساب التنمية الجهوية والتشغيل. ومع اشتداد موجة الإرهاب انكمشت البنوك في مجال الإقراض لضعف في السيولة مما انعكس على تمويل العديد من المشاريع مع استمرار ضعف مردودية قطاع الخدمات. ويضاف إلى الإرهاب عدم قدرة حكومة الترويكا على الحد من التهريب الذي غدّى إلى حد ما الاقتصاد الموازي والذي بلغت نسبته بين 45 و50 بالمائة من مجموع النشاط الاقتصادي، وتضخّم هذا القطاع أضر بالعائدات الجبائية للدولة وساهم في دعم بعض التيارات الإرهابية التي استفادت كثيرا من قطاع الاقتصاد الموازي.

لقد قدرت تكلفة الإرهاب في تونس من طرف الخبراء الاقتصاديين بما يقارب مليار دينار سنويا يضاف إليها انكماش ملحوظ في القطاع السياحي وهروب العديد من المستثمرين في الداخل والخارج مما جعل هذه التكلفة تبلغ أحيانا 1 مليار دولار في السنة⁵⁵.

ملاحظات واستنتاجات:

- أعتقد أن هناك فرضية قوية في تورط أنصار الشريعة في عملية الاغتيال السياسي لكن من الضروري البحث عن يقف وراء عملية الاغتيال، هل هو طرف واحد أم عدة أطراف؟

⁵⁴ أنظر الصباح نيوز بتاريخ 05 يونيو/ جوان 2014 التي تحدثت عن أن 157 جمعية مورطة في تمويل الإرهاب.

⁵⁵ حوار أجرته مع خبراء وأساتذة جامعيين في الاقتصاد بتونس وهم راضي المدب وفتحي النوري ومعز الجودي في 18 ماي 2014 بتونس

إن تصنيف أنصار الشريعة كتيار إرهابي في تونس وليبيا ربما يكون مقدمة لإزالة مراكز التدريب الموجودة في ليبيا تمهيدا لحصول تغييرات سياسية في المستقبل، أبرزها إعادة تموقع التيار الليبرالي وتقلص نفوذ التيارات الدينية، وفي هذا الإطار يمكن أن تكون محاولات خليفة حفتر الثلاث (الأولى في آب/أغسطس 2013 والثانية في شباط/فبراير 2014، والثالثة في 17 أيار/مايو 2014) تمهيدا لتغيير الخريطة السياسية الحالية عبر المطالبة بحل المؤتمر الوطني (البرلمان) وتنظيم انتخابات مبكرة في 25 حزيران/يونيو 2014، يصعب أن يكون لتيار الاسلام السياسي والتيار الجهادي تأثير هام فيها، وقد جرت الانتخابات في ظل مشاركة ضعيفة لم تتجاوز عتبة 27 بالمائة.

- مازال تيار أنصار الشريعة في تونس متواجدا في المناطق الريفية وتحدثت بعض الروايات المتسمة بالمصادقية عن وجود عناصر كثيرة من هذا التيار في أرياف القيروان وجندوبة وبعض مناطق الجنوب .
- من المرجح أن يتقلص عدد أعضاء أنصار الشريعة إلى حوالي النصف منذ الإعلان عن تصنيفه تيارا إرهابيا ويحتمل أن يكون عدده الحالي لا يتجاوز 2000 عضو. ولا ننسى أن تنظيم أنصار الشريعة يسعى للاستفادة من عودة الجهاديين التونسيين من سوريا وليبيا والذي يقدر بحوالي الألفين ومعظمهم من تيار أنصار الشريعة. وهو ما يفرض على حكومة الوزير الأول مهدي جمعة أن تضع برنامجا عاجلا لتأهيل الجهاديين يقوم على مقارنة أمنية ومقاربة أيديولوجية واجتماعية.
- أتصور أن خطر انصار الشريعة لن ينتهي وإنما سيتقلص بعد أن نجحت تونس في إصدار الدستور والقانون الانتخابي وحكومة من التكنوقراط.
- أعتقد في الختام أن خطر أنصار الشريعة في تونس في طريقه إلى التقلص أكثر فأكثر ويربط بعض المحللين ذلك بغياب الدعم المعنوي الذي كانت تقدمه بعض اللوبيات له في الحكم. لكن ما أضعف أنصار الشريعة أساسا، عدم وجود قاعدة اجتماعية عريضة تتبنى الفكر الجهادي في تونس. وحزم الحكومة القادمة في مقاومة الإرهاب ودخول تيار الاسلام السياسي في أزمة هيكلية عبر العديد من بلدان الربيع العربي.
- تيار أنصار الشريعة في تونس متهم بالتنسيق مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومع جبهة النصرة في سوريا وكلها تنظيمات محظورة دوليا. ولهذا بدأت تكثر منذ فترة الاستقالات في صفوف هذا التنظيم مستقبلا بتونس.
- تنظيم أنصار الشريعة لن يزول نهائيا من تونس فلربما يتشكل مستقبلا في إطار هياكل جديدة لأن التيارات العقائدية تضعف ولا تموت.
- إن استقرار الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية هو الحل الوحيد لدرء خطر هذا التنظيم.
- إن بروز ظاهرة جهاد النكاح التي تحدث عنها وزير الداخلية وكانت تشمل حوالي 155 فتاة أثارت ردة فعل قوية داخل المجتمع المدني وخاصة لدى الجمعيات النسائية واتهمت أنصار الشريعة بتفسير هؤلاء الفتيات.

- إن انتعاشة تيارات الإسلام الراديكالي تطورت أكثر مع الربيع العربي وهو ما يطرح استفهامات حول القوى التي لها مصلحة في هذا الربيع.
- إن انخراط معظم الجهاديين التونسيين من أنصار الشريعة الذين تحولوا إلى سوريا وناضلوا في صفوف داعش يمكن أن يطرح استفهامات عديدة عن الدور الذي يمكن أن يقوموا به عند العودة إلى أوطانهم. وهل ستصبح داعش التي اكتسبت شهرة كبيرة عندما احتلت يوم 10 حزيران/ يونيو 2014 مدينة الموصل ومحافظات أخرى في العراق مثالا يحتذى به لدى أنصار الشريعة في البلدان العربية السبعة التي يتواجدون بها.
- إن المعدل العمري لأعضاء أنصار الشريعة بتونس يتراوح بين 18 و25 سنة وينحدرون من المحافظات التي تشهد صعوبات اقتصادية واجتماعية وهي المحافظات الداخلية (مثل جندوبة والقصرين وسيدي بوزيد وسليانة وبعض مدن الجنوب التونسي مثل مدنين وقبلي⁵⁶). لكن ذلك لم يمنع من وجود أتباع لهذا التيار من فئات اجتماعية مترفحة ومثقفة من بعض المناطق الساحلية مثل سوسة والمنستير والمهدية وخاصة في صفوف أصحاب الشهادات العاطلين عن العمل.
- ختاماً أعتقد أن زوال خطر أنصار الشريعة في تونس مرتبط كذلك بتطوير الخطاب الديني نحو مقاربة تنويرية وتحديد المساجد عن كل توظيف سياسي وحزبي، بالإضافة إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مثل مقاومة التهريب والاقتصاد الموازي ودعم استقلالية القضاء والنهوض التنموي بالمناطق المهمشة سواء الحدودية أو التي تقع داخل البلاد.

⁵⁶ في حوار خاص أجرته في 2 يونيو/ جوان 2014 بتونس مع أحد القياديين في النقابات الأمنية التونسية ذكر لي أن منطقة "الورسنية" من معتمدية بن قردان بالجنوب التونسي على الحدود الليبية وهي قرية صغيرة سافر منها حوالي 20 فردا للجهاد في سوريا والعراق.



الحركات الراديكالية في أوروبا

أسباب وأشكال التطرف عند الشباب المسلم بألمانيا

الحكم سخي

تقدم هذه الورقة خلفية تحليلية لـ "أسباب وأشكال التطرف عند الشباب المسلم بألمانيا".

تلعب السلفية دورا حاسما في سياق التطرف عند الشباب في أوروبا، ولهذا تركّز هذه الدراسة على المشهد السلفي. وفي هذه الورقة سيتم تحديد الوضع التنظيمي والديمقراطي للشباب في ألمانيا وكذلك المشهد السلفي بتجلياته المختلفة. فعادة ما تظهر الحركة السلفية بألمانيا بشكل سطحي بوصفها ظاهرة دينية. غير أن محتويات التعبير السلفي ذي العلاقة هي بشكل رئيسي محتويات سياسية واجتماعية، وعليه فإن السلفية يجب أن تتم مقاربتها بألمانيا كظاهرة سياسية واجتماعية.

المسلمون بألمانيا

يسكن في ألمانيا ما يقدر بـ 4,3 مليون مسلم وهم يمثلون 5,4% من مجمل عدد السكان. ومن هذه الشريحة هناك تقريبا ما نسبته 64% من أصل تركي، فالعديد من الأتراك حضروا إلى ألمانيا عن طريق هجرات العمل خلال أعوام الستينيات من القرن الماضي، وبالتالي يشمل الألمان المنحدرون من أصل تركي الجيلين الثالث والرابع من المهاجرين الأتراك. ويهتم المكون الديني في الجماعة التركية في الحفاظ على الثقافة للوطن الأم ولهذا السبب تم تشكيل عددا من الروابط والجمعيات التي تشكلت خلال الوقت. وهي جمعيات تنتظم اليوم تحت مظلة منظمات مختلفة. ولا يوجد سوى 8,1% من المسلمين في ألمانيا انحدروا من أصول عربية شرق أوسطية في حين هناك ما يقارب من 6,9% من مسلمي شمال أفريقيا. المسلمون المنحدرون من دول عربية يشكلون أقلية في أوروبا. والرابطة الاسلامية الأهم والأكبر هي الاتحاد الاسلامي التركي للشؤون الدينية وهي فرع من رئاسة الشؤون الدينية في أنقرة بتركيا. وتضم الجمعية 900 نادي عضو وبالتالي تعد المظلة الاسلامية الأهم في ألمانيا ولها تأثير تركي. والحديث هنا عن الطبيعة التركية لهذه المنظمات هو حديث ذو صلة للأسباب التالية: بسبب أن المنظمة للمسلمين الأتراك وبالتالي يرافق ذلك الرغبة في الحفاظ على الممارسات الدينية والثقافية، تمكنت الجماعة التركية المسلمة من منع تسلل التأثير الأجنبي إلى أفرادها، وعلاوة على ذلك ينتمي الأتراك إلى المذهب الحنفي ويتبعون الماتريدية في اعتقاداتهم الأساسية وهو ما يحدد ويعرف الهوية التركية.

وعلى العكس من ذلك، فإن الجماعة العربية المسلمة في ألمانيا لم تمتاز بذات التنظيم كما هو الحال مع الجماعة التركية. ومن أجل المقارنة يمكن القول أن المسلمين العرب لم يبذلوا جهدا للحفاظ على هويتهم من خلال الانتماء إلى جهة اسلامية مميزة. لذلك فالانتماء لهذه الشريحة من العرب المسلمين لمدرسة فقيهة معينة لعب دورا ثانويا لهذا كانوا أكثر انفتاحا للتأثر على وتأثرا بالأراء الاسلامية الأخرى.

وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر شعر الشباب المسلم (وبخاصة أولئك الذين لم يكن لهم ارتباط واضح بالمساجد) فجأة بالضغط العالي في المجتمع ولم يكن عندهم أجوبة واضحة للأسئلة المطروحة والانتهاكات التي اطلقها غير المسلمين. فشعورهم بعدم فهم الآخر لهم والشعور بأنهم مطالبون بتبرير سلوك المسلمين دفع العديد من الشباب المسلمين إلى مواقف دفاعية، وبالتالي فمع بداية بروز النشاطات السلفية بألمانيا بدى وكأن أبوابا جديدة قد فتحت. فالسلفيون تحدثوا بلغة ألمانية بسيطة ومنحوا الشباب أجوبة لأسئلة دينية، وكانت الرسالة الأساسية للخطباء وشيوخ السلفية هي أن "الاسلام هو الحقيقة الوحيدة، ولا حاجة لأن يشعر المسلم بالذلل ولكن يجب أن يكون فخورا". ومع بداية هذه النشاطات السلفية شعر العديد من الشباب المسلم وبشكل مفاجئ بالوعي الذاتي. فلم يعودوا مطالبين بتبرير الاسلام ضد الانتهاكات التي يطلقها غير المسلمين، فالمسلمون الآن شعروا بأنهم متفوقون اخلاقيا على من سواهم، ولهذا انتقدوا غيرهم بسبب الوعي في مجتمع فاسد وبدأوا يطالبون غير المسلمين بتبريرات لماذا لا يتبعون الدين الصحيح.

الحركات السلفية بألمانيا

بشكل عام تتوزع السلفية بألمانيا بين ثلاث مجموعات على الأقل هي:

- السلفية النقية
- السلفية السياسية والتبشيرية
- السلفية الجهادية

ومع أن المجموعة الأولى هي كبيرة إلا أنها ليست بارزة، فهي تتميز بعدم اتخاذ موقف سياسي وأعضاؤها يريدون العيش في نطاقهم الخاص بهم. فهم متدينون بشكل كبير ووفقا للتفسير السلفي للإسلام. وتعتبر هذه المجموعة بأن واجبها بأن لا تشك أو تتساءل حول النظام العام والدولة وهو ما يمنحهم هذه الطريقة في الحياة. ويستند التفسير الاسلامي لهذه الجماعة إلى علماء الدين الوهابيين في السعودية المساندين للعائلة المالكة في السعودية.

يحاول السلفيون ايجاد "مجتمع أفضل" من خلال الخطابات الشخصية والدعوة في الشوارع (عمل تبشيري في الشارع) من خلال مراكز نشر المعلومات وحلقات البحث والعلم علاوة على نشاطات البروباغندا التي من خلالها يحاولون قيادة المسلمين ووضعهم على الطريق القويم أو لاقناع غير المسلمين لاعتناق الاسلام السلفي. والشخصية الأكثر شهرة ضمن هذه المجموعة هو الخطيب بيير فوغال (Pierre Vogel) ويعرف ايضا باسم ابو حمزة وهو نفسه كان قد اعتنق الاسلام. ووفقا للمكتب الفيدرالي لحماية الدستور هناك حاليا 4,500 من اتباع السلفية السياسية بألمانيا. وهذه الجماعة بشكل عام لا تؤيد العنف ولكنها عوضا عن ذلك تقوم بالتعليق على الظروف الاجتماعية والسياسية وهي بذلك تقيم حدا فاصلا بين

المسلمين المحرومين والمضطهدين من جانب وبين الغالبية غير المسلمة من جانب آخر. وتمثل الجماعات الجهادية اقلية مطلقة في المشهد السلفي وهم لا يكتفون بالأساليب التبشيرية والسياسية وهي جماعات عقدت العزم على ازالة الظلم ضد الاسلام من خلال الكفاح المسلح. وهناك من ضمن الطيف السلفي جماعات تبشيرية سلمية وبخاصة الانقياء والتي برزت بقوة ضد البروباغندا الجهادية، لذلك ينبغي ذكر التيارات والفواعل دون الدخول في التوصيف الشامل.

السلفية السياسية كثافة فرعية للشباب

ما زال الاسلام في ألمانيا ليس معترفا به بشكل عالمي وهو ليس مساو للديانات الأخرى، وبالتالي الكثير من المسلمين هناك يشعرون بأنهم لا ينتمون إلى المجتمع بسبب ديانتهم، ومما لا شك فيه أن التجارب المتعلقة بالإقصاء والتمييز يمكن لها أن تفضي إلى عقدة الدونية ويمكن لها أن تنمي مشاعر عدم الانتماء. وفي الجماعات السلفية فإن الشباب الذين يعانون من هذا الشعور لن يجدوا القبول بسبب اصولهم وهوياتهم كمسلمين بل سيقومون بإعادة التقييم. فجميع الاعضاء هم اخوة واخوات ورؤيس الجماعة ينبغي أن يتمتع بالسلطة لسبب وحيد وهو أنه (انها) يمتلك معرفة دينية أكثر من الاعضاء العاديين. وعلى أية حال يمكن لأي عضو في الجماعة أن يسعى للحصول على معرفة وبالتالي يمكن له أيضا أن يصل إلى مكانة النموذج.

ولا يكتف السلفيون بتعريف أنفسهم من خلال الحديث عن الفروقات بينهم وبين الجماعات الأخرى وكذلك غير المسلمين، فهم يعبرون عن هوياتهم من خلال ملابسهم وهو أمر يجعلهم بارزين وظاهرين للغير. وطبعا شعورهم المتمزمت بأنهم ضحية يؤكد على هذا الشعور الجماعي، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الجماعات العنيفة بشكل خاص تنشر فكرة أن هناك صراعا كونيا يشنه غير المسلمين (الكفار) على الاسلام والمسلمين.

القاعدة الحركات الجهادية

تتعامل ألمانيا مع ظاهرة "التطرف الذاتي"، فالشباب المسلمون المشحونون بأفلام اليوتيوب والذين يتابعون النقاشات على منتديات الانترنت حول الظلم الذي لحق بالمسلمين هم عرضة لهذا التطرف الذاتي. وهكذا الحال كان مع أريد أوكا (Arid Uka) البالغ من العمر 22 عاما والذي قام بقتل اثنين من الجنود الأمريكيين عندما اطلق الرصاص على رؤوسهم وجرح اثنين آخرين في مطار فرانكفورت بألمانيا. وادعى فيما بعد بأنه كان مدفوعا بما شاهده على أفلام اليوتيوب والتي عرضت قضية جرائم الولايات المتحدة ضد المسلمين.

ولعبت الجماعة الممنوعة والمعروفة باسم ملة إبراهيم دورا رئيسا في عملية التطرف والتشدد، وهذه هي الجماعة المسؤولة بشكل رئيسي عن المناوشات التي وقعت مع الشرطة في شهر أيار 2012 في مدينتي بون وسولنغان عندما اندلعت المظاهرات احتجاجا على الرسومات الكرتونية للنبي محمد. وكانت الجماعة تحت قيادة محمد محمود (أبو أسامة الغريب) وأبو إبراهيم (حسن كيسكن) وأبو طلحة اللاماني (مامادو كوسبيرت أو ديسو دوغ). وحصل ديسو دوغ على شعبية كبيرة بين الشباب حيث كان مغني راب وقام بالتركيز في محاضراته على الظلم الذي وقع على المسلمين في كل انحاء العالم وقام بالدعوة في اناشيده على الجهاد ضد اعداء الاسلام. وديسو دوغ هو الآن بسوريا اذ التحق بمجموعة ارهابية هي تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش). ومن سوريا يدعو بشكل علني ومن خلال تسجيلات اليو تيوب بألمانيا للالتحاق بالنضال بسوريا.

وقد حاول أبو أسامة الغريب أن يستقر بسوريا لكنه موجود في السجون التركية منذ أن أُلقي القبض عليه على الحدود السورية التركية، وبكل تأكيد لعبت مسألة وقوعه في الأسر دورا هاما في بروباغندا الجهاد.

وعلى مدار الأزمنة السورية كانت هناك دائما نسبة من الأوروبيين دخلت الاسلام، والكثير منهم يشعر بأنه وصل مرتبة عالية من خلال الجماعات المتطرفة بعد أن وقف على الحافة في المجتمع قبيل اعتناقه الاسلام. فالكثير منهم جاء من خلفيات اجتماعية محرومة وبعض الشباب جاؤوا من اصحاب السوابق الجنائية لكنهم اكتشفوا التماسك الاجتماعي في المشهد السلفي المتطرف، فالشعور بالمساواة والأخوة بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية هو أمر ضروري جدا.

البروباغندا المعادية للشيعية

والسؤال الآن هو لماذا تواجه سوريا بالذات لهذه الموجة القوية من المقاتلين المتطوعين من أوروبا؟ فالمشهد السلفي يمكن وصفه بشكل خاص بحقيقة أنه يرى نفسه الممثل للإسلام الحقيقي، ولهذا السبب فإن قتالهم ضد الصوفية وضد الشيعة أو المتأثرين بالإسلام الأوروبي كان دائما هما للحركة السلفية. وواحدة من أكبر المعضلات في سوريا كانت الادعاء بأن ما يجري هو في سياق النضال بين الشيعة والسنة، وقد نشرت هذه الدعاية ليس فقط من قبل مؤيدي بشار الأسد لكن من قبل القوى السنية أيضا. وتزامن مع ذلك الخطاب لبعض الحكومات الاسلامية والمعادي لإيران وحزب الله مما فاقم من الوضع وشجع على رواج هذا الشكل من الخطاب، فالدعاية المعادية للشيعة ساهمت في تعبئة وتجنيد المقاتلين من كل انحاء العالم الاسلامي وفي أوروبا إذ اعتقدوا أن إيران وحزب الله والعلويين السوريين اتحدوا معا للسيطرة على الشرق الأوسط ولمقاتلة السنة. غير أن هذه العامل لوحدة ليس كافيا في التحليل النهائي، لكنه عامل يشكل واحدة من أهم وسائل الدعاية لتجنيد وتعبئة المقاتلين الشباب.

تقرير مناقشات المؤتمر الإقليمي

"صعود الراديكالية الدينية في العالم العربي: الأسباب والمؤشرات والاستراتيجيات المضادة"

منار الرشواني

جاء انعقاد مؤتمر "صعود الراديكالية الدينية في العالم العربي: الأسباب والمؤشرات والاستراتيجيات المضادة"، في عمان، بتاريخ 23 حزيران/يونيو 2014، لمناقشة التحديات التي تواجهها المنطقة، ومنها بروز ظاهرة الراديكالية الدينية.

وكما أوضحت السيدة أنيا فيلر-شوك، المدير المقيم لمؤسسة فريدريش إيبيرت في الأردن والعراق، في كلمتها الافتتاحية للمؤتمر، فقد شرعت مؤسسة فريدريش إيبيرت، منذ سنوات، في نشر سلسلة أبحاث تهدف إلى تناول سمات متعددة ومهمة للإسلام السياسي، ضمنه السلفية والجهادية وسواهما. كما أطلقت المؤسسة، قبل بضع سنوات أيضاً، سلسلة مؤتمرات تهدف إلى جمع خبراء المنطقة لمناقشة هذه القضايا وتقديم أفكارهم بشأنها.

الجلسة الأولى: تقييم الوضع الراهن: الراديكالية في صعود أم تراجع؟

المتحدثان: د. محمد أبوroman (الأردن)، د. بشير عبدالفتاح (مصر).

المناقشات:

سؤال: بعد أن فشلت الثورات الديمقراطية في نقل الأيديولوجيات الديمقراطية التي قامت عليها، فهل نقول إن هذه الثورات تراجعت أو فشلت؟ وهل ثمة احتمالية لثورات مضادة خلف القوة المتصاعدة لتنظيم "القاعدة"؟

د. محمد أبو roman: فيما يتعلق بالسؤال الأول، فإن الإجابة عنه تحتاج محاضرة كاملة، لاسيما الشق الثاني الذي يرتبط بما اختتم به د. بشير عبدالفتاح تقديمه لورقته، بالحديث عن "ما بعد الإسلام الراديكالي"، وتفاؤله بالانتقال من التكفير إلى التفكير. إلا أنني أميل إلى التشاؤم، بالخشية من الانتقال من التكفير إلى التفكير المزودج. وأقتبس هنا عبارة أعدها مفتاحية للأستاذ حازم الأمين، كانت عنوان مقال له، وهي: "فنش عن السوسيولوجيا لا الأيديولوجيا"؛ فتنظيم القاعدة لم يأت من فراغ ولا هبط من السماء، ولا هو أمر مستورد، بل هو الابن الشرعي للظروف الموضوعية والواقعية في المجتمعات العربية. وإذ لا أنفي وجود العامل الأيديولوجي، إلا أنه يظل عاملاً ثانوياً في تفسير صعود جماعات الإسلام الراديكالي مقارنة بالعامل السوسيولوجي، كما يظهر ذلك في العراق وسورية خصوصاً. فمن كان يسمع عن "القاعدة" في سورية سابقاً؟ وكذلك الحال في العراق؛ فبعد أن تراجع تنظيم القاعدة بشكل شديد

وتفكك في العام 2007 مع انفضاض الحاضنة الاجتماعية عنه، عاد التنظيم منذ العام 2011 إلى 2013 بسبب السياسات الطائفية للحكومة العراقية. فالصراع الهوياتي في المنطقة، والذي هو صراع وجودي، يفسر هذا الصعود الواضح للقاعدة في الفترة الأخيرة. ولذلك، فإن أحد التعريفات التي أميل إليها هي أن الحركات الدينية الراديكالية أقرب إلى حركات احتجاج اجتماعية على الوضع القائم، نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنها تحمل أيديولوجيا دينية. وهو ما يبرز في الأردن أيضاً؛ حيث أدى انهيار الطبقة الوسطى إلى بروز جماعات الإسلام الراديكالي، كما أدى أيضاً، على الجانب الآخر، إلى بروز العنف الجامعي والمجتمعي وظاهرة تعاطي المخدرات.

سؤال: تعقيباً على القول إن تنظيم "داعش" ومثيلاته هي حركات اجتماعية تحمل أيديولوجيا دينية، أفليس صحيحاً أن الإسلام السياسي عموماً (الإخوان المسلمون، بقيادة حسن البنا) قد ظهر في مقابل الإسلام الإصلاحية (علال الفاسي، وخير الدين الطوسي، وعبدالقادر الجزائري وغيرهم)، فاخترق الأخير مع ظهور الأول؟ ولا ننسى أن الحركات الراديكالية ظهرت من عباءة الإخوان المسلمين. والسؤال المركزي هو: هل هذا الطابع الديني الذي غلف هذه الحركات هو ما يجب دراسته بعمق؟ إذ إننا لا نعرف المفهوم الحقيقي للتكفير وللجهاد ولعلاقة الدين بالدولة. فإذا لم يدرس هذا الفكر، فقد نفاجأ في السنوات المقبلة بعوامل أخرى (غير الاحتجاج الاجتماعي) من هذه الحركات الراديكالية.

سؤال: الجانب الأول من سؤالتي يتعلق بما أسميه "الوعي والاهتمام"؛ فالملاحظ أن من ينتمون إلى هذه الحركات الراديكالية يتسمون بوعي ومستوى أكاديمي عاليين، لكنهم ينقادون لشخص أقل منهم علماً ووعياً! أما الجانب الثاني، والمتعلق بالحديث عن الصراع الوجودي، فلماذا هو صراع وجودي بين بعضنا بعضاً وليس صراعاً وجودياً مع إسرائيل؟

سؤال: أعتقد أن الإعلام له دور كبير في تنامي حركات الإسلام الراديكالي. وكما هو معروف، فإن الرجعية العربية بالتآمر مع الإمبريالية أوجدت "القاعدة" لمحاربة الشيوعية في أفغانستان. وعندما انتهى الحكم الشيوعي في أفغانستان، رفضت هذه الدول إعادة هؤلاء الأشخاص إليها، ما أدى إلى تنامي هذه المجموعات لتصبح مجموعات إرهابية، ومن أكبر الحركات المسيئة للإسلام. وما يوجد الآن في العراق وسورية هو نتيجة تنامي هذه الأفكار، والهدف من هذه الجماعات الإرهابية هو القضاء على الإسلام.

د. بشير عبدالفتاح: في صعود الإسلام الراديكالي، هناك أسئلة كثيرة تطرح بشأن أسباب ذلك. والأسباب الاقتصادية والاجتماعية، والفهم المشوه للدين، كلها كانت عوامل موجودة قبل الثورات العربية. لكن هناك فشل وعجز الأيديولوجيات العلمانية؛ الاشتراكية والليبرالية، في تقديم نموذج تفسيري وحلول للمواطن العربي. ولذلك كان هناك العودة إلى الدين الذي يمثل خط الدفاع الأخير للمواطن. وترويج خطاب ديني سيجد قبولاً في ظل فشل النماذج الأخرى، لاسيما في مجتمع لم يحدد موقفه من قضايا عديدة كالليبرالية على سبيل المثال، التي ينظر إليها حتى اليوم باعتباره نقيضاً للدين والأخلاق، وأيضاً علاقة الدين بالدولة في الإسلام.

د. محمد أبو رمان: نحن لا نتحدث عن سبب واحد لصعود حركات الإسلام الراديكالي. كما أن الأوزان النسبية لهذه الأسباب تختلف من مكان إلى آخر. ففي العراق وسورية ولبنان مثلاً، هناك إقصاء وتهميش المجتمع السني، وبروز الصراع الهوياتي الطائفي، باعتباره العامل الرئيس الذي يفسر صعود الحركات الراديكالية. وفي مجتمعات أخرى، يبرز انهيار الطبقة الوسطى وانسداد الأفق السياسي في التغيير السلمي، واستبعاد الإسلام المعتدل الذي قد نختلف على تعريف شامل كامن له، لكن نقصد به عموماً الإسلام الذي يقبل اللعبة الديمقراطية، ولا يتبنى ابتداء العمل المسلح. ولعل تونس مثلاً. فرغم وجود حركة "أنصار الشريعة" هناك، إلا أن من يواجه الحركة هي حركة النهضة التي حاولت استيعاب "أنصار الشريعة"، ثم لم يعد أمامها من مجال إلا الصدام معها لاحقاً. فوجود "أنصار الشريعة" ليس فاعلاً وكبيراً بسبب وجود الديمقراطية التي تفرض على الإسلام المعتدل مواجهة الحركة وإلا كان البديل هو سحب بساط الشرعية من تحت أقدام الإسلام المعتدل.

كذلك، هناك ما أشار إليه د. بشير عبدالفتاح بشأن توظيف الأنظمة العربية، لاسيما في سورية والعراق، للحركات الراديكالية، بهدف تقديم هذه الأنظمة نفسها جزءاً من الحرب العالمية على الإرهاب. ولعل هنا نستذكر التصريح اللافت لوزير العدل العراقي الذي اتهم أطرافاً حكومية عراقية بالتواطؤ في عملية إطلاق سراح مئات من أعضاء تنظيم القاعدة في سجن أبو غريب، من أجل استثمار وجود "القاعدة" من قبل الحكومة العراقية. وقد علق الزميل حسن أبو هنية على ذلك التصريح يومها بأن الوزير قال نصف الحقيقة، أما النصف الآخر فهو أن تنظيم "القاعدة" كان في مرحلة بناء وصعود منذ العام 2011 نتيجة ظروف موضوعية؛ أي هناك عدة عوامل.

أما بالنسبة للصراع الوجودي بين بعضنا وليس ضد إسرائيل، فإن هذا الأمر يستدعي نقاشاً عميقاً حول الحالة العربية الراهنة، والتي يبدو أكثر ما يمثلها، ويعد أحد أسباب صعود "القاعدة"، هو الصراع الطائفي الذي يهدد السلم الاجتماعي والمستقبل، وتقسيم المقسم. فرغم الحديث هنا عن الراديكالية السنية، إلا أن هناك راديكالية شيعية أشد وأكثر شراسة، تظهر في نماذج جيش المهدي وعصابات الحق في العراق، التي شاهدناها يستعرضان قوتها برعاية رسمية.

الجلسة الثانية: الحركات الراديكالية في كل من لبنان وسورية والأردن

المتحدثون: بيسان الشيخ (لبنان)، حسن أبو هنية (الأردن)، مراد الشيشاني (الأردن)

المناقشات:

سؤال: ما هي المقاربة الرسمية في التعامل مع حالة انتشار التطرف الراديكالي في لبنان؟ وما هي تداعيات أحداث العراق وبروز تنظيم "داعش" هناك على لبنان؟ وهل يمكن أن يكون لبنان الهدف التالي للتنظيم؟

سؤال: في ظل الأوضاع الحالية في العراق، وتحذيرات الإدارة الأميركية من وصول تنظيم "داعش" إلى الأردن، ما مدى إمكانية وصول التنظيم فعلاً إلى الأردن، أخذاً بعين الاعتبار العوامل التي أشار إليها الباحث مراد الشيشاني بشأن عوامل صعود الراديكالية، وتوزيع الجهاديين في الأردن، والأوضاع في مدينة معان على وجه الخصوص؟

بيسان الشيخ: بخصوص المقاربة الأمنية، فقد تمثلت سابقاً، لاسيما قبل انسحاب الجيش السوري، في الاستفادة من البؤر التي تنتج حالات تطرف، وهي كما ذكرنا حالات تطرف فردي وليس تنظيمي جماعي. إذ كانت هذه البؤر تحت الرقابة الأمنية اللبنانية السورية المشتركة، وكان يتم التفاوضي عنها، بل وتغذيتها في بعض الحالات ليتم الاستفادة منها لاحقاً.

أما بعد انسحاب الجيش السوري وتحول السيطرة للقوات اللبنانية فقط، فقد صارت المقاربة الأمنية مزودة تحت تأثير عاملين:

اعتبار هذه الحالات المتطرفة تنفيساً على احتقان الشارع، وبالتالي التفاوضي عنها وحمايتها أو حماية قياداتها.

في حال خروج هذه الحالات عن السيطرة، كان يتم التعامل معها أمنياً. وللأسف، لم يترافق التعامل الأمني مع تنمية هذه المناطق وخلق وظائف أبنائها وتوفير تعليم جيد لهم.

أما بشأن إعلان "داعش" أن هدفة القادم هو لبنان والأردن، فلا أعتقد أن للتنظيم مصلحة في بلد مثل لبنان. فليبنان ليس لديه القدرة على إنتاج حالة مثل "داعش" بسبب ضعف البيئة السُّبِّيَّة. أما إذا كان التنظيم الخارجي هو الراغب في استهداف لبنان، فإن الساحة السورية توفر له فرصة قتال العنصر اللبناني هناك من دون الحاجة للقُدوم إلى لبنان.

مراد الشيشاني: فيما يتعلق بوصول "داعش" إلى الأردن (من العراق)، فإن المسألة ليس بالبساطة التي يتم الحديث عنها، بسبب الصحراء الفاصلة بين العراق والأردن، ما يجعل التنظيم عرضة للاستهداف من القوة الجوية، الأردنية أو غيرها. فرغم أن هناك حالة من العداء التاريخي بين الدولة الأردنية وتنظيم "داعش"، لكن يظل تبسيطاً الحديث عن وصول التنظيم إلى الأردن من الخارج.

لكن الخطر الحقيقي هو خطر داخلي، إذ سيكون لما يحدث في العراق انعكاس في بينية التيار الداخلي (الجهادي) في الأردن.

سؤال: هل "جبهة النصرة" و"داعش" هما وليداً لتنظيم "القاعدة" بالأساس؛ فما هي الأسباب التي جعلت هذه التنظيمات في حالة صعود، أي من يدعم هذه التنظيمات، هل هناك أنظمة تقوم بذلك؟ وما هي استراتيجيات هذه التنظيمات؟ ما هو المستقبل الذي نتظره من أعمالها؟

سؤال: ذكر الباحث مراد الشيشاني أن مستودع التيار السلفي هو الزرقاء، وهل يستغل "داعش" الظرف في معان لتلقي دعم أبنائها، لاسيما وأن قيادات التيارات السلفي الأردني في السجون؟ وأضيف أن "داعش" يريد إقامة دولة لا أحد يريد لها في الأردن.

سؤال: هناك إشكالية في العالم العربي تتمثل في المصطلح، فهدف المؤتمر هو الحديث عن الراديكالية الدينية، لكن التناول اقتصر على "داعش" و"جبهة النصرة"، وكنت أتمنى أن نتحدث عن الراديكالية عند الشيعة، من خلال الفصائل العراقية.

أما الملاحظة الثانية، فهي أن الباحثة بيسان الشخ أسقطت صفة الاعتدال الإسلامي على آل الحريري، فهل هذه الفئة هي ما تمثل الاعتدال الإسلامي، ولا يوجد لدينا اعتدال إسلامي على الطرف الشيعي؟ كذلك، فإن قضية المقاومة لتحرير فلسطين غائبة عن خطاب "القاعدة"، فيما يعد تحرير فلسطين على رأس أولويات حزب الله.

سؤال: ما هو دور الشركات متعددة الجنسيات في دعم الجماعات المتطرفة؟ وهل يوجد رابط بين تركيا وهذه الجماعات؟

سؤال: ننسى قضية مهمة، وهي أنه قد تم التأسيس لهذه المرحلة بشكل ممنهج من قبل الإخوان المسلمين من خلال المناهج التعليمية. وهو ما يظهر في الأردن ومصر. فهذه المناهج هي التي خلقت الأجيال الحالية "الجهادية".

أيضاً لم تتم الإشارة إلى الدعم الدولي (الأميركي والأوروبي) والإقليمي لتنظيم "داعش" و"جبهة النصرة"، لتوظيفهما في تنفيذ أجنادات تلك القوى.

بيسان الشخ: نتحدث عن زعامة سنية لآل الحريري في مقابل ظواهر متطرفة. وطبعاً هناك وجوه سياسية شيعية معتدلة، لكن المنبر السياسي المتاح لها ضئيل جداً.

أما بالنسبة لموقع فلسطين لدى حزب الله، فإنه منذ حرب العام 2006، لم تعد فلسطين أولوية لدى الحزب، بل صار الداخل هو الأولوية. وما نتحدث عنه اليوم من خلاف شيعي-سني في المنطقة كان حالة مسكوت عنها في لبنان منذ العام 2005، مع اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

مراد الشيشاني: أود الإشارة بداية إلى أنه غير صحيح أن فلسطين ليست أولوية عند الجهاديين؛ اتفقنا معهم أم اختلفنا، وهي مقولة تستخدم ضد هؤلاء الجهاديين لإضعافهم. وكان مركز "الأهرام" قد أجرى، قبل سنوات، دراسة لخطابات ابن لادن، أظهرت حضور فلسطين بنسبة 70-80% في تلك الخطابات. لكن السؤال هنا: هل هذا سبب لتأييد "القاعدة" عربياً/شعبياً؟

وفيما يتعلق باستراتيجية "داعش"، فإن مثل هذه التنظيمات تتنوع بين استراتيجيتين:

التوسع الجغرافي: وهذه استراتيجية حديثة بعد العام 2008، وقد وجدناها تنفذ في سورية والعراق، حيث يريد "داعش" من خلالها خلق شريط من حلب في سورية إلى الأنبار في العراق.

العمليات غير التقليدية، أو ما تسميه الأدبيات المتخصصة "الإرهاب في زمن السلم"، من خلال العمليات الانتحارية واللافتيات وسواها.

أما بالنسبة لدولة "داعش"، فهناك مؤشرات كثيرة تؤكد أن الناس تريد دولة مختلفة.

أما بشأن محافظة معان، فإن الحقيقة التي يجب الاعتراف بها هي أن معان خاضعة الأردن الرخوة، نتيجة مظالم محلية. ويجب أن يكون هناك حل تنموي شامل لم يطرح إلى الآن. فهذا الواقع ينتج الفكر الراديكالي، بسبب غياب المظلة التي تحتوي الإحباطات الموجودة.

أما بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، فيمكن تناولها من خلال قضية التمويل عموماً. ويشار هنا إلى أن "داعش"، وفق التقارير المؤكدة، قد حصلت نصف مليار دولار من بنوك الموصل. وبالتأكيد هناك متبرعون فرديون لهذه التنظيمات المسلحة. من ناحية أخرى، فإن كل عملية 11 أيلول/ سبتمبر لم تكلف على مدار سبع سنوات من الإعداد أكثر من 300 ألف دولار. أي إن عمليات التنظيمات المسلحة رخيصة نسبياً مقارنة بتكاليف الجيوش النظامية.

وطبعاً هناك تداخل بين هذه التنظيمات وتجار السلاح. لكنها علاقة لا تُفهم في سياق نظرية مؤامرة، بل هي نتيجة طبيعية للواقع الموضوعي.

أما بالنسبة لعلاقة تركيا بهذه التنظيمات، فإن تركيا تشبه اليوم وضع سورية عندما كانت هذه الأخيرة ممراً للجهاديين باتجاه العراق. وقد حاولت تركيا نسج علاقة مع "جبهة النصرة"، لكنها لم تنجح في ذلك، وإن نجحت في نسج علاقة مع المجموعات المحلية (السورية) التي تنطلق من مقولات جهادية، لكن هدفها هو إسقاط نظام بشار الأسد.

غير أن سماح تركيا بدخول الجهاديين عبر أراضيها إلى سورية صار يسبب صداماً لها، وهو ما أدى إلى إعلان أنقرة "جبهة النصرة" جماعة إرهابية، مع محاولة السيطرة على بعض المناطق الحدودية.

سؤال: هل ما يحصل في العراق اليوم هو مقدمة لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط؟ فمن المستفيد من التحركات العسكرية في العراق؟ هل أن السنة هم المستفيدون حقيقة، في مقابل مكاسب مهمة للأكراد؟ هل سيذهب العراق إلى التقسيم؟ هل سيتمكن الأسد من البقاء في السلطة مدة أطول في ظل عجز التيار الليبرالي والجيش الحر عن تغيير ميزان القوى؟ هل سيبقى الجرح السوري مفتوحاً لمدة طويلة، أم سيبقى رهينة التوافقات الأميركية الروسية الإيرانية؟

حسن أبو هنية: عقب فشل سياسات أميركا منذ 11 أيلول/سبتمبر 2001، وفشل أيديولوجيا المحافظين الجدد في إنشاء عصر عولمي جديد، والذي تضمن تفكيك الدولة العراقية والمجتمع لإعادة بنائهما على أساس هوياتي طائفي، يبدو أن هناك عودة إلى خيار التفكيك والتركيب.

الربيع العربي أثبت أن لا مناص من العودة إلى السياسات التقليدية المرتكزة إلى القوة العسكرية لضمان الاستقرار. وهناك جدل في الولايات المتحدة بشأن قدرة الجيش على ضمان الاستقرار في المستقبل، كما عبر عن ذلك درس سقوط الموصل. ولا يبدو محط إجماع في السياسة الخارجية الأميركية إلا محاربة الإرهاب.

وكما ذكر مجلس العلاقات الخارجية الأوروبي، فقد دخلت سورية نادي الأزمات التي لا حل لها. وكذلك العراق وليبيا. وخلال سنة سنرى انهيار الدولة في اليمن وكذلك ليبيا، والخشية على مصر. والسؤال: هل ستحتل الولايات المتحدة كلف التفكيك؟ فالجميع كانت له خطط، فيما المنسي كان أبو بكر البغدادي الذي تلاعب بالجميع، فلم يكن حجراً يتم التلاعب به على رقعة شطرنج.

المنطقة تسير إلى مزيد من التفكيك. وقطع مسار الثورات العربية بهذه الطريقة الفجة ينبئ بولادة عسيرة. فالمجتمع لا يمكن أن يقبل "داعش"، لكن ما البديل؟ التحرش؟ هنا يصبح عنف "القاعدة" مقبولاً لتوفير الأمان مع غياب سلطان الدولة. ولا أعتقد أن هناك من سيربح من ذلك؟ لا الغرب سيربح، ولا إيران، القاعدة هي من سيربح. العودة إلى بناء السلطوية لا يمكن أن تنجح. لقد اكتشف "داعش" أن الدولة ليست موجودة في عقول الشعوب.

سؤال: ونحن نمعن النظر في المستقبل القريب للعالم العربي، يجب أن لا ننسى الماضي القريب. فالثورات العربية من صنع الشعوب، لكن الغرب استغل هذه الثورات. وما يحدث هو تجسيد لاستراتيجية عالمية تجاه المنطقة، تقودها الولايات المتحدة ظاهرياً، لكن مصالح إسرائيل في القلب منها؛ بتقسيم المنطقة إلى طوائف متناحرة، لاسيما بعد اللطمات التي تلقتها إسرائيل من حماس "السنية" وحزب الله الشيعي.

سؤال: لا ينبغي تسليط الضوء فقط على الحركات الراديكالية الصاعدة التي تستخدم العنف، بل هناك أسباب لوجود هذه الحركات ابتداءً وصعودها. المشكلة ليست في هذه الحركات، بل أن هناك أمة صاحبة رسالة وحضارة وفكر، امتدت دولتها لقرون طويلة، ثم هدمت هذه الدولة بفعل ذاتي، يتمثل بانخفاض مستوى التفكير بإغلاق باب الاجتهاد، وكذلك بفعل خارجي قوي هو الاستعمار الأوروبي الذي حرص على تفكيك هذه الدولة إلى كيانات صغيرة وصلت إلى العشرات. فالنقطة المركزية التي يجب الانتباه إليها هي ما تمت ممارسته على الأمة الإسلامية من قبل أعدائها؛ الأميركيون وقبلهم الأوروبيون.

حسن أبو هنية: سنبقى حتماً نختلف في الأسباب، فليس هناك سبب أحادي، وليس هناك نظرية واحدة تفسر وحدها تصرفات البشر. لكن هناك سبب قريب وسبب بعيد.

الجلسة الثالثة: الحركات الراديكالية في كل من العراق ومصر وتونس وأوروبا

المتحدثون: د. حيدر سعيد (العراق)، د. عمرو هاشم ربيع (مصر)، د. عليہ العلاني (تونس)، حكم السخني (المانيا).

المناقشات:

سؤال: يصعب جداً إقناع أحد بوضع جماعة الإخوان المسلمين في التيار الراديكالي واتهامها بالإرهاب. كما أن القول إن الحركات الإرهابية تناسلت من الحركة الأم "الإخوان المسلمين"، يقع في ذات إطار المقولة الاستشراقية الثقافية التي تقود إلى أن الإسلام بذاته ذو طبيعة "إرهابية"، وبالتالي جميع حركات الإسلام السياسي هي حركات إرهابية مع اختلاف الدرجة. وهذه مشكلة لا تفيد التحليل.

كذلك فإن مرجعية الإخوان كانت مرجعية هضبية. وحتى جماعة قطب لم تعين مرجعية. وعبدالله عزام استند إلى سيد قطب وأبو أعلى المودوي، فيما مرجعية المقدسي هي السلفية الوهابية، وأبو قتادة توسع وشمل المالكية.

فالسلفية ذاتها لا يمكن وضعها في إطار واحد. والدراسات الغربية تشير أنه كلما تم البحث عن الاعتدال يتم الحديث عن الإخوان المسلمين. بل إن أبو بكر البغدادي البغدادي ومحمد العدناني كفروا مرسى لدخوله في العملية السياسية.

سؤال: ذكر د. عمرو هاشم ربيع أن الإخوان المسلمين (في مصر) كانوا إقصائيين، مع أنني أعتقد أن العكس هو صحيح؛ أي إن كونهم غير إقصائيين هو ما أفضى إلى زوال حكمهم.

كذلك، يشير د. عليہ العلاني إلى أنه إذا كانت نسبة الليبراليين مرتفعة في تونس، فإنها ستكون بمأمن من الإرهاب، وهو ما يعني بالمخالفة أنه لو كان الإسلاميون أصحاب النسبة الأعلى فإن تونس ستكون مهددة بالإرهاب، وليكون الإسلام بذلك هو مصدر الإرهاب. وفيما يتعلق بورق قد. حيدر سعيد، فأود الدسيضاح عن العلاقة بين التعددية والراديكالية، لاسيما الإشارة إلى مشروع الأقاليم في الأردن.

سؤال: ما هو الاختلاف بين تنظيم "داعش" في العراق، الذي ذكر د. حيدر سعيد أنه حققت مطالب الشعب، وبين "داعش" في سورية. وفيما يتعلق بالحالة المصرية، فقد أشار د. عمرو هاشم ربيع إلى الإخوان المسلمين وما أقدموا عليه من محاصرة المحكمة الدستورية. لكنه في المقابل، لم يشر إلى ما فعله الطرف الآخر بحق الإخوان الذين يوجدون الآن في السجون أو قتل، كما اعتبار الجماعة محظورة وإرهابية. كما أشار الباحث إلى دعم قطر للإخوان، ولم يذكر دعم السعودية للانقلاب.

سؤال: الأوراق مليئة بأحكام مسبقة لم يتم البرهنة عليها. فما هي الأدلة والبراهين؟ هل الإسلام بنظر الباحثين هو مصدر الإرهاب؟

أمل أبو جريس: إن مؤسسة فريدريش إيبيرت تتناول الإسلام السياسي، أي الجماعات السياسية التي تتحدث باسم الدين لتحقيق أجندات سياسية خاصة بها. أما الدين فهو علاقة بين الشخص وربه، لا يتم التطرق لها. والأوراق المقدمة في المؤتمر تعبر عن رأي الباحثين، ولا تتضمن أي مساس بأي ديانة.

د. حيدر سعيد: هناك علاقة طردية بين صعود الراديكالية وبين فشل المشروع السياسي في العراق. وفيما يتعلق بالتعددية، ومشروع الأقاليم تحديداً، فما أعنيه هو صعود الحديث عن التعددية باعتبارها نموذج بناء الدول بعد الربيع العربي. فحتى في بلد لا يعرف انقساماً مجتمعياً طائفيًا وإثنيًا كاللّردن، يتم الحديث عن أقاليم. فالمنطقة انتقلت من نموذج قومي "الدولة الأمة" إلى نموذج لا مركزي.

أما بالنسبة لداعش في سورية والعراق، فهناك اختلاف. فتنظيم "داعش" يرتبط بالقضية العراقية أكثر، وقياداته عراقية، وأبو بكر البغدادي من مدينة سامراء. وفيما ينافس "داعش" الفصائل المسلحة في سورية، فإنه في العراق هو الفصيل المسلح الرئيس الذي يمثل الأداة السّنية لمواجهة الحكم الشيعي في بغداد.

د. عمرو هاشم ربيع: الحديث هو عن فصل سياسي، وليس عن دين. وليس هناك ديني سياسي، فبمجرد دخول الدين في النقاش السياسي ينتهي النقاش.

د. عليه العلاني: هناك ربما سوء فهم؛ ويجب أن نفرق بين الإسلام والإسلاميين. فالإسلام بقي 14 قرناً لأنه لم يخلط بين المقدس والبشري، ونحن لم ندرس الإسلام العقيدي والإسلام التاريخي فأحياناً نخلط بين الإثنين. ولذلك لا بد من إصلاح الفكر الديني، ليس بالمجتمعات الفقهية الحالية، بل بمجتمعات تضم عالم الدين وعالم الاقتصاد وعالم الاجتماع، لأن الفتوى مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والدينية. وأوروبا حسمت صراعاتها الأيديولوجية بشأن دولة المواطنة بخلاف الحالة في العالم العربي. فليس مهما ما يؤمن به كل فريق؛ شيعي أو سني أو سواه، بل المهم هو أن من يعيش في الدولة ويدفع الضرائب ويلتزم عدم استخدام العنف، له الحق في التعبير عن رأيه والمشاركة في النموذج المجتمعي.

ومؤخراً دعونا إلى مؤتمر وطني في تونس، قد يتطور إلى مؤتمر مغاربي وعربي ودولي، ضد الإرهاب، وذلك من خلال تأهيل الجهاديين، عبر مقاربتين:

مقاربة أمنية: بالتحقيق مع الجهاديين العائدين من سورية والعراق، وإخضاعهم للرقابة الأمنية مع كامل الالتزام بحقوق الإنسان في التعامل معهم.

مقاربة اجتماعية فكرية: وذلك من خلال الحوار معهم عبر مراجعات فكرية، مع تقديم إعانات اجتماعية لهم.

فليس عيباً أن يستخلص العرب الدروس من هزائمهم، على نحو ما فعلت ألمانيا واليابان.

د. محمد أبو رمان: رغم قول د. حيدر سعيد بأن ما يحدث في العراق بشأن العلاقة بين "داعش" وبين الفصائل السنية الأخرى، يختلف مع سورية، إلا أنني أعتقد أن ما يحدث في العراق سيستنسخ التجربة في سورية.

وبالنسبة للدكتور عمرو هاشم ربيع، فإن السؤال هو كيف نتعامل مع تيار الإسلام السياسي عموماً وهو تيار موجود؟ فنحن نواجه معضلة؛ إن استثنينا هذا التيار نواجه مشكلة، وإن أدخلناه -بحسب د. ربيع- نواجه مشكلة.

ويبقى الإشارة إلى أن هذا المؤتمر هو الثالث لمؤسسة فريدريش إيبيرت في هذا الموضوع، وكان مؤتمر السنة الماضية عن السلفيين، وشارك فيه سلفيون. فليس هناك تحيز لفريق ضد آخر.

الجلسة الرابعة: الطريق إلى المستقبل

المتحدثان: د. ماتينياسيرسلودي (ألمانيا)، حازم الأمين (لبنان)

المناقشات:

سؤال: ما هي المؤثرات التي يمكن الاستناد إليها في محاولة استقراء مستقبل الحركات الإسلامية الراديكالية، والعلاقة بينها وبين الأنظمة العربية؟

حازم الأمين: الأنظمة جميعاً تعيش حالة اضطراب شديد. وأنا أرى أن المنطقة ككل تشهد إعادة تشكيل. والحركات الراديكالية السلفية هي مظهر من المظاهر التي لن تدمر، لأنه ليس لهذه الحركات علاقة بالمستقبل، وليس لها علاقة بالسياسة؛ فمن المستحيل تحول "داعش" و"جبهة النصرة" إلى حزبين سياسيين. هما في الواقع وقود لتغيير كبير سيحصل.

ومن غير الممكن التنبؤ بالمستقبل؛ فهو مرتبط بعناصر شديدة التعقيد، سوى أن هناك خريطة جديدة ستظهر لا يعرف شكلها بعد، مرتبطة بالدور الأميركي المتخبط، وكذلك إيران، والغموض التركي حتى الآن الذي لا بد وأن يتوضح. فالمنطقة قد تكون متجهة للتقسيم، كما قد تكون متجهة نحو الوحدة (اللاقطاع والإدماج بين بعض المناطق).

سؤال: ربما تعرضنا للأمر بشكل عرضي، لكن هناك حاجة لدراسة راديكالية الفرد الإنسان وليس راديكالية الجماعات؛ من أي مناطق يأتي هذا الفرد، وهل تزودنا الطبقة الوسطى براديكاليين. وأقترح أن يكون مؤتمر مؤسسة فريدريش إيبيرت المقبل حول هذا الموضوع.

محمد أبو رمان: تم تناول هذا الموضوع في مؤتمر السنة الماضية. كما أن كتابي المقبل "أنا سلفي" الذي يصدر بعد رمضان يتناول هذا الموضوع.

سؤال: الحركات الإسلامية لديها مشروع تطرحه. لكن فيما لو نجحت هذه الحركات في إيجاد نموذجها الخاص، سواء على طريقة محمد مرسى عبر صندوق الاقتراع أو على طريقة أبو بكر البغدادي، فهل يتقبل العالم الغربي وجود نموذج آخر من خارج المنظومة الرأسمالية؛ إذ إن أي مشروع نهضوي لا بد وأن يصطدم مع المصالح الرأسمالية؟ كما أن النظام السياسي هو قناعة الناس بإيجاد جهاز تنفيذي يعبر عن هذه القناعات. وهناك منظومة الثقافة الإسلامية والحضارة الإسلامية. ومن حق الإسلاميين الحلم بهذا النموذج، عدا عن أن صندوق الاقتراع جلب أدولف هتلر إلى الحكم.

حازم الأمين: لماذا الافتراض أن الحركات الإسلامية ضد الرأسمالية؟ والإسلاميون لم يصطدموا يوماً بالرأسمالية ومشكلتهم مع الثقافة الغربية.

د. ماتينيا سيرسلودي: طرحت أمثلة اليوم عن إدماج الإسلاميين نادوا طويلاً بتطبيق القانون الإسلامي، فيجب التوافق مع الإسلاميين. أي إن العلاقة ليست إما هذا أو ذاك. ففي ألمانيا ذات النظام الرأسمالي هناك إشتراكيون أيضاً.

وجهة نظري أن الناس يختارون طريقتهم بالحياة وطريقة حكمهم. ولذلك أنا مع إدماج أي اشخاص يريدون المشاركة، وعدم إقصائهم في العملية السياسية في بلدهم. وأنا معجبة بأن مملكتين هما الأردن والمغرب قد استطاعتا التكيف مع "الربيع العربي" ولا أدري السبب على وجه الدقة، ربما لذلك علاقة بشرعية النظام السياسي. أما الإقصاء وغياب أي قناة شرعية للمشاركة، فهذا ما يدفع الناس إلى التطرف والعنف.

الملاحظات الختامية:

د. محمد أبو رمان:

يمكن إيجاز مناقشات اليوم بمجموعة من الخلاصات التي لا تعبر عن مواقف نهائية، بقدر ما تتخذ شكل أسئلة مفتوحة تستدعي مزيداً من النقاشات المعمقة، وهي:

- الراديكالية والاعتدال مصطلحان نسبيا غير متوافق عليهما. وإذ تناول هذا المؤتمر "صعود الراديكالية الدينية"، فلم يكن المقصود تناول جميع حركات الإسلام الراديكالي، بل الحركات السُّنَّية تحديداً. وليس ذلك من باب الانحياز لفريق ضد آخر، ولربما تكون هناك مؤتمرات أخرى عن الراديكالية الشيعية أو اليهودية أو المسيحية في المنطقة العربية.

- كما أشار أغلب المتحدثين في المؤتمر، فإن المشكلة الحقيقية هي في انهيار القيم الأخلاقية للمجتمعات العربية والمسلمة، والدخول في مرحلة "التوحش". إذ شهدنا حالة انهيار لقيمة الدولة، والسلطة الأخلاقية، والطبقة الوسطى، وسواها؛ وجدت تعبيراتها في التحرش الجنسي وجرائم الاغتصاب الجماعي، والعنف المجتمعي، وتعاطي المخدرات. وكما أشار أغلب المتحدثين أيضاً،

فإن صعود الراديكالية الدينية مرتبط بـ هذه الانهيارات (وغياب الأفق السياسي) وليس بالأيديولوجيا أساساً.

• يقال إننا نصرف كثيراً من الوقت في العالم العربي في تشخيص الظواهر على حساب نقاش الحلول. وهذه ملاحظة صحيحة، لكن الحقيقة أن المشكلة تتمثل في عدم وجود التشخيص الدقيق والصحيح للظاهرة في العالم العربي، ما يفسر غياب الحلول الحقيقية الناجمة. واسناداً إلى الأوراق المقدمة في المؤتمر، يبدو السؤال: هل أن صعود الإسلام الراديكالي السني (القاعدة) يعود إلى أسباب دينية فكرية أيديولوجية تولد هذه الحركات، كما ألمح البعض؟ لكن هذا السؤال يستدعي سؤالاً آخر، وهو: كيف نفسر خط النكوص التاريخي من صعود الإسلام الإصلاح إلى الإسلام الإحيائي (الذي تمثله جماعة الإخوان المسلمين) وصولاً إلى الإسلام الجهادي؟ هل السبب اقتصادي اجتماعي بحت، بحيث ينتج العنف الديني كما ينتج مظاهر العنف المجتمعي الأخرى؟ وهنا تظهر حالات فردية لا ينطبق عليها هذا المعيار الاقتصادي-الاجتماعي؛ من حيث ارتفاع مستوى تعليم الراديكالي ودخله، وتخرجه من جامعات غربية مرموقة، وغير ذلك؟ هل أحد الأسباب هو الإقصاء السياسي، بما في ذلك إقصاء الإسلام المعتدل؟ لكن يذهب البعض إلى أن العكس هو الصحيح، أي إن وجود الإسلام المعتدل في اللعبة السياسية أدى إلى نتائج وخيمة. وهنا أيضاً يثور سؤال مقابل: كيف نفسر استناداً إلى وجهة النظر هذه الحالة في تونس التي نجحت حيث فشلت التجربة المصرية؟ ويذهب د. علي العلاني هنا إلى أن السبب هو وجود مجتمع مدني قوي، ضبط حركات الإسلام السياسي المعتدل.

• يبرز أيضاً سؤال: هل الحركات الدينية الراديكالية في صعود؟ هناك إجماع على أن هذه الحركات (القاعدة وشبهاتها) في صعود في المرحلة الحالية. لكن السؤال المهم: هل هذا الصعود هو صعود مؤقت أم سيستمر؛ أي هل أنه صعود مرتبط بالظرف الآني أم سيستمر لسنوات؟ وإذا كان العلاقة بين "القاعدة" (وتفرعاتها) وبين الحاضنة الاجتماعية هي علاقة هشّة، فكيف نفسر بقاء هذه التنظيمات في الرقة والفلوجة؟

فيما يتعلق بالمقاربة التي تعتمد في مواجهة صعود "القاعدة"؛ فقد عاد البعض إلى التأكيد على المقاربة الأمنية، من خلال الدعوة إلى تقوية الدولة والقوانين والأجهزة الأمنية في مواجهة "القاعدة". لكن، ليس صحيحاً أن هذا هو "الحل" الذي تم اعتماده خلال العقود السابقة في الدول التي أنتجت "القاعدة"، وبالتالي فإن هذه الأخيرة هي نتاج الاعتماد على المقاربة الأمنية؟ ومن ثم، يكون السؤال: هل بديل المقاربة الأمنية هو ما ذكرته د. ماتينيا سيرسلودي باحتواء الإسلام السياسي، مع وجود مجتمع مدني قوي و دولة قوية يمنعان حركات الإسلام السياسي من الهيمنة على السلطة؟

د. محمد أبو رمان

باحث متخصص في الفكر السياسي والحركات الإسلامية في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية. حاصل على درجة الدكتوراة في فلسفة النظرية السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة. كاتب في صحيفة الغد اليومية الأردنية، ولديه العديد من الكتب والمنشورات.

بشير عبد الفتاح

باحث ومحلل سياسي ورئيس تحرير مجلة الديمقراطية التابعة لمؤسسة الأهرام المصرية. حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية عام 1999 من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة. لديه العديد من الكتب والمنشورات. كما أنه كاتب في صحف مختلفة كالحياة اللندنية والأهرام والجزيرة نت والخليج.

بيسان الشيخ

صحفية وكاتبة في جريدة الحياة منذ عام 2001، مقرها بيروت. التركيز الأساسي لها هو التقارير الميدانية والصحافة الإستقصائية في لبنان والشرق الأوسط. كما أنها رئيسة تحرير الملحق الأسبوعي "الشباب" والذي يتناول الاتجاهات السياسية والتعليمية وأسلوب الحياة في العالم العربي.

حازم الأمين

مسؤول قسم التحقيقات في جريدة الحياة. حاصل على دبلوم دراسات عليا في العلوم الاجتماعية. ولديه كتاب "السلفي اليتيم: الوجه الفلسطيني لتنظيم القاعدة".

مراد بطل الشيشاني

باحث وكاتب متخصص في الجماعات الإسلامية. مقيم في لندن. ألف ثلاثة كتب: "الحرمة الإسلامية في الشيشان والصراع الشيشاني الروسي"، "المقاومة العراقية بين الإرهاب وتقرير المصير"، و"تنظيم القاعدة: الرؤية الجيوسياسية والاستراتيجية والبنية الاجتماعية". يكتب في العديد من المنشورات باللغتين العربية والإنجليزية.

حيدر سعيد

باحث وكاتب عراقي يعمل مستشاراً في المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية في العاصمة الأردنية- عمان. حاصل على درجة الدكتوراة في اللسانيات العربية من كلية التربية/ الجامعة المستنصرية سنة 2001. يكتب في العلوم الإجتماعية والدراسات الثقافية والتحليل السياسي. لديه العديد من الكتب والدراسات المنشورة.

د. عمرو هاشم ربيع

نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام-مصر. كما أنه عضو نقابة الصحفيين المصريين وعضو الجمعية العربية للعلوم السياسية. حاصل على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية والماجستير في العلوم السياسية عام 1991 في الأحزاب السياسية من كلية الإقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة.

د. اعليا العلاني

مؤرخ وباحث في التاريخ المعاصر في كلية الآداب والفنون والعلوم الإنسانية-جامعة منوبة في تونس. كما أنه عضو المكتب التنفيذي في مركز الأبحاث التونسي بشأن الأمن العالمي وعضو المكتب التنفيذي في مركز الأبحاث التونسي لمكافحة الإرهاب في افريقيا والبحر الأبيض المتوسط.

حكم السخني

باحث في معهد الدراسات الإسلامية- جامعة أوسنابروك. طالب دكتوراة بالطروحة "التكفير عند الحركات الجهادية السلفية". حاصل على درجة الماجستير من جامعة كولن بالدراسات الإسلامية والقانون الدولي. كتب في شرعية العمليات الإنتحارية في الخطاب السلفي الجهادي وشرعية قتل المدنيين غير المسلحين.

ISBN: 978-9957-484-45-3

FRIEDRICH
EBERT 
STIFTUNG